

# سياسات

SEYASAT

فصليية تصدر عن معهد السياسات العامة



**رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف**

**مدير التحرير: أكرم مسلم**

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تليفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ - ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: [www.ipp-pal.org](http://www.ipp-pal.org)

بريد "سياسات" الإلكتروني: [info@ipp-pal.org](mailto:info@ipp-pal.org)

رام الله (٢٣) نيسان ٢٠١٣

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" - رام الله - فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعتبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب **سياسات** أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياسية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب **سياسات** بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).  
بذلك ترحب **سياسات** بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.  
تبلغ **سياسات** الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم **سياسات** مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.  
ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

## الفهرس

- ٩ ..... الحاجة لإستراتيجية فلسطينية متعددة المسارات/ إبراهيم أبراش
- ٣٣ ..... منظمة التحرير الفلسطينية بين ضرورات الإصلاح وإعادة البناء/ أحمد مصلح
- ٥٢ ..... الشباب في فلسطين: واقع معقد وتحديات متزايدة وشباب مهيمش/ صلاح عبد العاطي
- ٦٧ ..... الاعتراف بالدولة وأثره على الوضع القانوني للأسرى/ عبد الله موسى أبو عيد
- الإمكانيات المتاحة أمام دولة فلسطين للانضمام للمحكمة الجنائية الدولية وما يترتب عليها/  
محمد شراقة ..... ٧١
- تحريك الساكن وتنسكين المتحرك في الموضوع الفلسطيني: هل تترجم فلسفة أوباما الأخلاقية  
حيال فلسطين إلى سياسة؟ / محمد هواش ..... ٧٧
- ٨٤ ..... أسئلة العلاقة بين مصر وقطاع غزة في ضوء التغيرات الإقليمية (ندوة)
- ١١٣ ..... منهاج التاريخ والهوية: الفلسطينيون من العصور القديمة حتى الوقت الحاضر/ باسم رعد
- ١٢٣ ..... المجتمع المدني الفلسطيني والعولمة البديلة/ محسن أبو رمضان
- قراءة في كتاب «دبلوماسية التحرر الوطني: التجربة الفلسطينية -مقاربات في القانون الدولي والعلاقات  
الدولية» لرشاد توام/ إبراهيم أمين نمر ..... ١٣٣
- قراءة في كتاب «تغيير فنزويلا بأخذ السلطة-تاريخ حكومة تشافيز وسياساتها» لغريغوري ولبيرت/  
رائد بدر ..... ١٤٦
- ١٥٨ ..... المكتبة



باشرت «حماس» حملةً اعتبرتها منظمات حقوقية ونشطاء اعتداءً على الحريات العامة، تمتّلت في ملاحقة الشبان أصحاب الشعر الطويل ومن يرتدون ما يعرف بـ«البنطال الساحل»، وهي حملة ووجهت بنقد ومعارضة شديديتين. فيما لم يحصل تقدّم في ملف المصالحة؛ لأسباب سيبدو سردها تكراراً مملاً لمشهد لم ينته منذ سنوات ست، فقد تصاعد القلق من مستقبل قطاع غزة في ظل الأسئلة التي تُثار حول النوايا والبرامج والخطوات... في علاقة تفجّرت مرةً أخرى بعد اتهام مصر أطرافاً فلسطينيةً بالوقوف وراء حادثة الاعتداء على الجنود المصريين في رفح العام الماضي.

وينظرة عين الطائر، فإنّ المشهد الفلسطيني لا يحمل الكثير من التغيير سوى «الطنطنة» المعتادة حول نجاح المصالحة واستئناف المفاوضات، فيما أرض الواقع أمر مختلف من استيطان، وتعسف في معاملة الأسرى، وإمعان في رمي غزة جنوباً.

لاشك في أنّ النظام السياسي الفلسطيني بحاجة إلى المزيد من التطوير حتى يصبح أكثر مقدرةً على مواجهة التحديات التي تعصف بالحالة الفلسطينية، وعملية التطوير هذه لا بد أن تأخذ بالحسبان التحولات الكبرى التي جرت في العالم كما في الإقليم، وبفرص تحقيق المشروع التحرري الفلسطيني، وما عصفت بالساحة الفلسطينية من

شهدت الساحة الفلسطينية والعربية والدولية مجموعةً من الأحداث، في الأشهر الأخيرة، والتي ستترك أثرها على اختتام اللحظة الفلسطينية ونضوجها، بيد أن أحداً لا يستطيع أن يجزم كنه هذه اللحظة بعد عملية الاختمار والنضوج.

تواصل انتزاع الفلسطينيين المزيد من القرارات في المؤسسات الدولية التي تعزّز طموحهم في نيل الاستقلال، كما أن الرئيس أوباما وإدارته الجديدة بدؤوا الاحتكاك مباشرةً - ولكن بحذر - بملف المفاوضات المعقد. إلى جانب ذلك خسرت فلسطين برحيل الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز واحداً من أكثر حلفائها صدقاً ووفاءً.

إقليمياً تصاعدت حدّة الخلافات السياسية والميدانية في مصر، على الرغم من مرور قرابة عام على اكتمال دورة العملية الديمقراطية وتوقيع مرسى رئيساً للبلاد، فيما تواصلت المسألة السورية دون حسم حقيقي، ونجح التحوّل الإقليمي في فرض زعيم المعارضة السورية ممثلاً لسورية في قمة الدوحة. وفي القمة الأخيرة أثارت قطر زوبعةً من النقاش غير المثمر باقتراح قمة عربية للمصالحة، فيما اعتبر تهديداً لوحدة التمثيل الفلسطيني.

في الجانب الآخر، تم تتويج خالد مشعل رئيساً للمكتب السياسي لـ «حماس» بعد جدلٍ طويلٍ ضمن ما قيل إنه صفقة وضعت إسماعيل هنية زعيماً للحركة في غزة. أما في غزة فقد

تحولات ربما كانت أبرزها الآثار الكارثية للانقسام الذي يقضي عامه السادس بعد شهرين.

تفتح **بيانات** عددها بدراسة للدكتور إبراهيم إبراش، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر ووزير الثقافة السابق، بعنوان «الحاجة لإستراتيجية فلسطينية متعددة المسارات» يناقش فيها ضرورة تطوير إستراتيجية فلسطينية متعددة المسارات تخرج الحالة الفلسطينية من حالة انسداد الأفق التي تمر فيها. فيما يقدم الدكتور أحمد مصلح أستاذ العلوم السياسية دراسةً بعنوان «منظمة التحرير الفلسطينية بين ضرورات الإصلاح وإعادة البناء».

ويناقش الناشط والباحث صلاح عبد العاطي واقع الشباب في فلسطين والتحديات التي يواجهونها.

وتضم زاوية المقالات مقالةً للدكتور عبد الله أبو عيد، أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية بجامعة النجاح وبييرزيت سابقاً حول «الاعتراف بالدولة وأثره على الوضع القانوني للأسرى»، وأخرى للدكتور محمد شراقة أستاذ القانون العام - جامعة النجاح حول «الإمكانات المتاحة أمام دولة فلسطين للانضمام للمحكمة الجنائية الدولية وما يترتب عليها»، وثالثة لمحمد هوش بعنوان «تحريك الساكن وتسكين المتحرك في الموضوع الفلسطيني: هل تترجم فلسفة أوباما الأخلاقية حيال فلسطين إلى سياسة؟».

وتخصص **بيانات** ندوة عددها لمناقشة علاقة مصر بغزة في ظل التغيرات الأخيرة، مستضيفاً الدكتور غازي حمد والدكتور رياض العيلة والدكتور عدنان أبو عامر والكاتب مأمون سويدان.

وفي زاوية السياسات العامة تقدّم سياسات دراسةً حول المنهاج الفلسطيني للبروفسور باسم رعد بعنوان «منهاج التاريخ والهوية: الفلسطينيون من العصور القديمة حتى الوقت الحاضر». ويكتب الباحث والناشط المجتمعي محسن أبو رمضان في زاوية السياسة الدولية حول «المجتمع المدني الفلسطيني والعولة البديلة». وفي زاوية مراجعة الكتب تعرض سياسات كتابين: الأول لرشاد توام بعنوان «دبلوماسية التحرر الوطني: التجربة الفلسطينية (مقاربات في القانون الدولي والعلاقات الدولية)» والثاني لغريغوري ولبيرت بعنوان «تغيير فنزويلا بأخذ السلطة: تاريخ حكومة تشافيز وسياساتها».

هل ثمة أمطار منتظرة! لا يمكن الجزم، لكن من المؤكد أن الرياح وحدها لا تسقط الأمطار، والحراك البطيء الذي تشهده المنطقة وحده لن يكفي لإخراجها من نفقها المظلم دون إرادة حقيقية من الفاعلين.

لعل **بيانات** قدمت في هذا العدد ما أضاء شمعةً صغيرةً في الطريق المعتمة: في محاولة البحث عن الخلاص. **بيانات**

## الحاجة لإستراتيجية فلسطينية متعددة المسارات

أ.د/ إبراهيم أبراش\*

تخضع للأعيب السياسيين ومناوراتهم.<sup>١</sup> يرتبط وضع الإستراتيجيات وتنفيذها ارتباطاً وثيقاً بوجود مؤسسة قيادة،<sup>٢</sup> تعتمد على مراكز دراسات وأبحاث ومتخصصين في مختلف المجالات، وما يميّز القيادة كمؤسسة عن رجال السياسة والزعماء العابرين أو المتطفلين على الشأن السياسي، أن الأولين يشتغلون في إطار رؤية إستراتيجية للمصالح القومية العليا، فيما الآخرون يشتغلون ضمن رؤية ضيقة ترتبط بالمصالح الشخصية والحزبية الضيقة، وهدفهم السلطة ومنافعها، الأولون يعتبرون أن السلطة أداة لتحقيق مصالح الأمة، فيما الآخرون يعتبرون السلطة هدفاً بحد ذاته، وقد يضحون بمصالح الأمة من أجل السلطة.

### مقدمة

تحيط الإستراتيجية - بما هي رؤية وتخطيط بعيد المدى - بكل المصالح والمخاطر القومية، تربط الحاضر بالماضي، وتستشرف المستقبل، وتنطلق من رؤية علمية للواقع بكل مكوناته وتشابكاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، المحلية والدولية، إنها فن التوفيق بين الإمكانيات القومية بكل مكوناتها من جانب، والأهداف القومية من جانب آخر، هذه الإستراتيجية هي الأساس الذي تقوم عليه سياسات الدول والكيانات السياسية العقلانية. تؤسس الإستراتيجية على المصلحة الوطنية العليا أو ثوابت الأمة التي هي محل توافق وطني ولا

\* أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر / غزة.

كل مكونات النظام السياسي، وخصوصاً بعد انقلاب حركة حماس على منظمة التحرير والسلطة؛ لذا فإن حالة الفشل والشلل التي تصيب القضية الفلسطينية ليست قدراً من السماء ولا تعود لإسرائيل فقط، فالقدر محايد في الشؤون السياسية، وإسرائيل وإن كانت عدواً قوياً، فإن حركة المقاومة والجهاد ما وجدت إلا لمواجهة، وليس لتبرير عجزها بوجوده، إن الخلل يعود لغياب إستراتيجية فلسطينية واضحة سواء إستراتيجية تعبر عن مرحلة التحرر الوطني وتلتزم بمقتضياتها أو إستراتيجية تعبر مرحلة بناء الدولة وتلتزم باستحقاقاتها، لذا وفي ظل التباعد الزمني بين مرحلة التحرر الوطني التي قامت على أساسها الحركة الوطنية الفلسطينية، منتصف ستينيات القرن الماضي، والواقع الراهن بما دهمته من متغيرات عربية ودولية وفلسطينية وعلى رأسها الانقسام، وفي ظل تعدد الإستراتيجيات الإقليمية والدولية المتصارعة حول المنطقة العربية وفي جوهرها القضية الفلسطينية، فإن الأمر يتطلب إستراتيجية وطنية متعددة المسارات لا تقطع مع مرحلة التحرر الوطني، ولكنها في الوقت نفسه تنفتح على مسارات جديدة للعمل السياسي.

## المحور الأول

### أزمة المشروع الوطني

### كنتاج لغياب الإستراتيجية

إن كان يجوز لنا القول إن الاختلاف على الأهداف ووسائل تحقيقها أمر محايت للحركة

تصبح أي ممارسة سياسية دون إستراتيجية نوعاً من العبث والتهريج أو مجرد إدارة يومية لشؤون الناس وللأزمات السياسية دون إمكانية للانتقال من إدارة الأزمة إلى حلها.

لم يعد المفهوم العام والمعاصر للإستراتيجية شأنًا يخص الدول فقط، بل يتجاوزها إلى المؤسسات والشركات والتعليم... لأن الإستراتيجية باتت رديف العقلانية في إدارة الكيانات الكبرى، وبالتالي فإن الشعوب الخاضعة للاحتلال وحركاتها التحريرية أحوج ما تكون إلى إستراتيجية كفاحية ونضالية لمواجهة الاحتلال، وقد أدركت حركات التحرر الحاجة إلى الإستراتيجية، فوضعت النظريات حول إستراتيجيات حرب العصابات وحرب الشعب والمقاومة الشعبية والعصيان المدني...<sup>٢</sup>.

يعتبر الاتفاق على الأهداف الوطنية والوسائل أو الأدوات المفضية لتحقيقها أهم مكونات إستراتيجية حركات التحرر الوطني، ودائماً لا يرتبط نجاح إستراتيجيات حركات التحرر أو فشلها باختلال موازين القوى مع العدو، بل بمدى وجود مؤسسة قيادة قادرة على تعبئة الشعب وحشده حول برنامجها الوطني.

يبرز في الحالة الفلسطينية غياب الإستراتيجية من خلال غياب التوافق على الأهداف العليا أو الثابت، والاختلاف حول الوسائل والاختلاف في تحديد معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء. هذا الغياب للإستراتيجية أدى إلى فشل معمم على كافة الأصعدة، وأدى إلى حالة تيه سياسي تتخبط فيها

الوطنية الفلسطينية منذ سنواتها الأولى؛ نظراً لخصوصية القضية الوطنية، من حيث أبعادها التاريخية والدينية وتداخلها مع قضايا الصراع العربي / الإسرائيلي، حيث لم تستقر منظمة التحرير على أهدافها وإستراتيجية تحقيقها سوى سنوات قلائل،<sup>٤</sup> فإن اختلافات تلك الحقبة كانت في بيئة عربية ودولية تسمح بشكل من الإستراتيجية الواحدة تسمح بالتعايش بين القوى المختلفة داخل منظمة التحرير، كما أن عدم وجود سلطة ومغانم سلطة آنذاك كان يحد من إمكانية تصعيد الخلافات إلى درجة الاقتتال الدموي.

بعيداً عن الشعارات الكبيرة والأيديولوجيات المخادعة والوعود البراقة، فإن العمل السياسي الفلسطيني ومنذ التعاطي مع عملية التسوية السياسية يشغل دون إستراتيجية واضحة المعالم، ما أدى إلى حالة من التيه السياسي المعقدة، من المواطن العادي حتى المسؤول والقيادي، من السلطة وفصائل المنظمة إلى حركة حماس، وأصبحت البوصلة السياسية بلا اتجاه عند الجميع ولم يعد بالإمكان إخفاء الحقيقة، وخصوصاً بعد انقلاب حماس على السلطة ومنظمة التحرير في حزيران ٢٠٠٧. حالة التيه نلمسها عند السلطة ومنظمة التحرير وحركة فتح،<sup>٥</sup> من خلال حالة الحيرة والتخبط بين العودة إلى المفاوضات على أساس الاتفاقات الموقعة أو تغيير مسار العملية السلمية بما يتوافق مع مستجد الاعتراف بفلسطين دولة مراقباً في الأمم المتحدة،

ونلمسها في التضارب بين الحديث عن مقاومة شعبية وانتفاضة ثالثة من جانب، وخشيتها من أن تؤدي الانتفاضة إلى فقدان سيطرتها في الضفة أو توظيف حركة حماس للانتفاضة؛ للانقضاض على السلطة من جانب آخر، ونلمسه في التضارب بين رغبتها في مصالحة تعيد الاعتبار للشعب الفلسطيني وللمشروع الوطني من جهة، وخشيتها من مصالحة تثير عليها إسرائيل وواشنطن من جهة أخرى. والته الناتج عن غياب الإستراتيجية نلمسه عند حركة حماس، فتارةً تتحدث عن تحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر، وتارةً تتحدث عن استعداد للاعتراف بدولة في الضفة وغزة، تارةً ترفض المفاوضات وأي اتصالات مع واشنطن وتل أبيب، وتارةً تتسلل عبر الكواليس والوسطاء لتستجدي جلسة حوار أو مقابلة مع أي مسؤول أميركي أو أوروبي، وأخيراً سمعنا عن اتصالات سرية مع إسرائيليين، تارةً تتحدث عن المقاومة فيما هي متوقفة عن المقاومة منذ فترة بل وتتصدى لمن يريد المقاومة انطلاقاً من قطاع غزة، وانشغالها بالسلطة وعلى السلطة أكثر من انشغالها بالمقاومة، تارةً تقول إنها تريد المصالحة وتارةً تعمل كل ما من شأنه إعاقة المصالحة، تعلن أنها اتفقت مع حركات المقاومة على وقف إطلاق الصواريخ من غزة، فتترد الفصائل بالقول إنه اتفاقاً كهذا لم يحدث... غياب الرؤية عند حركة حماس تيه أكبر وأخطر من تيه السلطة؛ لأنه تيه من كان الناس يراهنون عليه أن يكون المنقذ.<sup>٦</sup>

غياب الإستراتيجية المؤدي لأزمة النظام السياسي الفلسطيني ليس خلافاً ظرفياً عابراً، بل خلل بنيوي قبل أن يكون وظيفياً، خلل صاحب المشروع الوطني منذ نشأته الأولى (وإن بدرجات متفاوتة)؛ ما يستدعي مراجعة إستراتيجية شمولية لمجمل الحالة السياسية الفلسطينية، ولا نستثنى من ذلك أحزاب اليسار ومؤسسات المجتمع المدني.

يتساءل البعض كيف لا توجد إستراتيجية وطنية وعندنا أكثر من خمسة عشر حزباً وفصيلاً لكل منها برنامجها وإستراتيجيتها ونصفها يملك ميليشيات وقوات مسلحة؟ كيف لا توجد إستراتيجية وطنية وكل الأحزاب تتحدث عن المشروع الوطني وتحرير فلسطين وتبرر عملياتها العسكرية بأنها من أجل المشروع الوطني والدفاع عن الثوابت الوطنية!، بل وتبرر قتالها لبعضها البعض بأنه من أجل المشروع الوطني؟ كيف لا توجد إستراتيجية وطنية، وهناك منظمة التحرير الفلسطينية وميثاقها وقرارات مجالسها الوطنية ولجنتها التنفيذية والمجلس المركزي؟!.

قد يقول قائل إن وجود شعب تحت الاحتلال يعني تلقائياً وجود برنامج تحرر وطني أو إستراتيجية تحرر وطني، وهذا قول افتراضي وليس واقعياً. صحيح أنه يوجد احتلال صهيوني، ويوجد أكثر من اثني عشر مليون فلسطيني يحملون الوطن معهم أينما حلوا وارتحلوا ويربّون أبناءهم على حب الوطن والتوق إلى العودة إليه، وصحيح أن قرارات دولية تعترف للفلسطينيين

بحق تقرير المصير وبعضها يعترف لهم بالحق في دولة إلخ، ولكن هذه أمور موجودة بقوة الواقع ونتيجة صمود ومعاناة الشعب والتعاطف والتأييد الدولي، وليس نتيجة تخطيط إستراتيجي، وقد تضعف مع مرور الزمن أو تشتغل عليها أطراف محلية أو إقليمية ودولية وتخرجها عن سياقها الوطني من خلال حلول جزئية وتسويات إقليمية، إن لم يكن للفلسطينيين أصحاب الحق مشروع وطني توافقي يلتف حوله الجميع.

إن كانت توجد إستراتيجية وطنية الآن فما هي مكوناتها من حيث الهدف والوسيلة والإطار والمرجعية؟ وإن كانت توجد إستراتيجية وطنية، فهل هي إستراتيجية المقاومة والجهاد التي تقول بها حركة حماس الجهاد؟ أم إستراتيجية السلام والتسوية التي تقول بها منظمة التحرير الفلسطينية؟.

لو كان عندنا إستراتيجية وطنية حقيقية لكان عندنا ثوابت محل توافق وطني، لو كان عندنا إستراتيجية وطنية ما كان الانقسام وما كان فشل المصالحة وفشل مئات جولات الحوار، لو كان لدينا إستراتيجية وطنية ما وُضعت وثائق متعددة وموثيق شرف كإعلان القاهرة ٢٠٠٥، ووثيقة الوفاق الوطني ٢٠٠٦، واتفاق القاهرة ٢٠٠٨، وورقة المصالحة التي تم التوقيع عليها في أيار ٢٠١١، ولم تنفذ حتى اليوم، لو كان لدينا إستراتيجية وطنية ما كانت كل المؤسسات القائمة فاقدة الشرعية الدستورية (حسب مقتضيات القانون الأساسي) وشرعية التوافق الوطني،

لو كان لدينا إستراتيجية وطنية ما كان هذا الترشق والاتهامات المتبادلة بالخيانة والتكفير بين من يفترض بهم أنهم قادة المشروع الوطني، لو كان لدينا إستراتيجية وطنية ما كان لدينا سلطتان وحكومتان متناحرتان، وأخيراً لو كان لدينا إستراتيجية وطنية ما كان الإلحاح على إجراء انتخابات لتحسم الخلافات حول الثوابت الوطنية وحول القيادة.

يؤكد كل ما سبق من تشكيلات سياسية وبرامج حزبية... غياب إستراتيجية عمل وطني، وإن استمر كل حزب وحركة في التصرف باعتباره يمثل البرنامج الوطني وصاحب الإستراتيجية الصحيحة، واستمر في تحميل مسؤولية أي خلل أو تقصير أو عدم إنجاز في مسار القضية الوطنية للآخرين من الأحزاب أو للتأمر الخارجي، فإن هذا سيؤدي إلى مزيد من ضياع ما تبقى من أرض وكرامة وطنية؛ لذا فالأمر يحتاج إلى تفكير إبداعي خلّاق لإعادة بناء إستراتيجية وطنية أو عقد سياسي جديد،<sup>٧</sup> وإن كان الحديث عن برنامج وطني جديد وإستراتيجية جديدة يستفز البعض ممن قد يفسرون الدعوة بأنها إقرار بفشل الأحزاب القائمة وإستراتيجياتها وتجاوزها، وهي ليست كذلك، فلنقل إننا نحتاج لاستنهاض الحالة الوطنية على أسس جديدة. ومن حيث المبدأ، فحتى نكون أمام إستراتيجية وطنية يجب توافق الأغلبية على مرتكزات أي مشروع وطني وهي:

١. الهدف.

٢. الوسيلة أو الوسائل لتحقيق الهدف.

٣. المرجعية.

٤. الإطار.

٥. الثوابت.

وسنفصل لاحقاً هذه العناصر.

يقول واقع الحال إن المشروع الوطني الفلسطيني بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية وبنخبه الحاكمة وغير الحاكمة وما يرتبط به وبها ويدور حوله وحولها من أيديولوجيات وثقافات سياسية وتكوينات اجتماعية، وبصرف النظر عن الشعارات التي ترفعها: المقاومة والجهاد أو التسوية والمفاوضات، هذا المشروع يعيش مأزقاً وجودياً حقيقياً وخصوصاً بعد الانقسام الذي فصل غزة عن الضفة، هذا المأزق يعود إلى غياب إستراتيجية عمل وطني: إستراتيجية تفكير وتنظير وإستراتيجية ممارسة، وهو غياب في رأينا يعود أساساً إلى النخب السياسية التي وجدت في حالة الفوضى والتهيه ما يخفي فشلها وعجزها.

بدلاً من أن تعترف النخب الفلسطينية المأزومة بأخطائها وتفسح المجال لآخرين أو على الأقل تقوم بمراجعة نقدية شمولية تراجع فيها مسيرتها فتصحح ما اعوج من سلوك وتقوم ما ثبت فشلها من نهج، وتحاسب حيث تجب المحاسبة، بدلاً من ذلك، تمارس اليوم سياسة الهروب إلى الأمام بطرح خيارات لا واقعية أو بتحميل كل طرف

هي التي تجسد الوحدة الوطنية وتحترق القرار الوطني المستقل وتمثله.

٢. غياب فضيلة وثقافة النقد الذاتي عند الأحزاب والنخب، فهذه الأحزاب باتت ضليعةً في نقد الآخرين ولكنها لا تنتقد نفسها، وإن جرت عمليات نقد، فداخل غرف مغلقة وبشكل فردي، وفي كثير من الحالات تتم محاصرة بل وطرد ومعاينة أي مسؤول يجرؤ على نقد الحزب أو الحركة علناً.

٣. غياب حالة شعبية ضاغطة على القيادات السياسية. وذلك بسبب الشتات والحواجز وارتباط قطاع كبير من الشعب بالسلطتين وبالأحزاب من حيث الراتب والخدمات.

٤. انسلاخ الأحزاب عن منظومة وثقافة وقوانين حركات التحرر الوطني.<sup>٨</sup>

٥. فساد السلطتين وتواطؤ النخب ومؤسسات المجتمع المدني.

٦. الجهل السياسي وضرورة الأيديولوجيات عائقاً أمام التفكير العقلاني.

٧. غياب استقلالية القرار والارتهان لأجندة خارجية. إسلامية كانت أو عربية أو أميركية أو إسرائيلية.

٨. المراهنة على الانتخابات فقط كحل لأزمة النظام. لم يحدث في تاريخ حركات التحرر أن استمد قادة التحرر شرعيتهم من انتخابات علنية تجري في ظل الاحتلال.

٩. ضعف دور الانتلجنسيا (مثقفين ومفكرين

الطرف الآخر مسؤولية ما يجري، هذه النخب والأحزاب وبسياسة الهروب إلى الأمام التي تنتهجها تريد أن تبرئ نفسها وتهيئ الشعب ليقبل بتسيدها عليه مجدداً في ظل الخراب القائم ولتسوقه نحو عبثية جديدة، عبثية قد تأخذ اسم (كل الخيارات مفتوحة) من طرف النخبة نفسها بل الشخصيات نفسها التي قادت عملية المفاوضات ثماني عشرة سنة، ما مكن العدو من تكثيف مشروعه الاستيطاني والتغطية على جرائمه، أو عبثية التلويح بشعار المقاومة والانتفاضة من خلال تطوير «حماس» للصواريخ وتلويحها بالاستعداد لتحقيق نصر جديد إن حاولت إسرائيل دخول قطاع غزة، وكأن غزة أكثر قدسية من القدس بحيث لا تجوز المقاومة ولا تُستعمل الصواريخ إلا دفاعاً عن الإمارة الربانية في غزة!

### أسباب غياب الإستراتيجية

قبل محاولة استشفاف إمكانات الخروج من المأزق ورؤيتنا للإستراتيجية الوطنية المطلوبة لا بأس من تلمس التحديات التي تواجه استنهاض المشروع الوطني في إطار إستراتيجية وطنية، وهي كما نعتقد:

١. ضعف مؤسسة القيادة وتآكل شرعيتها خصوصاً بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة. ذلك أن وجود أكثر من قائد وزعيم يتكلم باسم الشعب لا يعني وجود مؤسسة قيادة، مؤسسة القيادة

وقادة رأي عام)؛ لأسباب متعددة على رأسها لعنة الراتب والتمويل المشروط.<sup>١٠</sup>

١٠. تحول السلطتين والحكومتين في غزة والضفة لهدف بحد ذاته، وبات هدف الحفاظ على السلطة سابقاً وأهم من الحفاظ على البرنامج الوطني أو الثوابت الوطنية؛ وهو ما أدى أيضاً لتحويل المناضلين والمجاهدين لموظفين.

١١. الانقسام الذي فصل غزة عن الضفة وتداعياته. فتوحيد المنطقتين ضمن برنامج وسلطة واحدة بات يحتاج لموافقة إسرائيلية.

١٢. ظهور جماعات الإسلام السياسي ببرنامج مغاير للبرنامج الوطني.<sup>١١</sup>

١٣. تواصل الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس.

١٤. غياب حلفاء دوليين فاعلين ومؤثرين في السياسات الدولية.

١٥. تخاذل الشرعية الدولية وعجزها في تبني إستراتيجية السلام الفلسطينية كما ترفض إستراتيجية المقاومة.

## المحور الثاني

### مركزات

### الإستراتيجية الوطنية المنشودة

لم تعد، اليوم، المراجعة التي تُوَسِّس لإستراتيجية وطنية جديدة خياراً من عدة

خيارات، بل ضرورة وطنية. إن لم تأخذ قوى من داخل النظام السياسي الفلسطيني أو من داخل الحالة السياسية الفلسطينية بشكل عام المبادرة، فإن هناك قوى وأطرافاً خارجية ستأخذها. ناهيك عن أن مشاريع التوطين والوصاية والأردن كوطن بديل أو الكونفدرالية مع الأردن تخيم على أجواء الحالة الفلسطينية المأزومة اليوم.<sup>١١</sup>

لا تسمح منطقة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية خصوصاً، بوجود فراغ سياسي، فتاريخياً كانت أطراف عربية وإقليمية تملأ فراغ غياب الإستراتيجية الفلسطينية، حيث كان الفلسطينيون يخضعون أو يلتزمون اختيارياً بالإستراتيجية العربية القومية أو الثورية لبعض الدول العربية. سياسة الترقيع والتلفيق والهروب إلى الأمام والتخفي وراء الأيديولوجيات والشعارات الكبيرة الفارغة أو المراهنة على أطراف خارجية لم تعد تجدي اليوم، الحقوق الوطنية المسلوقة لن تعيدها واشنطن ولا الرباعية ولا جيوش المسلمين والعرب. نعم. الشرعية الدولية ضرورية والتضامن العالمي مهم والأيديولوجيات مفيدة كأدوات للتعبئة والتحريض، إلا أن كل هذه الأمور لا تنوب عن الشعب صاحب القضية.

المراجعة الشمولية المؤسسة لمشروع وطني جديد بإستراتيجية جديدة يجب أن تتجاوز إفرزات المشكلة وتتعامل مع جذورها ومسبباتها الحقيقية. الانتخابات والمحاصصة وتنظيم الأجهزة الأمنية ليست حلولاً، حتى تشكيل حكومة تكنوقراط ليس هو الحل. ما سبق هي

حلول للسجين لتحسين شروط العيش في السجن وليس لكسر جدران السجن، وإن بقيت مكونات النظام السياسي تتعامل مع الأزمة وكأنها أزمة خلاف بين فتح وحماس على الانتخابات والحكومة والأجهزة الأمنية والمحاصصة الوظيفية الحكومية... فستبقى المعالجات في إطار التسوية واتفاقات أوسلو أو لإدارة الانقسام، حتى وإن صرحت بغير ذلك.

تتطلب الإستراتيجية الوطنية التعامل مع القضية كقضية شعب قوامه أكثر من اثني عشر مليون فلسطيني في الداخل والشتات، دون تجاهل الأوضاع في غزة والضفة كرفع الحصار عن القطاع، ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس. من حيث المبدأ، فالإستراتيجية الوطنية المنشودة يجب أن تكون إستراتيجية حركة تحرر وطني ما دامت كل فلسطين تحت الاحتلال وما دامت إسرائيل ترفض حق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، إستراتيجية تحرر وطني لا تقطع مع كل الوسائل السلمية ومع الشرعية الدولية بغية تحقيق أهدافها. هذه الإستراتيجية يجب أن تحسم من خلال التوافق في الأمور الخمسة التالية التي تشكل مرتكزات أي إستراتيجية تحرر وطني:

## ١. الهدف

نحن هنا نتحدث عن أهداف شعب خاضع للاحتلال، وهي أهداف إستراتيجية متعالية مؤقتاً عن المشاكل الفرعية الناتجة عن الصراعات

الداخلية وتعتقدات الحياة اليومية والمناكفات السياسية الناتجة عن الانقسام. الهدف الإستراتيجي هو الإجابة عن: ماذا يريد الفلسطينيون؟ أو كيف يرون حقوقهم المشروعة؟ أو ما هو الحق الذي يناضلون من أجله؟ هل يريدون تحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر؟ أم دولة في غزة والضفة بما فيها القدس؟ أم دولة ثنائية القومية على كامل فلسطين الانتدابية؟ أم دولة غزة؟ أم دولة غزة الموسعة لتشمل أجزاء من سيناء مقابل التخلي عن الضفة والقدس؟ أم دولة مؤقتة على جزء من الضفة وقطاع غزة؟ أم تقاسماً وظيفياً بين أجزاء من الضفة والأردن وإسرائيل؟ أم اتحاداً كونفدرالياً بين غزة وأجزاء من الضفة وربما الأردن أيضاً؟ أم الأردن وطناً للفلسطينيين؟ وهل يقبل الفلسطينيون مبدأ تبادل الأراضي؟ هل يريد الفلسطينيون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة؟ أم يريدونها عاصمة لدولتين؟ هل يريد الفلسطينيون عودة كل اللاجئين إلى قراهم ومدنهم الأصلية؟ أم عودتهم لمناطق السلطة؟ أم حل مشكلة اللاجئين حسب وثيقة جنيف (وثيقة ياسر عبد ربه)؟.

يجب أن يجيب الهدف الإستراتيجي عن هذه التساؤلات بدلاً من البقاء في حالة تردد وتوظيف خطاب أيديولوجي شعاراتي وعاطفي وانفعالي وساذج ومستفز لا يتناسب مع الممكنات الحقيقية للفلسطينيين ولا يتناسب مع المتغيرات التي يشهدها العالم. ليس من مصلحة القيادة الفلسطينية التي تتعامل مع القضية دولياً ترك

الهدف مفتوحاً حسب التطورات وموازين القوى، بحيث يتم الانتقال من هدف إلى آخر اعتماداً على موازين قوى إقليمية ودولية ليسوا طرفاً أصيلاً فيها؟. لا يقبل العالم ببرنامج وطني يقول بهدف مرحلي قائم على الشرعية الدولية، وهدف إستراتيجي معلن يقول بإنهاء دولة إسرائيل<sup>١٢</sup>. الهدف الوطني يجب أن يميز بين ما نريده كفلسطينيين، وما نريده أطراف عربية وإقليمية توظف القضية الفلسطينية لخدمة أجندتها الخاصة؛ لأن البرنامج الوطني لن يكون وطنياً إلا تحت راية الوطنية الفلسطينية: قيادة وهوية وانتماء ...

## ٢- وسائل تحقيق الهدف وآلياته

أثر الاختلاف حول الهدف سلباً على إستراتيجية التحرير، بحيث باتت الوسائل تتكيف وتتحدد في كل مرحلة حسب الهدف المعلن أو المضمّر وحسب موازين القوى الداخلية وحسب المصلحة والارتباطات الخارجية لكل حزب وحركة. فهل المقاومة إستراتيجية تحقيق الهدف؟ أم التسوية السياسية؟ وإن كانت مقاومة فهل هي المسلحة أم السلمية؟ وإن كانت التسوية، فهل من خلال التسوية الأميركية واتفاقية أوسلو والمفاوضات المباشرة أم من خلال تسوية قرارات الشرعية الدولية كالقرار الأخير الذي يعترف بفلسطين دولة مراقباً؟.

لا تكمن المشكلة في المقاومة، ولا في التسوية السلمية من حيث المبدأ، بل من الخطأ وضع

تعارض بين المقاومة والسلام والتسوية السلمية، لأن المقاومة ليست قتالاً من أجل القتال، بل نضال من أجل الحق والسلام. والمقاومة دون رؤية سياسية وهدف سياسي قابل للتحقيق تصبح نوعاً من العمل الانتحاري أو الارتزاق الثوري والجهادي. تكمن المشكلة في غياب التوافق الوطني حول إستراتيجية محل توافق وطني، فلا يجوز لحزب أو حركة - حماس والجهاد الإسلامي مثلاً - أن تنهج نهج المقاومة المسلحة بما في ذلك العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل، فيما منظمة التحرير تعتمد خيار التسوية السياسية وتجلس إلى طاولة المفاوضات مع الإسرائيليين لتنفيذ اتفاقات موقعة، كما لا يجوز لفصائل مقاومة أن تستمر في إطلاق صواريخ والقيام بعمليات عسكرية فيما تلتزم السلطة الرسمية بتهديئة مع إسرائيل، ولا يجوز لحركة حماس أن ترفض التهديئة وتستمر بإطلاق الصواريخ وهي خارج السلطة، وعندما تصبح سلطة في غزة تعلن وقف إطلاق الصواريخ بل وقف المقاومة. هذا لا يعني رفض الجمع بين المقاومة والسلام بل رفض وجود إستراتيجيات متعارضة بشأنهما، لو كانت المقاومة والمفاوضات تمارسان في إطار إستراتيجية وطنية وتحت رعاية قيادة وحدة وطنية لعضدت المقاومة من موقف المفاوضات وأضفت المفاوضات شرعية على المقاومة.

## ٣. المرجعية

المرجعية هي موئل الحق والهوية والثقافة، ومنها تُحدد الأهداف ووسائل العمل وهي

#### ٤. الإطار أم مؤسسة القيادة

الإطار هو ما يستوعب ويوجه كل العملية السياسية الفلسطينية في الداخل والخارج ويتصرف ويتحدث نيابة عن الكل الفلسطيني، فلا يكفي أن تكون قيمة الإطار معنوية كما يقال عن منظمة التحرير بأنها الوطن المعنوي للفلسطينيين، بل يجب أن يكون مؤسساتياً جامعاً أيضاً. قبل ظهور حركة حماس وقبل تأسيس السلطة الوطنية كانت المنظمة تمثل هذا الإطار وقيادتها قيادة الشعب الفلسطيني، أما اليوم فالحاجة تدعو إما لإعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها لتستوعب كل القوى السياسية الجديدة ليس على مستوى الكم فقط بل أيضاً على مستوى الكيف، أي على مستوى البرامج والتوجهات، أو التفكير بإطار جديد ينبثق عن مؤتمر شعبي وطني لجميع الفلسطينيين في الداخل والخارج. وجود إطار يعني وجود قيادة واحدة وممثل واحد للشعب الفلسطيني يتحدث نيابة عنهم ويتصرف باسمهم في كافة المحافل الدولية.

#### ٥. الثوابت

الثوابت كل ما هو محل توافق وطني، في حالة الاتفاق على العناصر الأربعة المشار إليها أعلاه، يصبح ثوابت للأمة. داخل الثوابت يمكن للقوى والأحزاب السياسية أن تختلف، ولكن لا يجوز لها أن تختلف حول الثوابت، ما دام الشعب يعيش مرحلة التحرر الوطني. بعد إنجاز الهدف وقيام الدولة يمكن للقوى السياسية وللشعب بشكل عام

التي تمنح هوية للمشروع الوطني الفلسطيني، هذه المرجعية إشكال أيضاً؛ بسبب التداخل بين التاريخي والديني والسياسي والقانوني الدولي والوطني والقومي والإسلامي، وبسبب الشتات وخضوع أغلبية الشعب الفلسطيني لسلطات غير وطنية، لكل منها أجندتها ورؤيتها الخاصة للصراع في المنطقة. عندما تغيب استقلالية القرار وتتداخل الهويات يصبح الحديث عن مرجعية وطنية ومشروع وطني وثوابت وطنية أمراً صعباً. هذا التداخل صاحب مسيرة المنظمة منذ تأسيسها كما أشرنا سابقاً، وهو تداخل ما زال مستمراً حتى اليوم مع تغيير في ترتيب المرجعيات من حيث الأهمية، وهو تغيير ناتج عن تغير القوى إقليمياً ودولياً، فحلت واشنطن والغرب محل المعسكر الاشتراكي، وحلت المرجعية الإسلامية محل المرجعية القومية العربية، وزادت المرجعية الوطنية وهنا وتراجعاً.

تحتاج المرجعية اليوم لإبداع خلاق بين الوطنية والقومية والإسلام، وبين المرجعية التاريخية ومرجعية الشرعية الدولية، وبين المرجعية الوطنية ومرجعية الأجندة الإقليمية. ولكن هل أن الاتفاق على المرجعية يكون من خلال الإطار القائم وهو منظمة التحرير الفلسطينية؟ أم من خلال حوارات بين المنظمة والقوى خارجها؟ أم يتم الاتفاق عليها من خلال الانتخابات؟. هذا ما سنتناوله في المحور الثالث.

أن يعيد صياغة بعض الثوابت من خلال التوافق أو من خلال الانتخابات والاستفتاء العام.

## المحور الثالث

### آليات بناء وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية

يجب أن تشتغل المراجعة الإستراتيجية المؤسّسة لبرنامج وطني جديد على مستويين وهدفين أحدهما عاجل وقصير المدى والآخر إستراتيجي بعيد المدى مع تزامن العمل على المستويين:

#### أولاً. إستراتيجية تجسيد الدولة أم

إستراتيجية بناء منظمة التحرير وتفعيلها؟ طغى مصطلح المصالحة الوطنية على غيره من المصطلحات، كالوحدة الوطنية والمشروع الوطني والإستراتيجية الوطنية،<sup>١٣</sup> وإن كان إنجاز المصلحة قد يؤدي إلى التوصل لإستراتيجية وطنية إلا أن الاتفاقات والتفاهات التي تمت بشأن المصالحة لا توفر ضماناً حقيقية للتوصل لإستراتيجية وطنية مشتركة وخصوصاً عندما تحدثت عن الانتخابات التي ستفضي إلى أن يشكل الحزب الفائز في الانتخابات حكومة تقود الشعب بناء على البرنامج السياسي للحزب. وفي رأينا أن الانتخابات إن كانت أداة ومدخلاً صحيحاً لحسم الخلافات السياسية بين الأحزاب في الدول المستقلة والمستقرة على ثوابت ومرجعيات وطنية فإنها ليست كذلك بالنسبة

لشعب خاضع للاحتلال ومنقسم انقساماً حاداً حول الثوابت والمرجعيات، ففي مثل هذه الحالة فإن التوافق والتراضي حول الإستراتيجية الوطنية - الأهداف والوسائل - هو الحل الأمثل سواء قبل الانتخابات أو كبديل عن الانتخابات، فلا قيمة لانتخابات فلسطينية إن لم تؤد لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

أولت تفاهات المصالحة سواء في القاهرة أو الدوحة الأولوية لانتخابات تؤدي لتشكيل حكومة تمارس عملها في سياق سلطة حكم ذاتي ملتزم باتفاقيات أوسلو وبشروط الرباعية، واليوم وبعد كل ما جرى على الأرض والمتغيرات من حولنا سواء الاعتراف الدولي بفلسطين دولة وإنجاز المقاومة في غزة أو على مستوى استمرار الاستيطان الإسرائيلي ورفض إسرائيل عملية التسوية وتجاوزها اتفاق أوسلو وتوابعه، بعد كل ذلك لا يجوز أن نؤسس المصالحة على قاعدة اتفاقية أوسلو أو مصالحة تُرجع الأمور إلى ما كانت عليه قبل حزيران ٢٠٠٧.

حتى على مستوى المصالحة بالصيغة المتفق عليها، هل ستسمح إسرائيل بأن تتوحد غزة المدججة بالسلاح والصواريخ والمليشيات من كل الأصناف مع الضفة حيث الاحتلال والاستيطان والمستوطنون والتنسيق الأمني، في حكومة وسلطة واحدة؟ هل ستجلس إسرائيل تتفرج علينا ونحن نجري الانتخابات ونشكل حكومة ونوحد الضفة وغزة ونقول لإسرائيل فلتذهب مخططاتها وخطة شارون لفصل غزة عن

الضفة للجسيم؟ هل ستخضع إسرائيل للإرادة الفلسطينية بالوحدة وإنهاء الانقسام؟.

لا نريد أن نقلل من قيمة الإرادة الفلسطينية ولا من جهود الإخوة في مصر لتحقيق المصالحة، ولكن الرغبات والإرادة وحدهما غير كافيين في حالة كحالة الانقسام، إنهما أساسيان وكافيان لمصالحة مدخلها انتفاضة أو ثورة على الاحتلال، ولكنهما غير كافيين لمصالحة في إطار تسوية سياسية والتزامات دولية.

جرت منذ عام تقريباً أحداث أدت إلى تفكيك بعض العقبات أمام إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل حزيران ٢٠٠٧، وظهرت مستجدات لم تكن حاضرة عند توقيع تفاهات المصالحة؛ ما يجعل المشهد السياسي الفلسطيني يعج بالمفارقات. فإن كان الربيع العربي الذي أنهى انقسام العالم العربي إلى معسكر ممانعة ومعسكر اعتدال، وهو ما كان يغذي ويعزز الانقسام الفلسطيني ويعيق وجود إستراتيجية وطنية، فإنه في المقابل عزز من مكانة حركة حماس في غزة. وإن كان توقيع حركة حماس لهدنة مع إسرائيل برعاية مصرية وفر أحد شروط الرباعية، وهو وقف المقاومة أو الأعمال المسلحة ضد إسرائيل، فإن الهدنة في المقابل زادت من حالة فصل غزة عن الضفة، ومن دولنة القطاع. وإن كانت موافقة حركة حماس على خطوة الرئيس أبو مازن الذهاب إلى الأمم المتحدة وقبلها موافقتها في اتفاقية المصالحة في القاهرة على هدف الدولة الفلسطينية في الضفة وغزة حققت

شروطاً آخر للرباعية، وهو الاعتراف بالشرعية الدولية وبإسرائيل ولو بطريقة غير مباشرة، فإن هذه الخطوة جعلت حماس أكثر قبولاً من طرف المنتظم الدولي، وبالتالي زادت من تطلعها نحو قيادة النظام السياسي. وأخيراً فإن الإنجازات التي تم تحقيقها من خلال مواجهة العدوان على غزة والتصويت لصالح فلسطين في الأمم المتحدة وفرت الشرط الشعبي الفلسطيني أو الداخلي للمصالحة من خلال استنهاض حالة شعبية غير مسبوقة وتفاعل الجماهير في الضفة وغزة، إلا أن هذه الحالة الشعبية ذات التوجه الموحدوي زادت من قلق إسرائيل ورعبها وجعلتها من خلال تحكّمها في الجغرافيا أكثر رفضاً لمصالحة فلسطينية تعيد توحيد غزة والضفة تحت سلطة وحكومة واحدة.

جاء الاعتراف الأممي بفلسطين دولة غير عضو ليزيد من تعقيد المشهد السياسي لجهة وجود مصالحة تؤسس لإستراتيجية وطنية، جاء هذا الاعتراف في خضم الجدل حول المصالحة وإعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها، وحيث إن تفاهات المصالحة لم تنطرق إلى الدولة الفلسطينية بل ركزت على المصالحة في مستوياتها الثلاثة: الحكومة والسلطة ومنظمة التحرير، فإنه يصبح مطلوباً الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات المترتبة عن الاعتراف بفلسطين دولة، ومحاولة المزاجية بين العمل من أجل المصالحة بالتفاهات السابقة، والعمل من أجل تحويل قرار الدولة إلى ممارسة على الأرض، وهذا الأمر يحتاج إلى تفاهات

إطار وظيفة جديدة لهذه الأجهزة كأجهزة أمنية للدولة الفلسطينية وليس أجهزة أمنية تتسق مع إسرائيل في إطار التزامات (أوسلو).

إن كان الفلسطينيون يريدون تفعيل القرار الأممي بالاعتراف بفلسطين دولة مراقباً وإعطائه قيمة عملية، فيجب أن ينتقل مركز الثقل والتوجيه في العمل السياسي الفلسطيني إلى الدولة من خلال ممارسات على الأرض تعكس وتعبّر عن الحالة الجديدة، أو بمعنى آخر دولة كل المؤسسات الفلسطينية. وفي هذه الحالة كلما خطت الدولة الفلسطينية خطوة إلى الأمام؛ تراجعت مركزية منظمة التحرير والسلطة الوطنية في العمل السياسي، وربما تتحول المنظمة مع مرور الوقت لحزب داخل الدولة كما جرى مع جبهة التحرير الجزائرية بعد الاستقلال.<sup>١٠</sup> ولكن يبدو أن قيادة منظمة التحرير ما زالت تعيش حالة تردد في خياراتها الإستراتيجية، ولا يبدو أنها مزمنة على الدخول في مواجهة سياسية مع إسرائيل وواشنطن بحيث تبني على القرار الأممي ممارسات على الأرض بإلغاء حكومة سلطة أوسلو وتشكيل حكومة الدولة الفلسطينية وبداية ممارسة أشكال سيادية على الأرض، لذا يبقى مدخل إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها هو الممكن والمتاح ضمن الظروف الراهنة، مع إدراكنا وتفهمنا للتخوفات التي تثيرها القوى الوطنية من مصداقية حركة حماس في مطالبتها بالدخول في المنظمة وأهدافها من وراء ذلك.

فلسطينية جديدة أو إبداع سياسي، بحيث لا يحدث تعارض بين ثلاث حالات: الأولى متطلبات إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها كحركة تحرر وطني، والثانية مصالحة تعيد الفلسطينيين لسلطة حكم ذاتي ولاتفاقية أوسلو، والثالثة استحقاقات الدولة كنتاج للشرعية الدولية .

استجد واقع جديد - دون تقليل من قيمة التفاهات السابقة حول المصالحة - بعد الاعتراف بفلسطين دولة مراقباً، ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار في عملية المصالحة حتى لا يتحول القرار إلى مجرد قرار يضاف إلى عشرات القرارات الدولية ذات الشأن بالقضية الفلسطينية، وما دامت حركة حماس كما هو الحال ببقية الأحزاب الفلسطينية وكذلك الدول العربية كلها باركت الخطوة الفلسطينية بالذهاب للأمم المتحدة واعترفت بأن الهدف الوطني الفلسطيني حالياً هو الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس مع حق عودة اللاجئين، فيجب أن تتكاتف الجهود حول هذا الهدف وأن يكون هذا الهدف حاضراً في عملية المصالحة حتى وإن احتاج الأمر لإعادة النظر في بعض بنودها.<sup>١٤</sup>

يجب أن يكون أي حديث عن انتخابات أو حكومة أو سلطة في إطار رؤية جديدة تسعى لتكريس مؤسسات الدولة الفلسطينية. الانتخابات يجب أن تكون لرئيس دولة فلسطين وليس لرئيس سلطة حكم ذاتي، ولأعضاء برلمان فلسطيني وليس مجلس تشريعي لسلطة حكم ذاتي، كما أن إعادة توحيد الأجهزة الأمنية يجب أن يكون في

## ثانياً. إستراتيجية المسارات المتعددة

بات من الواضح أن أي محاولة لوضع إستراتيجية وطنية تُخرج المشروع الوطني الفلسطيني من أزمته، عليها أن تشتغل على عدة مسارات:

١. العودة لإستراتيجية المقاومة.

٢. تجسيد الدولة الفلسطينية حسب القرار الأممي.

٣. إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها كما نصت موثيق المصالحة.

٤. إنهاء الانقسام المتجسد بوجود سلطتين وحكومتين في غزة والضفة.

نعتقد أن إستراتيجية وطنية للمقاومة هي الأكثر فعالية في إنجاز المصالحة أو الوحدة الوطنية، وفي تغيير قواعد اللعبة مع الاحتلال. فتاريخياً ومن تجربتنا الوطنية، فإن الصدام مع العدو في إطار إستراتيجية وطنية للمقاومة كانت توحد الشعب وتستقطب التأييد العالمي وتجبر الخصم على تقديم تنازلات،<sup>١٦</sup> والواقع الدولي والعربي اليوم مناسب في رأينا للعودة إلى خيار المقاومة الشعبية، فما دامت شعوب عربية وقوى معارضة تقوم بثورات وتحمل السلاح ضد أنظمة مستبدة وتجد تأييداً دولياً في ذلك، فإن الشعب الفلسطيني أحق بالقيام بثورة شعبية بل وبحمل السلاح في مواجهة الاحتلال، لأن الاحتلال أكثر خطراً على الشعوب وتهديداً للسلام الدولي من أنظمة غير ديمقراطية. مع ذلك لن نتوسع في هذا السياق؛ لأن المقاومة أو الانتفاضة عندما تندلع لن

تأخذ إذناً من أحد، ولأن المقاومة الشعبية لن تكون مجدية إلا إن كانت في إطار إستراتيجية وطنية. نخشى في ظل الانقسام الراهن أن يتم توظيف المقاومة فصائلاً بما يعزز أجندة خارجية أو حسابات القوى الداخلية الساعية للسلطة، وعليه فإن إنجاز المصالحة الوطنية يشكل مدخلاً لتوافق على إستراتيجية المقاومة المطلوبة.

أما المسار الثاني فقد تطرقنا أعلاه إلى تحديات تجسيد الدولة وخصوصاً أن القرار الأممي قرار غير ملزم، وهو يتحدث عن دولة مراقب أو غير عضو، كما لا يبدو أن ظروف السلطة الفلسطينية ومكوناتها مؤهلة للدخول في مواجهة مع إسرائيل وواشنطن لتجسيد هذا القرار. يبقى الممكن والمتاح هو العمل المتزامن على إنهاء الانقسام وإعادة بناء منظمة التحرير في الوقت نفسه، وعندما نقول ممكن ومتاح فهذا لا يعني أنه عمل سهل، بل يحتاج إلى جهود وإرادة قوية من كل الأطراف بل قد يحتاج للدخول في مواجهات مع إسرائيل وأطراف إقليمية ودولية ساهمت في حدوث الانقسام ومعنية ببقائه.

دون تجاهل الجهد الذي يجب أن يستمر في إنضاج شروط المقاومة والانتفاضة وفي العمل في الإطار الأممي لحصد مزيد من المكتسبات، فإن الأولوية يجب أن تركز على إنهاء الانقسام بشكل متزامن مع الاشتغال على إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها.

## مصالحة إنهاء الانقسام

لأننا لا نستطيع أن نتجاهل وجود القوى

بشروط إسرائيل وواشنطن أو من خلال المواجهة معهما، وهذا يعني العودة لخيار المقاومة الشعبية. إذن بدلاً من استمرار الحالة العدائية بين غزة والضفة ولأنه يبدو أن الطرفين<sup>١٧</sup> متمسكان بالسلطة وغير مهيين للمراجعات الإستراتيجية، فيجب عمل مصالحة متدرجة لحين تغير الأحوال. هذه المرحلة من المصالحة تحتاج لاعتراف كل طرف بأن الطرف الآخر شريك في النظام السياسي وله حق تقرير مصير هذا النظام ورسم خارطة المشروع الوطني الجديد، وتحتاج لوقف حملات التحريض والتخوين والتكفير، وتحتاج لوضع حد للاعتقالات المتبادلة، أو بصيغة أخرى تمكين لجنتي المصالحة المجتمعية والحريات العامة من إنجاز عملها بسرعة. ونلفت الانتباه هنا إلى أن ورقة المصالحة المصرية تقوم على أساس مصالحة مؤقتة في ظل استمرار الانقسام لحين من الزمن.

تشكل هذه المصالحة الوطنية المؤقتة - والتي ستأخذ طابع التقاسم الوطني الوظيفي أو الشراكة السياسية - المدخل للمرحلة الثانية للإستراتيجية الجديدة أو المصالحة الوطنية الإستراتيجية من خلال إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها. لا شك في أن هناك مزالق وتخوفات من أن يشجع التعامل مع هذا مفهوم المصالحة هذا أو التقاسم الوظيفي المؤقت البعض لطرح فكرة الكونفدرالية بين غزة والضفة، حيث الخشية هي أن يستغل بعض المستفيدين من حالة الفصل أي نجاح في المصالحة حسب المفهوم المشار

السياسية القائمة وخصوصاً حركتي فتح وحماس، ولا نستطيع تجاهل وجود سلطتين وحكومتين متخاصمتين، ولا وجود اتفاقات موقعة وارتهان للتمويل الخارجي وشروط الرباعية، لذا يجب العمل على مصالحة أو تهدئة فلسطينية داخلية تعمل على حل إشكالات السلطة والحكومة وإدارة حياة الناس، إنها مصالحة بين السجناء تشكل ضرورة ومدخلاً للانتقال لمرحلة تكسير جدران السجن. هذه المصالحة هدفها وضع حد لحالة العداء بين كياني غزة والضفة ووقف المفاعيل السياسية والاجتماعية والقانونية والنفسية للانقسام. إنجاز هذا الهدف المرحلي والعاجل سيتعامل مؤقتاً مع واقع فصل غزة عن الضفة وواقع وجود حكومتين وسلطتين، ليست هذه دعوة لتكريس الفصل بل للتعامل معه مؤقتاً للانتقال لمرحلة جديدة.

تحتاج هذه المصالحة إلى درجة عالية من البراغماتية والانحناء للعاصفة والتعامل بعقلانية مع شروط الرباعية، فحتى لو قررت حركتا فتح وحماس التصالح من خلال الورقة المصرية التي تم التوقيع عليها في أيار ٢٠١١، فلن يعود التواصل بين الضفة وغزة في إطار حكومة وسلطة واحدة دون موافقة إسرائيل أو دون تسوية سياسية تشارك فيها إسرائيل، لأن علينا تذكر أن إسرائيل انسحبت من القطاع وتقول إنها لم تعد مسؤولة عنه، وعليه فإن مصالحة توحيد غزة والضفة في إطار سلطة واحدة وحكومة واحدة لن يتم إلا من خلال الالتزام

إليه أعلاه لتبرير حالة الفصل، أو أن تستغل كلتا الحكومتين التوافق الداخلي لإضفاء شرعية دائمة على وجودها، ما يدفعها للتقاعس عن إنجاز المصالحة الوطنية الإستراتيجية. ولتحاشي وقوع ذلك يجب العمل في آن واحد على المرحلة الثانية للإستراتيجية الوطنية، وهناك علاقة تفاعلية أو تأثير متبادل بين المصالحتين، بمعنى أن أي تقدم في أي مصالحة سيؤثر إيجاباً على إنجاز المصالحة الأخرى والعكس صحيح.

خلال هذه المرحلة الانتقالية يكون لحركتي فتح وحماس دور رئيس في إصلاح ما أفسدوه، ومع ذلك يجب إبداء رأي فيما يتم الحديث عنه خلال هذه المرحلة ونلخصها فيما يلي:

١. بالنسبة للانتخابات، وحتى لا يتكرر ما جرى في انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٦، نفضل الاتفاق بداية على ثوابت المشروع الوطني ومرجعياته قبل الانتخابات؛ لأن غياب الاتفاق على الثوابت والمرجعيات لن يساعد على حدوث تداول سلمي للسلطة. ونرى أن التراضي والتوافق في هذه المرحلة أهم وأجدي من الانتخابات.
٢. إن كانت هناك جدية في إجراء انتخابات بعد عدة أشهر، فلا داعي لتشكيل حكومة تنتهي صلاحيتها بعد أشهر، ويمكن للهيئة القيادية المؤقتة أن تكلف الإعداد للانتخابات. وخصوصاً أننا نعتقد أن إسرائيل لن تسمح بانتخابات قبل اتضاح معالم التسوية والمفاوضات.

٣. في حالة الإصرار على تشكيل حكومة، يستحسن أن تتشكل من الأحزاب وبعض المستقلين؛ لأن حكومة تكنوقراط لن تستطيع عمل شيء في ظل حالة التجبيش عند الأحزاب، وستبقى حكومة شكلية، تشكيل الحكومة من الأحزاب وخصوصاً من حركتي فتح وحماس يضعها على المحك، ويجعلها تتحمل المسؤولية بدلاً من أن تقف موقف المتفرج على حكومة تكنوقراط مؤكدة الفشل.

٤. الحديث عن حكومة دون برنامج سياسي هو مجرد هراء، فلا توجد حكومة دون برنامج سياسي، لأن هذه الحكومة لن تتعامل مع الفلسطينيين فقط بل مع العالم الخارجي وإسرائيل، ولهؤلاء شروط.

## ٢: المصالحة الإستراتيجية

### في إطار منظمة التحرير<sup>١٨</sup>

الاشتغال على المرحلة أو المهمة الأولى للإستراتيجية الوطنية يجب أن يكون مواكباً للاشتغال على المرحلة الثانية، بل يجب أن يكون الالتزام بإنجاز الهدف الأول (التقاسم الوظيفي الوطني) مشروطاً بالالتزام بالهدف الإستراتيجي وهو الاتفاق على الثوابت والمرجعيات في إطار منظمة التحرير، حيث يستحيل التقدم نحو الهدف الإستراتيجي دون إنهاء الانقسام السياسي والبرنامجي. وعندما نقول تساوق الاشتغال على المستويين فذلك لأننا نحشى من أن واقع

فصل غزة عن الضفة قد يستغرق وقتاً طويلاً لأن إسرائيل والقوى المستفيدة من حالة الفصل ما زالت قوية وفاعلة.

يعتبر هذا التساوق لمساري المصالحة الضمان لعدم تحول التقاسم الوظيفي الوطني المشار إليه إلى كيانين سياسيين دائمي الوجود. إذا كانت المصالحة الأولى، أي المصالحة العاجلة في ظل الانقسام القائم، تتعامل مع الانقسام الأخير الذي نتج عن أحداث حزيران ٢٠٠٧ ويمكنها أن تقتصر على حركتي فتح وحماس لأنهما سلطتا الأمر الواقع وتتحملان مسؤولية عن الانقسام، فإن المصالحة الإستراتيجية يجب أن تتعامل مع الانقسام الإستراتيجي السابق على تلك الأحداث والسابق لسيطرة حركة حماس على القطاع، هذه السيطرة وما سبقها وما لحقها من توترات وصدامات مسلحة هي نتيجة للأزمة وليست سبباً فيها.

يجب ألا تقتصر هذه المصالحة على حركتي فتح وحماس بل يجب مشاركة كل القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة وشخصيات وطنية وأكاديمية وثقافية داخل الوطن وخارجه. حركتا فتح وحماس وحدهما ليستا مؤهلتين لاستنهاض أو صياغة مشروع وطني تحرري.

مدخل هذه الإستراتيجية ليس بالضرورة الانتخابات التشريعية والرئاسية وليس التوافق على حكومة تكنوقراط، بل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتستوعب الكل الفلسطيني،

لو تمكنا من بناء منظمة التحرير على أسس جديدة وبقيادة جديدة فسيكون حل بقية القضايا أيسر كثيراً، لن تنجح أي مصالحة أو شراكة سياسية أو مشروع وطني إن بقي أي فصيل فلسطيني خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية المتجددة، لأن منظمة التحرير ليست حزباً أو فصيلاً بل الكيانية السياسية التي يعترف بها العالم أجمع. يجب أن تعيد هذه الإستراتيجية الوطنية الجديدة الاعتبار للأبعاد القومية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية على أسس جديدة بحيث تُوظف هذه الأبعاد لخدمة المشروع الوطني وليس إلحاق المشروع الوطني بهذا البعد أو ذلك.

في هذا السياق نقدم المقترحات الآتية حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطيني ونفعلها:

#### ١. مجلس تأسيسي للإشراف على إعادة البناء

لا شك في أن أول وأهم سؤال يجب التصدي له في سياق الحديث عن إعادة بناء منظمة التحرير واستنهاضها هو الجهة التي ستتولى تلك المهمة، فإذا كانت الأحزاب والسلطتان والحكومتان مأزومة بل تحملها الجماهير مسؤولية الأزمة، فكيف يمكن الاطمئنان إليها لتقوم بعملية إعادة البناء؟ وإذا كان الشعب يعيش حالة شتات وانقسام حاد فكيف يمكنه تغيير الأوضاع أو الخروج في ثورة ليقول بإسقاط النظام؟.

ونحن نفكر بوضع الميثاق الوطني الذي سيكون بمثابة دستور الشعب الفلسطيني

بالسلطة الوطنية وبالدولة التي اعتمدت كمراقب  
في الجمعية العامة للأمم المتحدة وتحديدها.

## ٢. التراضي والتوافق بديل عن الانتخابات

على الرغم من أن الانتخابات عنوان  
الديمقراطية وهي المقياس الرئيس على شرعية  
من يتولى السلطة والحكم، فإن آلية الانتخابات  
ليست مدخلاً وحيداً لحل الإشكاليات السياسية  
لشعب يخضع للاحتلال ومنقسم انقساماً حاداً  
أيديولوجياً وجغرافياً، وقد رأينا كيف أن نتائج  
انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٦ بدلاً من أن تحل  
استعصاءات النظام السياسي، زادت الأمور  
سوءاً وأدت إلى حرب أهلية ثم الانقسام الذي  
نعيشه اليوم، ولذا نرى أن التوافق والتراضي  
مدخل يجب التفكير به وأخذه بعين الاعتبار في  
عملية إعادة بناء المنظمة إلى حين توافر الظروف  
المناسبة للانتخابات.

نرى أنه بعد وضع مسودة الميثاق من المجلس  
التأسيسي المُشار إليه ومصادقة كل الفصائل  
والأحزاب السياسية عليه، يتم عرضه على  
استفتاء شعبي في الضفة وقطاع غزة وتكون  
نتيجة الاستفتاء ملزمة لجميع الفلسطينيين،  
ونقترح أن تكون النسبة المطلوبة ثلثي أصوات  
المصوتين. وإن لم تسمح إسرائيل بإجراء  
الاستفتاء تتم إجازة الميثاق بالتوافق أو بالانتخاب  
داخل المجلس التأسيسي.

وفي حالة تعثر إجراء الانتخابات التشريعية  
والرئاسية والمجلس الوطني كما نصت على ذلك

في الداخل والخارج والذي يحدد الثوابت  
والمرجعيات، نستحضر ما جرى في مصر  
وتونس، وفي تجارب ثورية سابقة حول وضع  
الدستور، فالميثاق سيكون بمثابة دستور الشعب  
الفلسطيني للمرحلة المقبلة.

نرى أن آلية القيام بمهمة إعادة البناء هي  
توسيع الإطار المؤقت المكلف بحث تطوير منظمة  
التحرير الذي تم الاتفاق عليه في القاهرة والدوحة  
من خلال إشراك ممثلين عن مؤسسات المجتمع  
المدني والاتحادات الشعبية وشخصيات وطنية  
أكاديمية ومهنية من الداخل والخارج ليصل  
العدد حوالى المائة وخمسين عضواً، ويقوم هذا  
الإطار بالتوافق على الأعضاء الجدد، على ألا  
تزيد نسبة ممثلي الأحزاب والفصائل عن ثلثي  
أعضاء الإطار القيادي الجديد.

يصبح الإطار الجديد بمثابة (مجلس تأسيسي)  
يتكلف عملية إعادة بناء المنظمة كما نصت على  
ذلك وثائق الوفاق الوطني وورقة المصالحة  
المصرية، ويشمل ذلك صياغة ميثاق المنظمة  
ويمكن الاستئناس بوثيقة الوفاق الوطني بهذا  
الشأن، كما يمكن لهذا (المجلس التأسيسي)  
الاستعانة بخبراء من جامعة الدول العربية  
ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ليُضفي على الميثاق  
بعداً قومياً وإسلامياً. ويمكن لهذا المجلس أيضاً  
أن يقترح مسمى بديلاً لمنظمة التحرير إن لزم  
الأمر، وتتم مراسلة الأمم المتحدة والمنظمات  
الإقليمية والعربية لاعتماد المسمى الجديد،  
إضافة إلى إعادة صياغة علاقة منظمة التحرير

وثيقة المصالحة، وفي حالة إقرار الميثاق من خلال الاستفتاء - بأغلبية الثلثين - يصبح المجلس التأسيسي أو الإطار القيادي المؤقت الموسع بمثابة المجلس الوطني الفلسطيني الجديد.

### ٣. إعادة النظر في دوائر

#### منظمة التحرير ومقراتها

مطلوب إعادة النظر في وجود بعض دوائر منظمة التحرير القديمة، والعمل على التنسيق وتوزيع الصلاحيات بين دوائر المنظمة ومؤسسات الدولة الوليدة حتى يتم تجاوز التضارب في الصلاحيات الذي كان يحدث بين مؤسسات المنظمة ومؤسسات السلطة. لا شك في أن حالة السيولة السياسية أو عدم الاستقرار في العالم العربي، وكذا الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الدولة الفلسطينية، سيجعل من الخطورة وضع دوائر منظمة التحرير في مكان واحد، ولذا نقترح أن تتوزع هذه الدوائر أو المؤسسات مؤقتاً في أكثر من مكان. ونرى أنه من المفيد أن يكون مقر المنظمة داخل قطاع غزة بعد أن يصبح قطاع غزة جزءاً خاضعاً للشرعية الوطنية الناتجة عن المصالحة، ولا مانع من وجود غالبية مؤسسات المنظمة في الضفة وغزة حتى في ظل الاحتلال، فحال مؤسسات المنظمة سيكون كحال مؤسسات السلطة ومقرات الأحزاب، وتتوزع بقية المؤسسات في الأردن ومصر، وفي حالة استقرار الأوضاع العربية يمكن الامتداد إلى سورية ولبنان.

### ٤. مصادر تمويل مؤسسات منظمة التحرير ونشاطاتها

ترجع الأزمة المالية لمنظمة التحرير في جزء منها إلى أن المصادر الممولة والداعمة باتت تحول المال إلى السلطة بدلاً من المنظمة، ولكون السلطة الفلسطينية همشت المنظمة وألحقتها بها مالياً، وعليه فإن أزمة السلطة المالية تنعكس على المنظمة والشروط التي تخضع لها السلطة في عملية التمويل تنسحب على المنظمة.

قد تتغير الأمور في حالة إعادة الاعتبار للمنظمة بالمصالحة ومن خلال ما سيطراً على وضع السلطة من تغييرات بعد حصول فلسطين على صفة دولة مراقب.

من جهة أخرى، وفي حالة إنجاز المصالحة وإعادة بناء التمثيل الفلسطيني ومنظمة التحرير بنية حسنة، يفترض أن الملايين التي تتدفق إلى الأحزاب مباشرة ستذهب إلى الصندوق القومي لمنظمة التحرير أو لخزينة الدولة، وعلى منظمة التحرير أو الدولة أن تراقب مصادر التمويل الخارجية للأحزاب، كما أنه من خلال إعادة النظر في العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة التي يفترض أن تتحرر من التزامات (أوسلو)، فإن الدول العربية والصديقة ستقدم مساعداتها إلى منظمة التحرير أو المرجعية الجديدة مباشرة وليس إلى الأحزاب أو السلطة. بعد إعادة بناء منظمة التحرير التي ستمثل الكل الفلسطيني يمكن للمنظمة أو للدولة (الفلسطينية) أن تدخل في اتفاقات وتفاهات

مع الدول العربية والإسلامية لتأمين تغطية مالية ثابتة للمنظمة، وللبحث في آلية لجمع مساهمات من الفلسطينيين المقيمين في الشتات، كما كان الأمر سابقاً حيث كان يتم اقتطاع نسبة ٥٪ من مداخيل الفلسطينيين العاملين في الدول العربية. وتبقى كل هذه الأمور معلقة بما ستؤول إليه المصالحة من جانب، وبمستقبل السلطة بعد قرار الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو، كما أن إعادة النظر باتفاق باريس الاقتصادي قد يوفر مداخل جديدة للفلسطينيين.

## ٥. إشكالية الصفة التمثيلية

### للمنظمة ووظائفها

كما سبق ذكره، فإن المجلس التأسيسي المشار إليه سيشكل لأول مرة بالتوافق، وهو الذي سيبحث في أمر تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اتفاق المصالحة، وإن كنا نعتقد أنه في ظل تصاعد العدوان والتهديد الإسرائيلي للفلسطينيين في الضفة وغزة، وفي ظل حالة عدم الاستقرار في العالم العربي، وفي ظل الانقسام الجغرافي وتوابعه، فإن (التراضي والتوافق) على أعضاء المجلس الوطني سيكون الحل الأنسب. أما بالنسبة إلى اللجنة التنفيذية، فيجب أن تنتخب من داخل المجلس الوطني الجديد على أساس نسبي حتى يمكن ضمان تمثيل عدد كبير من الأحزاب والشخصيات الوطنية. ويتم انتخاب رئيس المنظمة مباشرة من المجلس الوطني.

وبالنسبة لفلسطينيي الخط الأخضر، فإن

صيغة لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية داخل الخط الأخضر، تم تجاوزها بعد توقيع اتفاقية (أوسلو) وقيام السلطة، وستصبح متجاوزة أكثر بعد قرار الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو، وسيبقى الأمر منوطاً بتداعيات ما بعد القرار.

نقترح في هذا السياق وبالنسبة للتجمعات الفلسطينية الأخرى خارج الوطن أن تُشكل (لجان الأخوة الفلسطينية) أو تطوير وتوسيع مؤسسة (الجالية الفلسطينية) الموجودة في أكثر من بلد. بحيث يفرز الفلسطينيون في كل تجمع ومن خلال التوافق بين القوى الفاعلة في كل تجمع من يمثلهم ويكون عدد المندوبين متناسباً مع عدد التجمع، وهذا ينطبق على فلسطينيي الخط الأخضر والأردن ولبنان وسورية وكل دول الشتات، إلى أن تتاح فرصة إجراء الانتخابات بحرية.

مع أن قرار الجمعية العامة بقبول دولة فلسطين عضواً مراقباً أشار إلى أن ذلك لن يؤثر على الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير فإننا نعتقد أن تساؤلات كبرى تطرح حول مستقبل المنظمة وقيمتها وصفتها التمثيلية بعد صدور القرار، بالإضافة إلى أن التخوفات التي يطرحها البعض فيما يتعلق باللاجئين و(الحقوق التاريخية) وحق تقرير المصير - وهم محقون - يمكن تبديدها من خلال التمسك بكل القرارات الدولية الخاصة بفلسطين، ومن المعروف أن قرارات الشرعية الدولية لا تسقط بالتقادم، ولا تسقط إلا إذا تم التصويت على قرار دولي من جهة صدور نفسها يلغي القرار السابق كما جرى مع القرار

في الأردن الذين يريدون ترشيح أنفسهم لعضوية المجلس الوطني أسماءهم أو قوائمهم إلى المجلس التأسيسي المشار إليه للتصويت عليها.

## ٧. حول مصير السلطة الفلسطينية

سيكون مصير السلطة مطروحاً للنقاش بعد إعادة بناء منظمة التحرير، ذلك أن السلطة القائمة سلطة حكم ذاتي منبثقة عن اتفاقية أوسلو، كما أن أحزاباً فلسطينية وخصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي غير مشاركة فيها، حتى صح القول إنها سلطة حركة فتح، وفي حالة إعادة بناء المنظمة لتستوعب الكل الفلسطيني ولتصبح مركز الثقل في الحياة السياسية، فمن البديهي أن تكون كل الفصائل مشاركة في السلطة ولها رأي فيها. هذا الأمر يتطلب توافقاً على وجود السلطة ودورها، كما سيتم طرح موضوع الحكومة بعد إعادة بناء المنظمة. أصبحت هذه التساؤلات أكثر إلحاحاً وتعقيداً بعد التصويت على قرار قبول فلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، مثلاً هل ستستمر الحكومة كحكومة سلطة حكم ذاتي؟ أم ستتحول إلى حكومة دولة فلسطين؟ وهل ستستمر الحكومة والسلطة في إطار مرجعية اتفاقية أوسلو أم ستصبح مرجعيتها القرار الدولي الجديد والأمم المتحدة؟ وهل ستكون علاقة الدولة بمنظمة التحرير مماثلة لعلاقة السلطة بمنظمة التحرير؟ من الملح اليوم التفكير في وضع السلطة والحكومة، فلا يُعقل بعد إعادة بناء منظمة التحرير والمصالحة، وبعد الإنجازات التي

الذي صدر عن الجمعية العامة ١٩٧٥ حول اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، والذي تم إلغاؤه عام ١٩٩٢ بتصويت في الجمعية العامة على إلغائه.

## ٦. إشكالية تمثيل الفلسطينيين في الأردن

شهدت الأشهر التي سبقت التصويت على قرار عضوية فلسطين حديثاً علنياً حيناً، وفي الكواليس حيناً آخر حول البديل الأردني وإيجاد صيغة من العلاقة بين سكان الضفة والأردن، بل تحدث الأمير حسن بوضوح عن عودة الدور الأردني في الضفة. زيارة الملك عبد الله لرام الله يوم الخميس ٢٠١٢/١٢/٧ وإن كانت زيارة مباركة للرئيس بعضوية فلسطين فإننا نعتقد أنها تعبر عن انشغال إن لم يكن قلقاً أردنياً من تداعيات الاعتراف بفلسطين دولة على وضع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ومستقبل العلاقة بين البلدين.

سيكون من الصعب إجراء انتخابات في الأردن لعضوية المجلس الوطني أو للتصويت على الميثاق دون تفاهات مسبقة بين الرئيس أبو مازن وملك الأردن على أن مشاركة الفلسطينيين / الأردنيين في الانتخابات حالة استثنائية لا تتعدى دلالتها السياسية على المساهمة في إعادة بناء منظمة التحرير، وأن المشاركة لن تغير شيئاً في الوضعية القانونية والسياسية للمشاركين، وأن مسألة المواطنة ستبقى شأناً أردنياً. وفي حالة عدم إجراء الانتخابات، وهذا ما نعتقد، يرسل الفلسطينيون

تحققت في الأمم المتحدة وفي جبهة المقاومة أن يستمر الفلسطينيون خاضعين لسلطة حكم ذاتي مرجعيتها اتفاقية أوسلو، المطلوب أن تصبح منظمة التحرير المتجددة والقرار الأممي حول الدولة مرجعية للسلطة الفلسطينية، ما يتطلب قراراً واضحاً من الرئيس بالتخلي عن اتفاقية أوسلو وممارسة السيادة على أراضي الدولة ولو بشكل متدرج. وما بعد إعادة بناء المنظمة وإلى حين قيام الدولة تتولى منظمة التحرير قيادة السلطة والحكومة.

### خاتمة

خلاصة القول، إن لم نتدارك الأمر بوضع إستراتيجية وطنية لتحكم العمل السياسي الفلسطيني في ظل المتغيرات العربية والدولية المفتوحة على كل الاحتمالات، فستستمر القضية الفلسطينية في حالة تيه، وسيسير النظام السياسي نحو مزيد من التفكك. حركة فتح ومنظمة التحرير لن تبقىا موحدتين، وستسيران نحو مزيد من التآكل والتخبط،<sup>١٩</sup> وكذا الحال مع السلطة الوطنية التي ستتحول لجابي ضرائب ومقدمة لخدمات للمواطنين، يُفترض أنها من مهام دولة الاحتلال ومسؤوليتها، دون أي مضمون وطني تحرري. وحركة حماس ستشهد مزيداً من الانحسار وفقدان الشعبية والتحول إلى حكم شمولي استبدادي كلما توغلت في السلطة والحكم واستمرت ملتزمة بالتهديءة، وقد تشهد انقسامات داخلية وخصوصاً بين تيار وطني وتيار أممي مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين،

وتيار سينحو نحو التطرف. بطبيعة الحال لن يكون مصير بقية القوى السياسية أفضل، وقد نشهد ظهور العديد من التيارات أو الأحزاب بمسميات المستقلين<sup>٢٠</sup> أو أي مسميات أخرى يقودها رجال أعمال ورجال دين، إلا أن هذه القوى لن تشكل استنهاضاً للحالة الوطنية بل ستزيد من التيه ومن فرص تدخل أطراف خارجية.

تكمُن التخوفات الأكثر مأساوية في فقدان ما تبقى من الضفة، وقد نشهد قريباً دولنة لقطاع غزة تؤدي لحرب أهلية حول السلطة والحكم، إسرائيل لن تُمكن الفلسطينيين من دولة ذات سيادة في الضفة الغربية ولو على جزء منها، ولذا فستعمل على خلق المناخ المناسب لفتنة وحرب أهلية في القطاع، كما سبق وهيأت المناخ لـ (الانقلاب) الذي أقدمت عليه حركة حماس في حزيران ٢٠٠٧. حرب أهلية حول من يحكم قطاع غزة: حركة فتح أم حركة حماس؟ وقد تشارك جماعات أخرى في هذه الحرب، كما سيكون للعملاء دور مهم في هذه الفتنة. سكوت إسرائيل عن حكم حماس في الضفة ليس قبولاً نهائياً أو موقفاً إستراتيجياً وليس عجزاً، بل لهدف تكتيكي، وعندما تشعر إسرائيل بأنها حققت هدفها من الانقسام وعندما تهدأ الحالة العربية الثائرة وخصوصاً في مصر، فستنتقل إسرائيل المعركة لقطاع غزة، وهناك نخب من داخل حركة حماس وخارجها تراودها شهوة حكم غزة بمعزل عن المشروع الوطني بل على حسابه وهي مستعدة للقتال والقتل دفاعاً عن مصالحها وشهوتها في السلطة أو خدمة لأجندة خارجية.

## هوامش

الناهض والمشروع القومي العربي والمشروع التحرري العالمي. واليوم فنحن بحاجة لعقد سياسي جديد لأن شبكة التحالفات القديمة، فالحركة القومية العربية تراجعت لصالح الإسلام السياسي، والمعسكر الاشتراكي انتهى وحلت محله هيمنة أميركية شبه مطلقة، أيضاً حدث تغير داخل النخبة السياسية الفلسطينية من حيث برامجها ومصادر تمويلها وأماكن وجودها، فغالبيتها موجودة داخل فلسطين وليس خارجها.

٨. يعود جزء كبير من الارتباك في إستراتيجية العمل الفلسطيني إلى أن الأحزاب والفصائل الفلسطينية - ما عدا حركة الجهاد الإسلامي - تريد أن تصبح سلطة وحكومة وتمارس العمل الدبلوماسي، وفي الوقت نفسه ترفع شعارات الثورة والجهاد، وفي الحالتين يحدث ذلك في ظل وجود الاحتلال وتحت سمعه وبصره، وهو أمر صعب إن لم يكن مستحيلاً.

٩. الجزء الأكبر من المثقفين أصبحوا بعد تأسيس السلطة عام ١٩٩٤ موظفين يعتمدون على راتب السلطة، وهو أمر يحد من حريتهم في ممارسة النقد الجاد تجاه السلطة خوفاً من قطع رواتبهم، والأمر نفسه لجزء آخر من المثقفين الذين استوعبتهم مؤسسات مجتمع مدني ممولة من جهات أميركية وأوروبية، حيث يلتزمون في عملهم الأجندة التي تحدها الجهات المانحة، وهذه غير معنية بالعمل الوطني، بل تقدم الأموال كنوع من الرشوة للنخبة لإبعادها عن العمل الوطني الحقيقي المتصادم مع الاحتلال.

١٠. مع أن أزمة المشروع الوطني والإستراتيجية الوطنية قديمة كما سبق ذكره فإن ظهور حركة حماس شكل انقساماً سياسياً وأيديولوجياً وثقافياً واجتماعياً حاداً داخل النظام السياسي والمجتمع الفلسطيني، وخصوصاً في السنوات الأخيرة حيث بات حكم حماس في غزة جزءاً من المشهد العام فيما يسمى الربيع العربي حيث تصعد قوى الإسلام السياسي على حساب القوى الوطنية والليبرالية.

١١. تعود فكرة الكونغرالية مع الأردن إلى بداية مسلسل التسوية، إلا أنها اليوم تعود في ظل أوضاع فلسطينية وعربية أكثر مواتاة لتنفيذ الفكرة، ويتزامن الحديث عن الكونغرالية مع الأردن مع تسريبات عن مخططات لإلحاق قطاع غزة بمصر أو توسيعه في سيناء، وكل هذه مخططات هدفها ضرب فكرة الدولة الفلسطينية في الضفة وغزة وقطع التواصل بين فلسطيني الضفة وفلسطيني القطاع.

١٢. لا نروم من هذا القول إلزام الشعب الفلسطيني بحل الدولتين والتنازل عن بقية فلسطين، ولكننا نتحدث عن العمل الدبلوماسي والسياسي لمن يريد التعامل مع القضية دولياً، فالسياسيون يمكنهم صياغة أهداف تدخل ضمن مبدأ أن السياسة فن الممكن، ولكن لا يُطلب من كل مواطن وحزب أن يعلن أن هذا هو هدفه وحقه الوطني النهائي، ما دام لا يريد أن يكون في موقع السلطة السياسية.

١٣. بات مصطلح المصالحة ممجواً وفاقد المصداقية، ليس لعدم إنجاز تقدم في هذا الملف بل لأن المصطلح بحد ذاته يحمل دلالات لا تعبر عن عمق الخلل والأزمة، فالحديث عن مصالحة بين حركتي فتح وحماس يقلل من أهمية الخلل العميق الذي ينتاب مجمل النظام السياسي.

١٤. حديثنا عن القرار الأممي بالاعتراف بالدولة لا يعني أنه إنجاز

١. أول استعمال لكلمة الإستراتيجية Strategy كان في المجال العسكري وتعني فن التخطيط في الحرب، وهذا ما نلمسه من خلال تعريفاتها الأولى على يد أهم الإستراتيجيين فعرها «كلاو فيتز» منذ القرن التاسع عشر في كتابه (فن الحرب) Carl Clausewitz von بأنها (فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب) أما [ليند هارت](#) Henry Basil Hart Liddell فعرها بأنها (فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة).

٢. ومن المفكرين الذين ربطوا الإستراتيجية بالقيادة «مولتكه» حيث عرف الإستراتيجية بأنها (الملاعبة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد للوصول إلى الهدف المطلوب)

٣. يعتبر الزعيم الصيني ماو تسي تونغ أهم من وضع كتباً حول إستراتيجية حرب الشعب كما تم تطبيقها في الثورة الصينية، ويمكن الرجوع لإستراتيجية حرب العصابات وحرب الشعب في الصين وفي تجارب شعبية حول العالم من خلال كتاب: روبرت تايلر، حرب المستضعفين، ترجمة وتحقيق محمود سيد رصاص، لمؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨١.

٤. لم يستمر الميثاق القومي الأول لمنظمة التحرير سوى أربع سنوات، ففي العام ١٩٦٨ تم التحول إلى الميثاق الوطني، وأدخلت تغييرات على نصوص الميثاق وعلى قيادة المنظمة، وفي العام ١٩٧٨ اتخذ المجلس الوطني قرارات تعتبر تجاوزاً للميثاق، وخصوصاً عندما تحدث عن العلاقة باليهود، والتميز بين اليهودية والصهيونية، وفي تلك الجلسة تم تبني فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتعايش فيها المسلمون واليهود والمسيحيون ثم توالى التغييرات والتحويرات فيما يتعلق بإستراتيجية التحرير وبأهداف الشعب الفلسطيني.

٥. من المهازل السياسية التي تعكس حالة غياب التخطيط والإستراتيجية ما جرى في الانتخابات البلدية في الضفة في تشرين الأول ٢٠١٢ حيث تنافست على المجلس البلدي لمدينة نابلس قائمتان واحدة برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والأخرى برئاسة أمين مقبول أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح، الذي أكد أن اللجنة المركزية للحركة كلفته رئاسة قائمة الحركة «قائمة الاستقلال والتنمية». هذا يعني إما هزيمة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو هزيمة أمين سر حركة فتح، وهذا ما جرى مع أمين مقبول.

٦. إن كان غموض الخطاب السياسي لحركة حماس يدخل في باب التكتيك والمناورة السياسية، فإنه يعود أيضاً إلى الأيديولوجية الدينية عند حماس وجماعات الإسلام السياسي التي تعتمد مفهوم (التقية) الذي يبرر القول على خلاف النوايا الحقيقية بل ويبرر الكذب على من يعتبرون كفاراً أو من غير الجماعة الإسلامية.

٧. المشروع الوطني بصيغته المُعبر عنها من خلال منظمة التحرير الفلسطينية بمثابة عقد سياسي يعكس موازين القوى في الداخل الفلسطيني وشبكة التحالفات الفلسطينية الفلسطينية، والفلسطينية العربية والدولية، فقد كان المشروع الوطني بمثابة مشاريع في مشروع واحد أو هو خلاصة التقاء المشروع الوطني

كبير، وقد سبق أن كتبنا حول محاذير الذهاب للأمم المتحدة في ظل حالة الانقسام والتداعيات التي قد تنجم عن صدور قرار جديد من الجمعية العامة حول دولة في حدود ١٩٦٧ بطلب فلسطيني، وخصوصاً لجهة تأثيره على قرار التقسيم والذي صدر أيضاً عن الجمعية العامة ويمنحنا حوالي ٤٥٪ من مساحة فلسطين بدلاً من الـ ٢٢٪ التي يمنحنا إياها القرار الجديد.

١٥. ما جرى في الجزائر جرى مع كل حركات التحرر كفيتنام واللاوس وكمبوديا والمغرب، حيث اندمج المسلحون بالجيش النظامي وتم حل فصائل المقاومة أو تحويلها إلى حزب حاكم بعد الاستقلال، وقد جرت محاولات شبيهة في الحالة الفلسطينية حيث تم إدماج جيش التحرير وقوات الفصائل في أجهزة السلطة أو حلها وتم تهميش مؤسسات أخرى للمنظمة وأصبح رئيس منظمة التحرير نفسه رئيس السلطة الوطنية، ولكن كل محاولات تصفية وإضعاف منظمة التحرير تمت قبل نيل الاستقلال وقبل إنجاز مرحلة التحرر الوطني.

١٦. في بداية السبعينيات وفي أوج ممارسة فصائل منظمة التحرير العمل العسكري ضد إسرائيل داخل فلسطين المحتلة وحتى خارجها، وعلى الرغم من تصنيف واشنطن ودول أوروبية عديدة للمنظمة كمنظمة إرهابية، استطاعت المنظمة أن تنال صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة وأن تنال اعتراف أكثر من مائة دولة بها كمنظمة للشعب الفلسطيني، وهذا يعود في جزء كبير منه لوجود إستراتيجية وقيادة فلسطينية واحدة، فالعالم يحترم حركات التحرر التي يحترمها شعبها وتعرف ماذا تريد.

١٧. من الالتباسات في الخطاب السياسي الفلسطيني حول المصالحة اعتبار الانقسام بين فتح وحماس، بينما في الحقيقة هو بين برنامجين: برنامج منظمة التحرير وبرنامج حركة حماس،

ولذا ليس دقيقاً موقعة فصائل منظمة التحرير لنفسها وكأنها خارج معادلة الانقسام. كل القرارات التي يصدرها الرئيس فيما يتعلق بالانقسام أو المصالحة أو قضايا الخلاف الفلسطينية إنما يصدرها بصفته رئيساً لمنظمة التحرير وباسم اللجنة التنفيذية للمنظمة، وليس بصفته رئيساً لحركة فتح.

١٨. نستغرب سلوك فصائل منظمة التحرير وخصوصاً حركة فتح في تعاطيها مع منظمة التحرير والمصالحة، فهذه الفصائل تعترف بأن وضع منظمة التحرير وضع مهترئ وأن مؤسساتها شبه مشلولة أو غائبة، وهذه الفصائل تراهن على دخول حركتي حماس والجهاد الإسلامي للمنظمة لتتم إعادة تفعيل المنظمة. ولكن السؤال: ماذا إذا رفضت حركتا حماس والجهاد الإسلامي الدخول في المنظمة؟ هل ستبقى المنظمة على حالها من الدمار والموات؟ ولماذا لا تقوم فصائل المنظمة بإعادة بناء المنظمة وتفعيلها سواء شاركت فيها حماس أو لم تشارك؟.

١٩. حتى الآن من غير الواضح علاقة فصائل اليسار وخصوصاً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بمنظمة التحرير، فالرئيس يصدر قراراته في كل القضايا التي تتعلق بالانقسام وتدابير أو بالتسوية باسم منظمة التحرير بعد اجتماعات اللجنة التنفيذية للمنظمة والتي تتشكل في غالبيتها من الأبناء العاملين للفصائل وموافقة هذه الفصائل على القرارات، وبعد صدور القرارات تنتقد فصائل اليسار هذه القرارات وتتحدث عن الانقسام كأنقسام بين فتح وحماس فقط وبالتالي هي غير معنية بهذا الانقسام!

٢٠. من أبرز مظاهر التخبط، قدرة بعض الأشخاص على التسلسل للإطار القيادي المؤقت للمنظمة باسم جماعة المستقلين فيما في الواقع لا يمثلون إلا أنفسهم وقاعدتهم الشعبية لا تزيد على العشرات.

## منظمة التحرير الفلسطينية بين ضرورات الإصلاح وإعادة البناء

د. أحمد مصلح\*

الفلسطينية المختلفة المشكّلة لها فإنها استطاعت تجاوز كل هذه العقبات وتحقيق العديد من الإنجازات وانتزاع صفة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

حدث تراجع مهم في دور منظمة التحرير الفلسطينية بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في أعقاب اتفاقيات أوسلو الموقعة مع الحكومة الإسرائيلية، في العام ١٩٩٣، لصالح السلطة الوطنية؛ نظراً لاعتقاد القيادة الفلسطينية أن عملية السلام ستفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة مع نهاية العام ١٩٩٩، وبالتالي لن تكون هناك حاجة لاستمرار المنظمة على الأقل بالصورة التي هي عليها.

أدى تراجع دور المنظمة لصالح السلطة، وفشل

### مقدمة

تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية، في العام ١٩٦٤، كأول إطار جامع للشعب الفلسطيني بعد حرب العام ١٩٤٨، وبعد قيام إسرائيل بتهجير الجزء الأعظم من أبناء الشعب الفلسطيني إلى العديد من الدول العربية المجاورة وبقية دول العالم.

شكلت منظمة التحرير منذ إنشائها الوطن المعنوي للشعب الفلسطيني في المنافي والشتات، وعلى الرغم من الصعوبات والعقبات الكبيرة التي واجهتها المنظمة سواء في صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي أو على المستوى العربي والدولي أو حتى الصراعات الداخلية بين القوى

\*أستاذ في العلوم السياسية.

العملية السلمية مع إسرائيل في تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني، والصراع الفلسطيني الداخلي في أعقاب الانتخابات التشريعية الثانية في العام ٢٠٠٦ والذي انتهى بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة والانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية والقطاع، إلى جعل موضوع إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية موضوعاً محورياً وجزءاً أساسياً في إعادة ترتيب الشأن الفلسطيني وتحقيق المصالحة الفلسطينية. وعليه فإن السؤال الرئيس الذي تحاول هذه الورقة الإجابة عنه يتمثل في: ما هو المقصود بإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية؟ وهل عملية الإصلاح تتعلق بالبنى المؤسسية والدور الذي تمارسه أساساً أم أنها تتعلق بإعادة بناء المنظمة على أسس جديدة مبنية على ميثاق ونظام أساسي وبرنامج سياسي ومؤسسي جديد حتى تتمكن من استيعاب بعض القوى الفلسطينية الأساسية مثل (حركة حماس، وحركة الجهاد الإسلامي) اللتين لا تزالان خارج نطاقها.

وتطرح هذه الورقة العديد من التساؤلات الفرعية الأخرى من قبيل: ما هي ضرورات إصلاح منظمة التحرير؟ وما هي وجهات نظر القوى والفصائل الفلسطينية في عملية إصلاح المنظمة؟ وما هي المشاريع والمقترحات المقدمة لتحقيق هذا الهدف؟ وهل النجاح في إصلاح منظمة التحرير «مرتبط بالمصالحة الفلسطينية أم العكس؟ وتتعتمد الورقة في معالجة الموضوع والإجابة عن التساؤلات المطروحة منهجاً تاريخياً، حيث

سيتم استعراض أهم الأحداث المتعلقة بإنشاء منظمة التحرير وتلك المتعلقة بعملية إصلاحها، كما ستعتمد الورقة أسلوب المقابلة للاطلاع على وجهة نظر القوى والفصائل حول مفهوم إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، والقضايا التي تتطلب الإصلاح فيها.

وتقدم الورقة مناقشة الموضوع في إطار العناوين الآتية:

**أولاً - الخلفية التاريخية لنشأة منظمة التحرير الفلسطينية.**

**ثانياً - البناء المؤسسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.**

**ثالثاً - التعددية السياسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.**

**رابعاً - ضرورات إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.**

**خامساً - مقترحات ومشاريع إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.**

**سادساً - الجوانب المتعلقة بإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.**

**سابعاً - مواقف القوى والفصائل الفلسطينية من إصلاح منظمة التحرير.**

**أولاً - خلفية تاريخية: نشأة**

**منظمة التحرير الفلسطينية**

بعد حرب العام ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل على ٧٨٪ من مساحة فلسطين، وتهجير الغالبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطيني إلى الدول العربية وبقية دول العالم، لم يبق من المجتمع

الفلسطيني الذي كان مزدهراً في حينه سوى عدد قليل، وهو ما مثل نكبةً حقيقيةً للشعب الفلسطيني فقد فيها وطنه وهويته وقيادته السياسية وبنائه الاجتماعي. وأضحى مجموعة من اللاجئين في العديد من دول الشتات. وعلى الرغم من محاولات خلق الكيان الفلسطيني من جديد من خلال الهيئة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسيني، وحكومة عموم فلسطين التي تأسست في قطاع غزة، بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٤٨، فإن ذلك لم ينجح في جمع شتات الشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاته بالتححر والعودة إلى وطنه.<sup>٢</sup>

بدأت القوى السياسية - بعد فترة من الضياع التي عاشها الشعب الفلسطيني - بالظهور منذ منتصف الخمسينيات، حيث تأسست مجموعة من الحركات الفدائية الفلسطينية، كحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، في العام ١٩٥٧، والاتحاد العام لطلبة فلسطين، في العام ١٩٥٩، وحركة الأرض، في العام ١٩٥٩، وهو ما شكّل الإرهاصات الأولى لقيام منظمة التحرير الفلسطينية.<sup>٣</sup>

### فكرة إنشاء منظمة التحرير

قرر مجلس جامعة الدول العربية؛ بناءً على مبادرة من وفد مصر في الجامعة بتاريخ ١٩٥٩/٣/٩ الطلب إلى الدول العربية عقد اجتماع لدراسة إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه كشعب موحد لا مجرد لاجئين.

وعاد مجلس الجامعة ليتخذ قراراً آخر، بتاريخ ١٩/٩/١٩٦٣، باختيار أحد الشخصيات الفلسطينية المهمة، وهو السيد أحمد الشقيري مندوباً لفلسطين لدى مجلس الجامعة، كما دعا الشقيري إلى زيارة الدول العربية؛ لبحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها والتأكيد على أن الوقت قد حان ليتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم.<sup>٤</sup> وفي إطار مؤتمر القمة العربي الأول الذي انعقد في القاهرة، خلال الفترة من ١٣ - ١٦ كانون الثاني من العام ١٩٦٤، دعا المؤتمر الشعب الفلسطيني إلى تنظيم نفسه ليشارك في تحرير وطنه، كما طلب من ممثل فلسطين في مجلس الجامعة أحمد الشقيري إجراء الاتصالات بالدول الأعضاء وممثلي الشعب الفلسطيني فيها للوصول إلى قواعد سليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من تحرير وطنه وتقرير مصيره.

استطاع الشقيري من خلال اتصالاته عقد ثلاثين مؤتمراً شعبياً مع الفلسطينيين شرح فيها طبيعة الكيان المنوي إقامته ومسودة النظام الأساسي، والميثاق القومي لمنظمة التحرير.

وتلا ذلك عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، بتاريخ ٢٨ أيار ١٩٦٤، في القدس، بحضور ممثلين عن الشعب الفلسطيني في كافة مناطق وجوده، وانتهى المؤتمر بإعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية وإقرار نظامها الأساسي وميثاقها القومي. وذلك بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢.

وعلى الرغم من بعض الاعتراضات من

• كوتا الفصائل بحيث تم تخصيص عدد محدد من مقاعد المجلس لكل فصيل، وترك له تسمية ممثليه وحرية التبدل ضمن هذه الكوتا.

• كوتا المنظمات والاتحادات الشعبية والمهنية، حيث يتم توزيع هذه الكوتا بينها وفقاً لحجم كل اتحاد، وترك للاتحادات تسمية ممثليها من بين أعضاء الأمانات العامة المنتخبة فيها وترك لها حرية التغيير كذلك.

• كوتا العسكريين من جيش التحرير الفلسطيني، وترك لرئيس اللجنة التنفيذية تسميتهم بوصفه القائد العام للثورة.

• عدد من الشخصيات الوطنية المستقلة والكفاءات ويتم اختيارهم بالتوافق بين أعضاء اللجنة التنفيذية والأمناء العاميين للفصائل.

• عدد محدد من ممثلي الجاليات الفلسطينية في أوروبا والأميركيتين، حيث جرت العادة على ترشيحهم من قبل السفارات بالاتفاق مع الجاليات.

وبعد قيام السلطة الوطنية وإجراء أول انتخابات عامة تشريعية ورئاسية، منح قانون الانتخابات العامة أعضاء المجلس التشريعي عضوية المجلس الوطني تلقائياً بمجرد انتخابهم. وعليه، فإن منظمة التحرير وعلى امتداد تاريخها شكلت ائتلاًفاً جبهوياً ضم كافة القوى والفصائل والقطاعات الوطنية الفلسطينية، ولم تستمد شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني من

أطراف فلسطينية وعربية على إنشاء المنظمة تحت مبررات مختلفة، فإن مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في القاهرة، في أيلول من العام ١٩٦٤، أعطى المنظمة اعترافاً عربياً مصادقاً بذلك على إنشائها.<sup>٥</sup>

## ثانياً. البناء المؤسسي

### لمنظمة التحرير الفلسطينية

تضمن النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية النص على مجموعة من المؤسسات التي تمثل في مضمونها سلطات وهيئات شبيهة بمؤسسات الدولة وهي:

#### ١. المجلس الوطني الفلسطيني

يعتبر المجلس الوطني - وفقاً للنظام الأساسي - السلطة العليا لمنظمة التحرير، ويضع سياساتها وبرامجها، ويشكل المجلس عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني، وإذا تعذر إجراء الانتخابات يستمر المجلس قائماً إلى أن تنتهي الظروف لذلك.<sup>٦</sup>

وعلى الرغم من أن الأساس في تشكيل المجلس الوطني هو الانتخاب، فإنه ومنذ تأسيس المنظمة لم يجر اعتماد هذا المبدأ في تشكيل المجلس الوطني؛ بسبب ظروف الشتات الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ولذا جرى اعتماد طريقة توافقت عليها فصائل المنظمة تستند إلى قيام لجنة تنبثق عن المجلس المنتهي ولايته بتسمية أعضاء المجلس الجديد وفقاً لنظام الكوتا وذلك كما يلي:<sup>٧</sup>

خلال صناديق الاقتراع مباشرة، وإنما من خلال الكفاح الوطني من أجل التحرر وحق تقرير المصير.<sup>٨</sup>

وعملياً، فقد اتبع في تشكيل المجلس الوطني أسلوب التمثيل النسبي للفصائل الفلسطينية حسب أوزانها، إضافة إلى تمثيل الاتحادات والنقابات الفلسطينية والشخصيات المستقلة، وقد سيطرت حركة فتح على عضوية المجلس ليس فقط من خلال الأعضاء الممثلين لها، وإنما أيضاً نتيجة سيطرتها على الاتحادات والنقابات الممثلة في المجلس، وقد زاد عدد أعضاء المجلس بسبب طريقة الاختيار السابقة بدرجة لم يعد ممكناً أن يسمح بعقد اجتماعاته وإجراء المناقشات حول القضايا المطروحة، وهو ما يبرر عدم انعقاده السنوي كما نص على ذلك النظام الأساسي لمنظمة التحرير.<sup>٩</sup>

الأمر الذي دفع المجلس الوطني إلى اتخاذ قرار في دورته الحادية عشرة، في العام ١٩٧٣، يقضي بإنشاء المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية كبرلمان مصغر يتولى مهام المجلس الوطني بين دورتي انعقاده، ويشكل حلقة بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية للمنظمة.

## ٢. اللجنة التنفيذية

تعتبر اللجنة التنفيذية الذراع التنفيذية لمنظمة التحرير وهي بمثابة مجلس وزراء، ونص النظام الأساسي لمنظمة التحرير على أن تشكيل اللجنة يتم بانتخاب أعضائها من

داخل المجلس الوطني، وأن يقوم أعضاء اللجنة بانتخاب رئيسها من بين أعضائها.

ويبلغ عدد أعضاء اللجنة وفقاً للمادة ١٤ معدلة من النظام الأساسي من ١٥ - ١٨ عضواً. وتعتبر اللجنة التنفيذية أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، وتتولى تمثيل الشعب الفلسطيني والإشراف على تشكيلات المنظمة، وتتألف من عدد من الدوائر (الدائرة العسكرية، الشؤون السياسية والإعلامية، الصندوق القومي الفلسطيني، دائرة البحوث والمؤسسات المختصة، الشؤون الإدارية، شؤون الوطن المحتل، شؤون اللاجئين، شؤون المفاوضات، الشؤون الاجتماعية، دائرة التنظيم الشعبي، العلاقات القومية، التربية والتعليم العالي).<sup>١٠</sup>

إن عدم انعقاد المجلس الوطني فترات طويلة لأسباب تتعلق بالعدد الكبير لأعضائه والظروف الأمنية للثورة الفلسطينية، وصعوبات أخرى تتعلق بالجهة المستضيفة للاجتماع والتي تسمح بحضور كل الأعضاء من كل الفصائل أدى إلى أن تتحرر اللجنة التنفيذية من رقابة المجلس، وهو ما عزز من دورها على حساب المؤسسات الأخرى، كما تم اتباع نظام الحصص في تشكيلها على غرار ما هو جارٍ في عضوية المجلس الوطني،<sup>١١</sup> وبمرور الوقت غابت الكثير من دوائر المنظمة وتقلص عمل العديد من الدوائر الأخرى. وبالإضافة إلى المجلس الوطني والمجلس المركزي الذي انبثق عنه واللجنة التنفيذية، فقد نص النظام الأساسي للمنظمة على عدد

من المؤسسات الأخرى مثل الصندوق القومي الفلسطيني الذي يمثل مالية المنظمة، ويهدف إلى تمويل أعمالها، وجيش التحرير الفلسطيني ليشكل الطليعة في خوض معركة تحرير فلسطين وهو بمثابة الجيش الفلسطيني النظامي.<sup>١٢</sup> أوجدت منظمة التحرير وعلى امتداد مسيرتها الطويلة العديد من الآليات والأطر القيادية الأخرى التي اقتضتها الظروف في كل مرحلة من مراحل العمل النضالي الفلسطيني.

### ثالثاً. التعددية السياسية

#### في إطار منظمة التحرير

على الرغم من سيطرة حركة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية منذ دخول الحركات الفدائية إلى المنظمة، وتولي الرئيس الراحل ياسر عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية في العام ١٩٦٩، فإن منظمة التحرير تمثل إطاراً جبهوياً واسعاً استطاع أن يجمع كافة قوى العمل الوطني الفلسطيني وفصائله باستثناء الحركات الإسلامية (حركة حماس، حركة الجهاد الإسلامي) التي ظهرت في فترة متأخرة على إنشاء منظمة التحرير.

نص النظام الأساسي لمنظمة التحرير في المادة ٤ على أن الفلسطينيين جميعاً أعضاء طبيعياً في المنظمة وأن الشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة.

برزت التعددية السياسية في إطار منظمة التحرير بشكلها الفعلي في العام ١٩٦٨ حيث

دخلت القوى والفصائل الفدائية ذات الرؤى المتعددة (حركة فتح، الصاعقة، جبهة تحرير فلسطين، جبهة ثوار فلسطين، جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية، منظمة الشباب الثوري الفلسطيني، منظمة طلائع الفداء، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) إلى منظمة التحرير، أي بعد أربع سنوات على تشكيل المنظمة.<sup>١٣</sup>

وضعت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٦٨، الأسس لإعادة تطوير منظمة التحرير الفلسطينية، كما أرست الأسس الفكرية والسياسية والتنظيمية للمنظمة بما يتلاءم والتطورات والأحداث التي شهدتها تلك المرحلة، وإدخال هذه الأسس في إطار الوثائق الأساسية لمنظمة التحرير ممثلة بالميثاق القومي الذي أصبح يسمى الميثاق الوطني الفلسطيني، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير،<sup>١٤</sup> وشكل ذلك أول عملية إصلاح وتطوير للمنظمة بعد أربع سنوات على تشكيلها.

المنظمة كمؤسسة تمثيلية قائمة على أساس تعددي، فالمجلس الوطني الفلسطيني كأعلى سلطة تقريرية وتشريعية في المنظمة يضم معظم القوى والفصائل الوطنية والفئات والقطاعات والاتحادات والمنظمات الشعبية على النحو الآتي: قائمة المستقلين، قائمة الجدد في الوطن، قائمة المجلس التشريعي، قائمة حركة فتح، قائمة العسكريين، قائمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قائمة أعضاء المجلس المقيمين في الولايات المتحدة الأميركية،

وعضويتها ومنهج عملها، لم تجر مراجعة شاملة وعميقة لها، على الرغم من الأحداث الهائلة التي خاضتها طوال الفترة الماضية، وإن كانت قد شهدت بعض التغييرات هنا وهناك تحت ضغط الأحداث التي واجهتها، فتنبت البرنامج المرحلي في العام ١٩٧٤، وأضافت وألغت بعض البنى المؤسسية، وثبتت النهج السلمي ومبادرات السلام، بعد أن كان الكفاح المسلح السبيل الوحيد لتحرير فلسطين، ووقعت اتفاق أوسلو مع الحكومة الإسرائيلية بعد مفاوضات أوسلو السرية، وأدخلت تعديلات على الميثاق الوطني بإزالة بعض النصوص التي تدعو إلى إزالة إسرائيل كمتطلب لعملية التسوية، وأنشأت السلطة الوطنية في إطار مرحلة انتقالية للوصول إلى الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٨، وفي ٢٢٪ من مساحة فلسطين التاريخية.

وبالإضافة للأحداث والتطورات التي شهدتها المنظمة وحاولت التعامل معها جزئياً، هناك مجموعة من الضرورات التي تستدعي إعادة تقييم شاملة لتجربتها لتبقى إطاراً جامعاً لكل القوى الفلسطينية والفصائل على الساحة الفلسطينية ولتبقى ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني ومن هذه الضرورات:<sup>١٦</sup>

١. بروز مجموعة من القوى والفصائل الجديدة على الساحة الفلسطينية وإثبات حضورها على هذه الساحة مثل

قائمة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، قائمة الاتحاد الديمقراطي (فدا)، قائمة جبهة التحرير الفلسطينية، قائمة الصاعقة، قائمة حزب الشعب، قائمة جبهة التحرير العربية، قائمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة)، قائمة جبهة النضال الشعبي، قائمة الجهاد الإسلامي (بيت المقدس)، قائمة الجبهة العربية الفلسطينية، قائمة حركة المسار الإسلامية الفلسطينية، قائمة حركة المسار الوطني الفلسطيني، إلى جانب الاتحادات الآتية: قائمة اتحاد المرأة، قائمة الاتحاد العام لعمال فلسطين، قائمة اتحاد المعلمين، قائمة اتحاد الطلاب، قائمة جمعية الهلال واتحاد الأطباء، قائمة المهندسين، قائمة اتحاد الكتاب والصحافيين، قائمة اتحاد الحقوقيين، قائمة المجلس الأعلى للشباب والرياضة، قائمة الاقتصاديين، قائمة اتحاد الفلاحين، قائمة اتحاد الفنانين التعبيريين، قائمة اتحاد الفنانين التشكيليين.<sup>١٥</sup>

#### رابعاً. ضرورات إصلاح منظمة التحرير

مرت منظمة التحرير منذ نشأتها بالعديد من التطورات والأحداث التي استدعت الاستمرار في تقييم توجهاتها وآليات عملها لمواكبة هذه الأحداث والتطورات. ومنذ التحول الجذري الذي شهدته المنظمة في الدورة الرابعة للمجلس الوطني، في العام ١٩٦٨، والذي شمل إطارها القانوني وبيئتها المؤسسية

٥. إن إصلاح منظمة التحرير يأتي كذلك في ظل رياح التغيير التي تشهدها المنطقة العربية والسعي نحو إقامة نظم جديدة على أسس ديمقراطية تعددية تحترم الحقوق والحريات بأوطانها، وهو توجه طرح مبكراً على الساحة الفلسطينية، فمنذ العام ٢٠٠٠، بدأت العديد من الأصوات بالناداة بإصلاح مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي عملية مستمرة حتى تاريخه، ومن الطبيعي أن تطال هذه الدعوات للإصلاح، أيضاً، منظمة التحرير الفلسطينية؛ نظراً للارتباط الوثيق بين السلطة الوطنية والمنظمة، خاصة بعد أن أصبح مركز المنظمة ووجودها الأساسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٦. الربط بين عملية إصلاح منظمة التحرير وتحقيق المصالحة على الساحة الفلسطينية من قبل بعض الفصائل والقوى الفلسطينية، وكشرط مسبق للاعتراف بوحدانية المنظمة وشرعيتها، وحتى تصبح جزءاً منها، على الرغم أن هناك من يرى أن عملية إصلاح هيكل المنظمة ومؤسساتها كتلك المتعلقة بتفعيل بعض أجهزتها المعطلة وإدخال الأساليب الديمقراطية في عمل تلك الأجهزة مرتبط بضرورات مؤسسية ولا داعي لربطها بموضوع المصالحة بين

حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وبما أن منظمة التحرير وجدت لتضم كل الفلسطينيين باعتبارهم أعضاء طبيعيين فيها، فإن هناك حاجة إلى أخذ التحولات في الخارطة السياسية الفلسطينية بعين الاعتبار بضم هذه القوى إلى المنظمة.

٢. إن الترهل الذي أصاب مؤسسات منظمة التحرير وبنائها الهيكلي واختفاء الكثير من دوائرها وهيئاتها يتطلب مراجعة لهذا البناء وإعادة تفعيله من جديد، خاصة أن متطلبات وجود المنظمة ومؤسساتها والحاجة لها في ظل الأحداث الإقليمية والدولية المتطورة التي تؤثر على القضية الفلسطينية هو الأكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

٣. إن تداخل وتدافع الأجيال داخل أطر ومؤسسات منظمة التحرير تقتضي تفعيل آليات السلطة وإشغال المناصب فيها، خاصة بعد تعطل هذه الآليات والاستعاضة عنها بأسلوب التعيين والذي لم يأخذ في الاعتبار بروز القوى الجديدة والقيادات الشابة على الساحة الفلسطينية.

٤. العقبان التي تواجهها العملية السلمية والوصول إلى طريق مسدود مع الحكومات الإسرائيلية في هذا المجال، يتطلب تعزيز عناصر القوة الداخلية لمواجهة سياسات الاحتلال وضمان بقاء القضية الفلسطينية حية.

## الفصائل الفلسطينية.<sup>١٧</sup>

٧. إن تراجع دور منظمة التحرير وتأثيرها لصالح دور السلطة قلب المعادلة، فالأصل أن السلطة وجدت كأداة للمنظمة لتحقيق هدف الدولة الفلسطينية، إلا أن المنظمة أصبحت وكأنها دائرة من دوائر السلطة أو أداة من أدواتها.<sup>١٨</sup> ولا بد من إصلاح هذا الوضع وإعادة التأكيد على أن منظمة التحرير هي مرجعية السلطة الفلسطينية.

### خامساً. مبادرات إصلاح

#### منظمة التحرير

تعددت الدعوات إلى إصلاح وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وضم كل القوى والفصائل الفلسطينية في إطارها، ووجهت العديد من الدعوات وفي وقت مبكر للقوى الإسلامية (حركة حماس والجهاد الإسلامي) للدخول في منظمة التحرير، وأجريت العديد من الحوارات حول شروط انضمامها، ويمكن التطرق إلى أبرز الحوارات والمبادرات التي تتعلق بإصلاح منظمة التحرير وتفعيلها على النحو الآتي:

#### ١. إعلان القاهرة ٢٠٠٥

توصلت القوى والفصائل الفلسطينية في مؤتمر الحوار الفلسطيني المنعقد في القاهرة خلال الفترة من ١٥ - ١٧/٣/٢٠٠٥ بحضور اثني عشر فصيلاً فلسطينياً إلى اتفاق بالإجماع أطلق عليه إعلان القاهرة.

ومن بين أمور عدة تضمنها الإعلان النص

في البند الخامس منه على تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل إلى المنظمة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ولتحقيق ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وأعضاء اللجنة التنفيذية في المنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل وشخصيات وطنية، على أن يدعو رئيس اللجنة التنفيذية هذه اللجنة للاجتماع، وأن تشمل مهامها التحضير لانعقاد المجلس الوطني ومعالجة الوضع المؤسسي للمنظمة.<sup>١٩</sup>

وشكل ذلك المرة الأولى التي يتحقق فيها إجماع وطني يشمل حركتي حماس والجهاد الإسلامي على ضرورة تفعيل منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، فحماس كانت ترفض المشاركة في منظمة التحرير ما لم يتم تغيير ميثاقها وبرنامجهما وما لم تحصل على النسبة التي تطلبها والتي تمكنها من السيطرة على المنظمة أو لعب دور أساسي في قيادتها، فقد كانت تفكر في إنشاء جسم بديل أو مواز للمنظمة، إلا أن الصعوبات المتعلقة بالاعتراف العربي والدولي حالت دون ذلك.<sup>٢٠</sup>

#### ٢. وثيقة الوفاق الوطني

أدت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية، في العام ٢٠٠٦، وفوز حركة حماس بأغلبية مقاعد

### ٣. اتفاق مكة للمصالحة بين فتح وحماس

جاء اتفاق مكة بمبادرة من ملك المملكة العربية السعودية عبد الله بن عبد العزيز، حيث جرت في مكة مفاوضات بين حركتي فتح وحماس تمخض عنها اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس بتاريخ ٨ شباط ٢٠٠٧، وقد أكد هذا الاتفاق ما جاء في إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني بخصوص إصلاح منظمة التحرير، حيث جاء في البند الثالث منه النص على ضرورة المضي قدماً في إجراءات تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها وتسريع عمل اللجنة التحضيرية استناداً إلى التفاهات التي تم التوصل إليها سابقاً في هذا المجال.<sup>٢٢</sup>

### ٤. المبادرة اليمنية للحوار بين فتح وحماس:

جاءت هذه المبادرة بعد اتفاق بين حركتي فتح وحماس برعاية يمنية، وقد أكدت هذه المبادرة بدورها استئناف الحوار بين القوى الفلسطينية على أساس اتفاق القاهرة ٢٠٠٥،<sup>٢٣</sup>

### ٥. ورقة المصالحة المصرية

شكل موضوع منظمة التحرير الفلسطينية البند الأول في هذه الوثيقة التي وقعت عليها فتح وحماس ومعظم الفصائل الفلسطينية الأخرى، حيث تمت إعادة التأكيد مجدداً على تفعيل منظمة التحرير وتطويرها، وفق أسس يتم التراضي عليها تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية وفقاً لاتفاق القاهرة ٢٠٠٥. وكما ورد في الفقرة الثانية من وثيقة الوفاق الوطني، حزيران ٢٠٠٦،

المجلس التشريعي إلى تعميق الأزمة والصراع الفلسطيني الداخلي. وللخروج من هذه الأزمة قدم قادة الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية من جميع الفصائل وثيقة للوفاق الوطني تتضمن العديد من الأسس لتحقيق الوحدة الوطنية، وقد اعتمدت هذه الوثيقة أساساً لحوار وطني ضم جميع القوى على الساحة الفلسطينية تمخض عنه اعتمادها كأساس لمعالجة الوضع الفلسطيني من مختلف جوانبه بما في ذلك إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، حيث جاء في الوثيقة التأكيد على ضرورة الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة، في آذار ٢٠٠٥، فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام حركة حماس والجهاد الإسلامي إليها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده، وبما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية ووفق أسس ديمقراطية، وبما يعزز قدرتها على النهوض بمسؤولياتها في قيادة الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي والدفاع عن حقوقه الوطنية.

كما أكدت الوثيقة ضرورة تشكيل مجلس وطني جديد بما يضمن تمثيل جميع القوى والفصائل الوطنية والإسلامية، وكذلك التجمعات الفلسطينية في كل مكان، والمؤسسات والفعاليات والشخصيات على أساس التمثيل النسبي والفعالية في النضال، والحفاظ على المنظمة إطاراً جبهوياً عريضاً وشاملاً ومرجعيةً سياسيةً علياً.<sup>٢٤</sup>

وبعد توقيع الفصائل الفلسطينية بما فيها حركة فتح وحماس وثيقة المصالحة، في العام ٢٠١١، في القاهرة، تم التوصل إلى إعلان الدوحة بين الحركتين، في العام ٢٠١٢، والذي نصت الفقرة الأولى منه على الاستمرار بخطوات تفعيل منظمة التحرير من خلال إعادة تشكيل المجلس الوطني بشكل متزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية، والاتفاق على تواصل اجتماعات لجنة تفعيل المنظمة وتطويرها.

عقدت لجنة تطوير منظمة التحرير عدداً من الاجتماعات كما انبثق عنها عدد من اللجان الفرعية، ومنها اللجنة الخاصة بتشكيل المجلس الوطني الجديد التي عقدت اجتماعاً لمناقشة مشروع قانون انتخابات المجلس الوطني برئاسة سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني، في القاهرة، خلال الفترة ٢٤ - ٢٥/٢/٢٠١٢، بحضور ممثلين عن كافة الفصائل الفلسطينية وتجمع الشخصيات المستقلة، وجرى نقاش مجموعة من الأسس التي تضمنها المشروع مثل النظام الانتخابي، وعدد أعضاء المجلس، وعلاقة أعضاء المجلس التشريعي بالمجلس الوطني، ومدة ولاية المجلس.<sup>٢٥</sup>

## سادساً. الجوانب المتعلقة

### بإصلاح منظمة التحرير

تتفاوت التوجهات حول الجوانب التي ينبغي التركيز عليها في إطار عملية إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، فهناك من يرى ضرورة أن يكون الإصلاح شاملاً ويطال مختلف

حيث أوردت الورقة المصرية نص الفقرة الثانية من وثيقة الوفاق الوطني مع بعض التعديلات التي تتعلق بمواعيد تشكيل مجلس وطني جديد، حيث جعلت الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني متزامنة، على أن تجرى انتخابات المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل في الوطن والخارج، حيثما أمكن، وبالتوافق حيثما يتعذر إجراء الانتخابات، وحددت ولاية المجلس الوطني بـ ٤ سنوات، ونصت الورقة أيضاً، على تشكيل اللجنة المكلفة تطوير المنظمة وفقاً لإعلان القاهرة ٢٠٠٥، وأوكلت إليها تحديد العلاقة بين المؤسسات والهيكل والمهام لكل من منظمة التحرير والسلطة الوطنية وخاصة العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي، وباعتبار المنظمة مرجعية السلطة وضمان عدم الازدواجية بينهما في الصلاحيات والمسؤوليات.

وبينت الورقة أنه إلى حين انتخاب المجلس الوطني الجديد (مع التأكيد على صلاحيات اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات المنظمة) تمثل اللجنة المكلفة تطوير المنظمة إطاراً قيادياً مؤقتاً وتتولى المهام الآتية:

- وضع الأسس والآليات لتشكيل المجلس الوطني.
- معالجة القضايا المصرية في الشأن السياسي والوطني واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق.
- متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار الوطني.<sup>٢٤</sup>

الجوانب المتعلقة بالمنظمة، بدءاً بالميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي الوطني والجوانب السياسية والقانونية للمنظمة، والتأكيد على دورها المرجعي وكونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، مروراً بالجوانب التنظيمية المتعلقة بضم القوى السياسية غير المنضوية في إطار المنظمة إليها (حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي) وإعادة تشكيل المجلس الوطني وفق صيغ متفق عليها، وكذلك الحال في المجلس المركزي، وإصلاح دوائر منظمة التحرير، واستحداث دوائر أخرى وفقاً للمستجدات القائمة، وتوزيع المسؤوليات على أعضاء اللجنة التنفيذية بعد إعادة تشكيلها ورفدها بالكفاءات والاتحادات، والعمل على توسيع المشاركة بها باعتبارها قواعد شعبية للمنظمة، وإقامة هيئات رقابية إدارية ومالية فاعلة على مؤسسات المنظمة. وأخيراً، إصلاح العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية وتنظيمها، بحيث يتم التأكيد على أن المنظمة تشكل مرجعية للسلطة الوطنية ووضع آليات وإجراءات من قبل المنظمة لمتابعة أداء السلطة، والفصل بين رئاسة المنظمة ورئاسة السلطة الوطنية ووضع ضوابط قانونية تحدد العلاقة بينهما وصلاحيات كل منهما، وكذلك الفصل بين مؤسسات المنظمة ومؤسسات السلطة سياسياً وإدارياً ومالياً.<sup>٢٦</sup>

وهناك من يرى أن عملية إصلاح منظمة التحرير أمر ضروري تقتضيه التحولات والتطورات التي

شهدتها المنظمة على الأقل منذ التوقيع على اتفاق أوسلو، عام ١٩٩٣، إلا أن الإصلاح المقصود هو تطوير مؤسسات المنظمة وتفعيلها وتعزيزها وضم القوى والفصائل غير المنضوية في المنظمة إليها، ولا يعني بأي حال هدم المنظمة وإعادة بنائها على أسس جديدة؛ لما يشكله ذلك من مخاطر ضياع الصفة التمثيلية التي حصلت عليها المنظمة على امتداد سنوات عديدة وقدمت من أجلها تضحيات كبيرة، فوحدانية تمثيل المنظمة يجب أن تبقى فوق كافة الموضوعات والتوجهات، ولا يجوز بأي حال من الأحوال تدمير المنظمة تحت ادعاء إصلاحها.<sup>٢٧</sup>

وفي المحصلة، فإن منظمة التحرير أصبحت بنداً أساسياً في إطار الحوار الفلسطيني منذ العام ٢٠٠٥، كما أصبحت أحد أهم بنود المصالحة الفلسطينية الداخلية، وتم تضمينها كبند أول في العديد من الاتفاقيات التي جرى التوصل إليها بين الفصائل الفلسطينية وعلى وجه التحديد فتح وحماس، كما أن النصوص التي وردت في هذه الوثائق حول إصلاح المنظمة أكدت صيغة تطوير منظمة التحرير وتفعيلها، ولم يرد في أي منها أي إشارات إلى أن المقصود هدم القائم وإعادة البناء من جديد، كما أن جلسات الحوار المختلفة بين الفصائل وخاصة الجلسات التي عقدت بخصوص انتخابات المجلس المركزي الفلسطيني تبنت، أيضاً، هذا الاتجاه في الإصلاح.

## سابعاً. مواقف القوى والفصائل

### من إصلاح منظمة التحرير

إن التراجع الذي أصاب المنظمة ومؤسساتها خلال السنوات السابقة وغياب عملية المراجعة لأدوات العمل وآلياته فيها جعل ضرورة العمل على إصلاحها أمراً غير مختلف حوله بين القوى والفصائل الفلسطينية، كذلك لا وجود لفروق جوهرية بين القوى على ضرورة شمولية عملية الإصلاح.

إلا أن الاختلاف بين القوى والفصائل الفلسطينية بخصوص إصلاح منظمة التحرير يتعلق بالأسس التي ينبغي أن تستند إليها عملية الإصلاح، وكذلك في التفاصيل المتعلقة بجوانب الإصلاح، وهو اختلاف قائم بين القوى والفصائل الإسلامية (حركة حماس وحركة الجهاد)، وبين القوى والفصائل الوطنية ممثلة بحركة فتح وفصائل منظمة التحرير الأخرى.

فالقوى الإسلامية - خاصة حركة حماس - تتناول إصلاح منظمة التحرير وتفعيلها بمفهوم إعادة بناء المنظمة بشكل جديد من خلال وضع ميثاق جديد لها وفقاً لما تقرره الأغلبية المنتخبة في داخل المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية بعد إعادة تشكيلها ودخول حركة حماس والجهاد الإسلامي في عضويتها، تماماً كما حدث في العام ١٩٦٨ عندما تم تغيير ميثاق المنظمة بتعديل وشطب وإضافة مواد جديدة إليها بعد أن سيطرت المنظمات الفدائية على المجلس الوطني.

وترتبط حركة حماس نجاح إصلاح المنظمة بوضع ميثاق جديد متفق عليه من قبل جميع الفصائل المنضوية في إطار المنظمة، كما تحدد الحركة تصوراً لما ينبغي أن يكون عليه الميثاق الجديد، إذ يجب أن يتضمن التأكيد على جميع الثوابت الوطنية وعلى عروبة وإسلامية القضية الفلسطينية ويدعو كذلك إلى إعادة النظر في النظام الأساسي للمنظمة.<sup>٢٨</sup>

كما يشمل التصور السياسي لعملية الإصلاح وفقاً لحركة حماس وضع برنامج سياسي متفق عليه وإعادة النظر في «التنازلات» التي تمت في إطار عملية التسوية مع إسرائيل ودعوة المجلس الوطني الجديد إلى إلغائها.

وترى حماس أن إصلاح بنية منظمة التحرير يقوم على اعتماد مبدأ الانتخاب الحر المباشر لاختيار أعضاء وقيادات مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وإلغاء نظام الكوتا مهما كانت الأسباب، وإلغاء دور المجلس المركزي،<sup>٢٩</sup> دون الأخذ بالاعتبار موضوع طبيعة المنظمة كإطار جبهوي يشمل كافة القوى والفصائل الفلسطينية، وكذلك آليات عملها القائمة على التوافق، وكذلك الظروف والإمكانات الخاصة بإجراء الانتخابات في كافة أماكن وجود الشعب الفلسطيني وأن جانباً من التمثيل في مؤسسات المنظمة يتعلق بالاتحادات الشعبية.

أما موقف حركة حماس من العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية فيقوم على ضرورة الفصل بينهما من خلال، أولاً، الفصل

بين الرئاسة الفلسطينية ورئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وتحديد الصلاحيات لكل منهما، وتحديد صلاحيات المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير والمجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية، وسحب الصلاحيات القيادية والتمثيلية التي منحت لمؤسسات السلطة على حساب صلاحيات مؤسسات المنظمة، وإلغاء التداخل بين المنظمة وحركة فتح.

ومن ثم تكون منظمة التحرير مرجعية الشعب الفلسطيني العليا والمعنية بإدارة الصراع مع إسرائيل، فيما تقوم السلطة بإدارة شؤون الحياة في الضفة الغربية والقطاع فقط.<sup>٣٠</sup>

وعلى الرغم من التقارب الكبير في مواقف حركتي حماس والجهاد الإسلامي فيما يتعلق بأسس إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، فإن حركة الجهاد الإسلامي ترى أنه على الرغم من التراجع الذي أصاب دور منظمة التحرير فإنها ما زالت تشكل الإطار الوحيد المتاح أمام الشعب الفلسطيني؛ نظراً لتمتعها بالاعتراف والشرعية العربية والإسلامية والدولية كمثل للشعب الفلسطيني، وهو ما لا يمكن أن يحصل عليه أي إطار جديد يتم إنشاؤه.<sup>٣١</sup>

أما موقف حركة فتح من تعديل الميثاق والنظام الأساسي لمنظمة التحرير، فإنها لا تعارض ذلك من حيث المبدأ وترى ضرورة إدخال تعديلات على الوثائق الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وترى أن التعديلات ينبغي أن تأخذ في الاعتبار التطورات التي برزت على الساحة الفلسطينية

منذ صدور إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨ خلال دورة المجلس الوطني في الجزائر، ثم توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير وإسرائيل عام ١٩٩٣، وما تلا ذلك من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بقرار من المجلس المركزي للمنظمة والدخول في مرحلة التزاوج بين مهمات التحرر الوطني وبناء مرتكزات الدولة الفلسطينية، وكذلك ما نتج من صراع وانقسام فلسطيني داخلي بين القوى والفصائل، وما تم التوافق بشأنه بينها خاصة إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، وأنه من أجل تطوير ميثاق المنظمة وإجراء التعديلات المطلوبة عليه، فإنه يلزم تشكيل لجنة من خبراء الدستور والقانون يتم اختيارهم بتوافق وطني تتوصل إلى صياغة نهائية بسقف زمني محدد على أن يتم عرض ما يتم التوصل إليه من نتائج وصياغات على المجلس الوطني الفلسطيني لإقراره بشكل نهائي.<sup>٣٢</sup>

كما ترى حركة فتح أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت على امتداد تاريخها انتلافاً جبهوياً عريضاً يضم كافة القوى والفصائل الفلسطينية، وأنها لم تستمد شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني من خلال صناديق الاقتراع في انتخابات عامة خاضعة للرقابة الدولية على نتائجها، وإنما انتزعت الشرعية ووحداية التمثيل من خلال الكفاح الوطني والتضحيات الكبيرة، ومراكمة الإنجازات، وعلى الرغم من أن النظام الأساسي لمنظمة التحرير ينص

على ضرورة إجراء الانتخابات العامة للمجلس الوطني حيثما أمكن، فإن منظمة التحرير بكل فصائلها استطاعت بلورة نماذج ديمقراطية ونماذج للانتخابات كانت تجري على صعيد المنظمات والاتحادات الشعبية، ولم تشكل هذه القضية في يوم من الأيام مصدراً للانقسام حولها كون الهدف هو تحقيق الإجماع الوطني والصيغة الجبهوية الوطنية الواسعة وليس مبدأ الأغلبية والأقلية.

كما ترى حركة فتح أن إعادة تشكيل المجلس الوطني وتفعيل المنظمة يجب أن يقوموا على قاعدة توسيع المشاركة في صنع القرار وتعزيز العمل الجماعي خاصة أن الهدف النهائي الذي قامت من أجله منظمة التحرير (التحرر من الاحتلال وممارسة الحق في تقرير المصير) لم يتحقق بعد. ومن ثم، فإن رؤية حركة فتح حول إعادة تشكيل المجلس الوطني تقوم على تحديد الإمكانات الموضوعية والآليات المحددة لإجراء العملية الانتخابية للمجلس الوطني في كل ساحة من ساحات الوجود الفلسطيني، بحيث يتم بيان الحساسيات والمصاعب الموضوعية في الساحة التي يصعب فيها إجراء الانتخابات واقتراح صيغ عملية بديلة.<sup>٣٢</sup>

وتتوافق معظم القوى والفصائل في إطار منظمة التحرير مع موقف حركة فتح بضرورة تفعيل دور منظمة التحرير وهيئاتها على أسس ديمقراطية عن طريق إجراء انتخابات حرة نزيهة لعضوية المجلس الوطني في مختلف التجمعات

الفلسطينية داخل الوطن وخارجه حيثما أمكن وبما يضمن تمثيله لكل القوى الوطنية والإسلامية ومختلف الفعاليات والمؤسسات الشعبية من خلال اعتماد مبدأ انتخاب مختلف الهيئات على أساس التمثيل النسبي الكامل مع الحفاظ على تكوين المنظمة كإطار جبهوي.<sup>٣٤</sup>

ويرى السيد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني أن من الخطأ حرمان الاتحادات الشعبية على سبيل المثال من عضوية المجلس الوطني الفلسطيني حسب النظام القديم الذي كان معمولاً به سابقاً خاصة أنها تمثل ما نسبته ٢٥٪ من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وأنه لا بد من إيجاد حل خاص يمكن من عدم حرمان هذه الشرائح المهمة والواسعة من أن يكون لها ممثلون في المجلس الوطني، وبالتالي فإن من الخطأ اعتماد الرأي التقليدي المتمثل بنظام الانتخابات المباشرة للمجلس الوطني لكل أعضاء المجلس، نظراً لصعوبة إجراء الانتخابات لأعضاء المجلس الوطني في الخارج بسبب التشابك والتعقيدات واعتماد نظام انتخابي عصري يسمح بمشاركة كل القوى السياسية والاجتماعية وكافة ألوان الطيف الفلسطيني وذلك تماشياً مع الوضع الفلسطيني الخاص.<sup>٣٥</sup>

كما يرى السيد بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، أن إصلاح منظمة التحرير يتطلب التركيز على الجوهر والهدف الأساسي الذي أقيمت المنظمة من أجله، فالمنظمة قامت كإطار تمثيلي للشعب الفلسطيني ومن

أجل الدفاع عن حقوقه في تحرير أرضه وتحقيق المصير، ومن ثم فإن أي عملية إصلاح للمنظمة يجب أن تقوم على المحافظة على أوسع صيغة ممكنة لتمثيل الشعب الفلسطيني كجبهة عريضة تمثل كل القوى، وحماية وحدته في كل أماكن وجوده باعتبار ذلك أهم التحديات التي تواجهه بحكم واقع التجزئة التي يعيشها في الشتات وتعدد أولويات القوى والفصائل الفلسطينية، وسعي إسرائيل إلى تفتيته وعزله بكل الوسائل.

ولا يتعارض ذلك مع وجود الرغبة بتشكيل المنظمة على أسس ديمقراطية وأهمها الانتخابات الحرة المباشرة، ولكن الواقع يشير إلى أنه لا يمكن الاعتماد على ذلك كآلية وحيدة في ظل عدم إمكانية استخدام هذه الآلية في العديد من مناطق الوجود الفلسطيني الأساسية، كما أن المنظمة يجب أن تشمل قادة المجتمعات المحلية الفلسطينية والكفاءات أينما وجدوا، وهو ما يشكل أحد عناصر قوتها الأساسية، فالمجلس الوطني الفلسطيني أعلى سلطة في المنظمة ليس برلماناً تقليدياً لدولة مستقلة على النمط المعتاد بل هو صيغة تمثيل في إطار حركة تحرر وطني.<sup>٣٦</sup>

من جهة أخرى، ترى حركة فتح والفصائل الأخرى في منظمة التحرير أنه يجب اعتبار أعضاء المجلس التشريعي جزءاً من المجلس الوطني، كما ينص على ذلك قانون الانتخابات العامة، وأن أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين في الأراضي الفلسطينية هم في

الوقت نفسه ممثلو الداخل الفلسطيني في المجلس الوطني الفلسطيني.

وقد تم في إطار اجتماعات لجنة إعداد نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني المكلفة من لجنة تفعيل منظمة التحرير برئاسة السيد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني والتي تضم كل القوى والفصائل الفلسطينية التوافق على القضايا الآتية في نظام انتخابات المجلس الوطني، وهي:<sup>٣٧</sup>

- إقرار مبدأ الانتخاب العام والمباشر لأعضاء المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل.
- إقرار مبدأ التوافق في اختيار الأعضاء في الدول التي يتعذر إجراء تلك الانتخابات فيها وفقاً لأحكام نظام الانتخابات.
- اعتبار جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت في العام ١٩٦٧ (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة) دائرة انتخابية واحدة تجرى انتخابات المجلس فيها على أساس التمثيل النسبي الكامل.
- أن يكون عدد أعضاء المجلس الوطني ٣٥٠ عضواً، منهم ١٥٠ عن دائرة الأراضي الفلسطينية، و٢٠٠ عضو يمثلون الفلسطينيين في الخارج.
- اعتماد الحد الأدنى لتمثيل المرأة في القوائم الانتخابية بحيث لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من الأسماء

الانتخابات فيها يتم اختيار الأعضاء بالتوافق وفقاً لإعلان القاهرة للعام ٢٠٠٥، فيما طالبت حركة حماس بأن يكون الداخل دائرة انتخابية واحدة، وأن يكون الخارج عدة دوائر.

- علاقة المجلس التشريعي بالمجلس الوطني الفلسطيني: وافقت الأغلبية العظمى على عدم الفصل بين المجلسين. فيما طالبت كل من حماس والجهد والجهة الشعبية - القيادة العامة بالفصل بين المجلسين.
- توحيد نظامي الانتخابات بين المجلسين الوطني والتشريعي: فقد تم تأجيل البت في هذه القضية على ضوء عدم الاتفاق على تحديد طبيعة العلاقة بينهما.

### خلاصة

مثلت منظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها، في العام ١٩٦٤، الوطن المعنوي للشعب الفلسطيني الذي فقد وطنه بعد قيام إسرائيل على أرضه في العام ١٩٤٨، وجسدت المنظمة الهوية الوطنية الفلسطينية، وحافظت على وحدانية الشعب الفلسطيني وتمثيله كشعب يسعى للتحرر وممارسة الحق في تقرير المصير.

وشكلت طبيعة تكوين المنظمة كإطار جهوي يتسع ليشمل معظم القوى والفصائل وقطاعات الشعب الفلسطيني عنصر قوة المنظمة وديمومتها. ومع تزامن الأحداث والمستجدات على الساحة

الثلاثة الأولى في القائمة وامرأة واحدة من الأسماء الأربعة التي تليها، وامرأة واحدة من الأسماء الخمسة التي تلي ذلك.

- اعتماد قبول ترشح القائمة الانتخابية لعضوية المجلس الوطني باشتراط إعلان التزامها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.
- إنشاء لجنة انتخابات خاصة بالمجلس الوطني الفلسطيني، على أن تفوض جزءاً من صلاحياتها للجنة الانتخابات المركزية للإشراف على انتخابات أعضاء المجلس الوطني داخل الوطن.

- يكون مقر اللجنة العليا للإشراف على انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في مقر رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، والقدس هي المقر الدائم للجنة.

- تكون نسبة الحسم ١٪.
- اعتماد سن الترشح لانتخابات المجلس الوطني بـ ٢١ سنة.

- أما القضايا العالقة في نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني فهي ثلاث، تم الاتفاق على رفعها لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية للبت فيها، وهي:<sup>٣٨</sup>

- تحديد عدد وأسماء الدوائر في الشتات: فقد وافقت الأغلبية الساحقة على أن يكون الداخل دائرة واحدة، وأن يكون الخارج دائرة واحدة، والدول التي يتعذر إجراء

القاهرة وإعلان الدوحة ٢٠١٢، تم التوافق بين القوى والفصائل الفلسطينية على العديد من القضايا الأساسية، لعل أهمها، العمل على إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، على أن يشكل ذلك البرنامج السياسي للمنظمة.

وعلى المستوى التنظيمي إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني على أساس الانتخابات الحرة المباشرة حيثما أمكن ذلك، وإيجاد آليات متفق عليها لتمثيل الفئات والقطاعات التي يصعب تمثيلها على أساس الانتخاب المباشر، وتنظيم العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية بحيث لا تتحول المنظمة إلى سلطة أو تنوب في إطارها، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات بينهما بشكل واضح والتأكيد على أن المنظمة هي مرجعية السلطة.

الفلسطينية والخارجية التي أثرت بشكل مباشر على القضية الفلسطينية؛ أصبح إصلاح منظمة التحرير لاستيعاب هذه الأحداث ضرورة ملحة لا اختلاف عليها بين القوى والفصائل الفلسطينية سواء تلك المنضوية في إطار المنظمة أو التي ما زالت خارجها؛ إلا أن الخلاف بينها يتعلق بالمقصود بعملية الإصلاح، فهل يعني التطوير والتفعيل لما هو قائم أم الهدم وإعادة البناء من جديد، حيث تتفاوت الرؤى في هذا المجال بين القوى الإسلامية التي تسعى لوضع ميثاق جديد وإجراء تعديلات جذرية على بنية ودور المنظمة وبين القوى الوطنية أو قوى منظمة التحرير التي ترى أن الإصلاح يجب ألا يمس البناء القائم لمنظمة التحرير وطبيعة تشكيلها كإطار جامع والهدف الذي قامت لأجله (التحرير وتقرير المصير).

ومع بداية الحوار الوطني الفلسطيني، في العام ٢٠٠٥، وإعلان القاهرة وحتى اتفاق

## هوامش

١. ضرورات التفعيل في كتاب تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، مصدر سابق، ص ٤٢
٢. محمود عبده، مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤ - ١٩٩٢، صامد الاقتصادي، عدد ١٢٧-٤-٢٠٠٤، ص ١٦٥.
٣. النظام الأساسي لمنظمة التحرير، مصدر سابق.
٤. محمود عبده، مصدر سابق ٧٧
٥. النظام الأساسي لمنظمة التحرير، مصدر سابق
٦. أكرم عطا الله، التعددية السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية تسامح، عدد ٤، سنة ٢٠٠٤، ص ص ٤٧ - ٤٩.
٧. أسعد عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ص ١٣٩ - ١٤٠
٨. مقابلة مع السيد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ورئيس لجنة إعداد نظام انتخابات المجلس الوطني، عمان، الثلاثاء ٢٠١٢/٤/٢، (تمت المقابلة عبر الإيميل)

١. أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساواتها، نيقوسيا، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٧، ص ص ٢٣ -
٢. أسمهان شريح، إنشاء منظمة التحرير: المقدمات وردود الفعل، صامد الاقتصادي، عدد ١٢٧-١٢٨، ٢٠٠٤، ص ٣٤
٣. ريدة خضر البرعي، قصة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، صامد الاقتصادي، عدد ١٢٧-١٢٨، ٢٠٠٤، ص ص ٤٦-٥٨.
٤. أسعد عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ص ٧٨ - ٨٢
٥. النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. [www.fateh.org.ps](http://www.fateh.org.ps)
٦. عبد الله حوراني، منظمة التحرير الفلسطينية.. أين صارت، وكيف كانت من كتاب تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، غزة ٢٠٠٧، ص ص ١٦-١٧
٧. يحيى رباح، منظمة التحرير الفلسطينية وحدانية التمثيل

٢٦. خالد محمد صافي رؤية نحو إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، دنيا الوطن،

<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/232497.html>

٢٧. ربحي رباح، منظمة التحرير الفلسطينية: وحدانية التمثيل وضرورات التفعيل، في كتاب تفعيل وتطوير منظمة التحرير، مصدر سابق، ص ٤٣ - ٤٥

٢٨. عبد الله برهم، إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية «إشكالية الهيكلية والبرنامج»، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٧، ص ١٥٧-١٦٣.

٢٩. إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية شاملة، معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية، غزة، ٢٠١٠ / ص ٦-٨

٣٠. إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية شاملة، مصدر سابق، ص ٥-٨

٣١. عبد الله برهم، مصدر سابق، ص ١٦٣-١٦٤.

٣٢. ربحي رباح، مصدر سابق، ص ٤٠ - ٤١.

٣٣. المصدر نفسه، ص ٤٢-٤٣

٣٤. غازي الصوراني، الموقف السياسي من م.ت.ف وسبل إعادة بنائها والمشاركة فيها في كتاب تفعيل وتطوير منظمة التحرير، مصدر سابق، ص ٧١

٣٥. مقابلة مع السيد سليم الزعنون، مصدر سابق.

٣٦. مقابلة مع السيد بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، رام الله، الأربعاء ٢٠١٣/٤/٣.

٣٧. مقابلة مع السيد سليم الزعنون مصدر سابق.

٣٨. مقابلة مع السيد سليم الزعنون، مرجع سابق.

١٦. خالد محمد صافي رؤية نحو إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، دنيا الوطن،

<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/232497.html>

١٧. إياد البرغوثي، هل يمكن إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،

<http://www.alzaytouna.net/permalink/٤٨٧.html>.

١٨. محسن صالح، قراءة نقدية في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، <http://www.aljazeera.net/opinions/pages>.

١٩. النص الحرفي «إعلان القاهرة» الصادر عن الفصائل الفلسطينية في ١٧/٣/٢٠٠٥، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا،

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4894>

٢٠. هاني المصري قراءة في اتفاق المصالحة من اتفاق القاهرة إلى إعلان الدولة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، ٢٠١٢، ص ١٥-١٦.

٢١. وثيقة الوفاق الوطني، منظمة التحرير الفلسطينية / دائرة شؤون المفاوضات،

<http://www.intertech.ps/nad/atemplate.php?id=118>

٢٢. اتفاق مكة للوفاق الوطني، مركز المعلومات الوطني - وفا،

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4883>

٢٣. المبادرة اليمنية لاستئناف الحوار وإنهاء الانقسام الفلسطيني ٢٠٠٧م، ه/أب/٢٠٠٧م، - <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4920>

٢٤. النص الحرفي لاتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني المقترح مصرياً، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4922>

٢٥. محضر اجتماع لجنة إعداد نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ٢٤-٢٥/٢/٢٠١٢ الموقع الرسمي لجهة النضال الشعبي الفلسطيني [www.nedalshabi.com](http://www.nedalshabi.com)

## الشباب في فلسطين: واقع معقد وتحديات متزايدة وشباب مهمّش

صلاح عبد العاطي\*

الشباب في تنمية المجتمعات وتقدمها، وهي أهمية تجعلنا نسلّم بضرورة التفكير والتخطيط الواعي لتنمية الشباب وحمايتهم وتربيتهم خارج إطار التقليد، واحترام حقوقهم وتلبية حاجاتهم، وحشد الإمكانيات والموارد اللازمة لتحقيق هذه التنمية والحماية بشكل سليم، يضمن تماسك المجتمع وتقدمه واستقراره وخلصه من الاحتلال. نورد عدداً من أبرز القضايا ذات العلاقة بواقع الشباب في المجتمع الفلسطيني، والتحديات والاحتياجات والمشاكل التي يعانون منها نظراً لتعدد قضاياهم ومشاكلهم.

### الشباب محاولة لضبط المفاهيم

يوجد اتفاق على صعوبة تعريف الشباب،

تمثل فئة الشباب من عمر (١٥ - ٢٩) حوالي ٢٧٪ من إجمالي عدد السكان في الأراضي الفلسطينية (٤٠٪ منهم مراهقون و٦٠٪ شباب)، وتبلغ نسبة الأطفال في المجتمع ممن هم أقل من ١٨ عاماً ٥٢٪؛ ما يظهر أن الشعب الفلسطيني شعبٌ فتّي، حيث إن الهرم السكاني ذو قاعدة عريضة ورأس مدبب، الأمر الذي يعني أننا ولسنوات طويلة قادمة سوف نكون تحت تأثير الزيادة الطبيعية المرتفعة نسبياً على الرغم من انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية وانخفاض في معدلات الخصوبة خلال السنوات الأخيرة (مسح الشباب، ٢٠٠٧). يؤكد ما ذكر آنفاً الدور المتعاظم لهذا القطاع الاجتماعي الكبير والمهم، وفي الوقت نفسه أهمية

\* محام - وباحث قانوني.

١٠ - ٢٤ عاماً، ما يؤكد ضرورة اتفاق المشرع الفلسطيني على تحديد المرحلة العمرية وتعريف من هم الشباب؛ لحسم هذا الجدول.

## أوضاع الشباب الفلسطيني

عانى الشباب في فلسطين ولا يزال يعاني من مشكلات وتحديات داخلية وخارجية حالت دون تحقيق طموحاتهم، ونظراً لأن شباب اليوم هم مستقبل الغد، وهم قاداته، وحاملو هويته الحقيقية، فإن من المهم تنمية السياسات والبرامج الموجهة لتلبية حاجات الشباب وتعزيز وجودهم ودورهم في المجتمع، وبما أن الشباب شريحة مهمة في المجتمع، فإنهم يعانون من مشكلاته العامة ويواجهون، أيضاً، مشكلات خاصة على كافة الصعد الوطنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، (تقرير ورشة الشباب، ١٩٩٩)، فالشباب الفلسطيني يعانون من تهميش مزدوج:

**أولاً - بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته** التي حرمت الشباب من حقهم بالتمتع بأدنى حقوقهم وحياتهم الأساسية والعامة، وما تتعرض له فلسطين منذ سنوات طويلة من انتهاكات لحقوق الإنسان، وصمت العالم عما تقوم به إسرائيل من أعمال قتل وتدمير للبنى التحتية وإغلاقات وحواجز عسكرية وبناء جدار الفصل العنصري والمستوطنات ومصادرة الأراضي والاعتقالات الواسعة للشباب والاعتقالات وفرض الحصار؛ أثر بشكل كبير ومباشر على الشباب والأطفال،

وربما يمتد هذا إلى لا جدوى الاستغراق في مثل هذا الجدول، فثمة اتجاه معمم لتوسيع الشريحة العمرية التي يتم إدماجها تحت عنوان الشباب، ولعل ذلك يتفق وما تتجه إليه المواثيق الدولية من التوسع في حماية حقوق قطاعات سكانية أوسع، حتى تصبح مشمولةً في شبكات أمان جديدة، فلمناسبة العام الدولي للشباب ١٩٨٥، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريفاً يحدد الشباب بمن هم بين ١٥ و ٢٤ سنة، وجرى اعتماد هذا القياس لمختلف الإحصائيات بالأمم المتحدة، وفي المقابل، فإن اتفاقية حقوق الطفل تسري على كل من هم دون الـ ١٨ عاماً، ما لم يبلغوا الأهلية قبل ذلك، بمقتضى التشريعات الوطنية، ويقابل ذلك على صعيد السياسات الوطنية الدارجة، توسيع الشريحة من أعلى لمواجهة مقتضيات جديدة يملئها الأخذ في الاعتبار التحول في مراحل الحياة، بحيث نجد في أدبيات المؤسسات الشبابية الفلسطينية ونظمها ولوائحها أن سن الشباب يبدأ من ١٨ عاماً وحتى ٣٥ عاماً، واختلفت بعض القوانين والتشريعات، وخاصة التشريعات المتعلقة بالانتخابات في تحديد أهلية الانتخاب والترشح، حيث نجد قانون الانتخابات العامة قد حدد سن الترشح لانتخابات المجلس التشريعي بـ ٢٨ عاماً، وحدد قانون الانتخابات للهيئات والمجالس المحلية سن الترشح لعضوية المجلس التشريعي بـ ٢٥ عاماً، فيما حدد جهاز الإحصاء، مؤخراً، سن الشباب بـ ١٥ - ٢٩ عاماً، مع أن تعريفات سابقة كانت تحدد سن الشباب بـ

المقاومة، فمنذ بداية القرن، وفلسطين وشعبها يواجهان المشروع الاستعماري والاستيطاني، ومثل هذا الحال طغى على فنون فلسطين وأدابها كافة، حيث لعبت الثقافة دوراً في الكفاح الوطني وعبرت عنه شعراً ونثراً وغناءً وتشكيلاً... (عبد العاطي، ٢٠٠٦).

**ثانياً - بسبب نقص الاهتمام من قبل مجتمع تقليدي منقسم ومأزوم تعززت فيه مجموعة من المشكلات الاجتماعية، نتيجة لحالة العنف التي يتعرض إليها الفلسطينيون والضغط النفسي المتواصل، وضعف أداء المؤسسات الرسمية وأخيراً انقسامها وتعطل عملها، ومن بين هذه المشكلات، أيضاً، التزايد السكاني غير المنضبط ضمن أي سياسة وطنية وارتفاع معدلات التسرب من المدارس بين الفتيات في المرحلة الثانوية، يضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفلتان الأمني والجريمة بشكل غير مسبوق، وتراجع الوضع البيئي، ناهيك عن وضع اقتصادي صعب ومنهك، وانتشار الفقر والبطالة، ما أدى إلى تكسّر ظاهرة الفقر الفردي والجماعي (عبد العاطي، ٢٠٠٦). ما جعل الشباب يشعرون بغياب الأمل، وانعدام الطموح والمغامرة والتحدّي، فكانت النتيجة - في نهاية الأمر - ذبوع حالة من الإحباط الشديد وعدم القدرة على تحديد الهدف، وغياب الثقة في الذات والمستقبل؛ لتتصافر هذه العوامل مع كثرة أوقات الفراغ إلى الاندفاع وراء جنوح من نوع ما، في ظل غياب علاقات أسرية سليمة، فأصبح من المألوف جداً أن نرى**

وأدى إلى انتشار الفقر والبطالة، بنسبة تزيد على ٧٥٪ بين أبناء الشعب الفلسطيني حسب التقارير الدولية والمحلية، فالتصعيد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية منذ بداية الانتفاضة الثانية أدى إلى تراجع فرص تنمية الشباب وتجميد برامج النهوض بهم.

أوجد الاحتلال الإسرائيلي العسكري المستمر لفلسطين ضحايا لا تنتهي مأساتهم ومعاناتهم، ليس فقط على مستوى الدلالات الكمية الممكن قياسها، إذ إن عدداً كبيراً هم من اللاجئين، والمهجّرين، والمعتقلين، والأسر المنكوبة سواء عائلات الشهداء أو أولئك الذين فقدوا بيوتهم وممتلكاتهم، بل حتى على مستوى أحلام الفلسطينيين المنكسرة ومشاريعهم غير المكتملة ومستقبلهم المجهول، وعلى الرغم من إدانة المجتمع الدولي مراراً وتكراراً هذه السياسة التي تمارسها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن قوات الاحتلال لم توقفها، بل تدهور وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية أكثر فأكثر، وطالت الاعتداءات ممتلكات فلسطينية بما فيها البيوت، والمكبات التجارية، والأراضي الزراعية، والمنشآت التعليمية والصحية والثقافية، وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وأدى كل ذلك إلى تدهور حاد في ظروف السكن، والظروف الحياتية للمواطنين الفلسطينيين بشكل عام، وعلى الرغم من كل ممارسات الاحتلال، فإن السمة الأساسية للثقافة الفلسطينية كانت سمة

الشباب الفلسطيني يزعون إلى تبني قيم سلبية تجاه الذات والحياة والعالم، فيما تغيب المنافذ الصحية التي ينبغي على المسؤولين توفيرها لاستيعاب طاقة هؤلاء الشباب بلا تمييز قائم على أساس الانتماء أو العلاقات الشخصية، وحمايتها من الإهدار اليومي (عثمان، ٢٠٠٦).

يسود في أوساط الشباب شعور عام بالإحباط والقلق والخوف من المستقبل، فمن جهة تشل هيمنة النزعة الأبوية في مجتمع ذكوري من قدراتهم على التعبير عن أنفسهم وطموحاتهم، وتقيد روح الإبداع لديهم، مع ما يواكب ذلك من قمع وكبت وتمييز تجاه الفتيات خاصة، ومن جهة ثانية يزيد تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، في ظل نظام سياسي هش وصراع محتدم على السلطة، من وضع هذه الفئة سوءاً وضياًعاً، وفي أثناء ذلك، يقع معظم الشباب ضحايا صراع القيم والمرجعيات الثقافية والأيدولوجية والسياسية وتجانباتها، وتميل أعداد كبيرة منهم نحو العنف، ويتحولون إلى مجرد أدوات تسيرها قوى اجتماعية وسياسية لها أجندات مختلفة عن تلك التي يجب أن تكون للشباب، إلى ذلك يتزايد تحلل البنى الإنتاجية بالكامل، مع ما يصاحب ذلك من قيم لا تحض على التغيير، كالكسل والالتكالية والعزوف عن الإبداع والابتكار، وتراجع قيم إيجابية، كالطوعية والإقبال على التنمية، وغيرها من سلم القيم الدافعة والمحفزة.

يعطينا ما ذكر آنفاً تفسيراً لحالة الشعور بانعدام القيمة، وفقر الإحساس بالحياة الإنسانية،

ومستقبل أفضل يدعم إيجابية الإنسان وإحساسه بالمسؤولية، وقيمة العمل والإنتاج لدى الغالبية العظمى من الشباب الفلسطيني، فيما تبرز لنا على الجانب الآخر فئة من الشباب استطاعت أن تتشرب بسهولة بعض القيم السلبية السائدة في مجتمعنا كالنفاق الاجتماعي والسياسي وتصيد الأخطاء واستغلالها للحصول على مكاسب شخصية، ما يفسر ظاهرة الاعتقاد بأهمية العلاقات الشخصية والمحسوبة في تسهيل أمور الحياة اليومية بدلاً من الأحقية، ومعايير الجودة والقانون، وإعلاء التطرف والتعصب أمام التسامح، والخلاف أمام التفاهم، والتسول أمام العمل، والذلة والمسكنة أمام الكرامة والكبرياء، وللأسف الشديد، فإن هذه القيم تجد لها رواجاً في مجتمعنا وتعتبر (شطارة) على الجميع الاحتذاء بها. (إسماعيل، ٢٠٠٤).

لا يزال الشباب الفلسطيني يعاني من أثر الحرب والحصار والإفقار، حيث يجد أغلب الشباب أنفسهم مهمشين لا مشاركة حقيقية لهم، فيعزفون عن العمل التطوعي، وقد يلجأ البعض منهم إلى الانحراف الأخلاقي أو الإدمان ومن ثم اليأس والإحباط والمرض الجسدي والنفسي، فالتشاؤم والإحباط كما يقول فرويد (يؤدي إلى منشأة الدوافع العدوانية والقاسية المكبوتة، فالجزء الأكبر من التشاؤم ينم عن الخوف من شر مستطير) وهذه الدوافع العدوانية عند شباب فلسطين دفعتهم إلى حالة من النكوص: «إخفاق الطاقة في مواجهة الموقف الراهن».

ساهم الانقسام السياسي وغياب الإستراتيجيات التنموية للنهوض بالشباب في إضافة تحديات جديدة أمام الشباب الذي لم يتم مدّه بمقومات القدرة والتمكين وآليات النقد والتحليل والمعرفة، وهي المقومات التي لم تسع السلطة ومؤسسات المجتمع المدني إلى توفيرها بشكلها الصحيح والفاعل، المستند إلى رؤية واعية لاحتياجات الشباب ومشكلاتهم وطموحاتهم، وربطها بالحاجة الوطنية العامة، فكانت النتيجة أشباه شباب وشباباً مهمّشين.

### الشباب الفلسطيني وتحديات المشاركة السياسية والثقافية

يعد الشباب الفلسطيني مسيّساً بالقياس إلى نظرائه في باقي البلدان العربية، ومرد ذلك بالطبع يعود إلى قسوة الظروف والمعاناة التي عايشها الشعب الفلسطيني منذ بدء الصراع العربي الصهيوني، فكوّنت هذه الظروف ونمّت وعي الشباب الفلسطيني بقضيته ودفعته بحماسة وإصرار إلى الانخراط في العمل الوطني النضالي دفاعاً عن قضية شعبه وحقوقه المشروعة، ولم تكن مشاركة الشباب عشوائية، بل كانت منظمة بشكل رئيس من خلال الحركة الطلابية والأحزاب السياسية، حيث كان للشباب دور طليعي في تفجير الثورة الفلسطينية المعاصرة، ويكفي أن نعلم أن جل القادة المؤسسين لفصائل منظمة التحرير كانوا من جيل الشباب، لكن هذه البداية

الريادية للشباب لم تشكل رافعةً لمكانتهم في المجتمع الفلسطيني، فسرعان ما تراجعوا إلى الصفوف الخلفية مع مرور الزمن وفي ظل غياب الديمقراطية والتجديد داخل تلك الأحزاب التي لم تخرج عن الثقافة الأبوية السائدة في المجتمع، بل ربما ساهمت في تكريسها، ولم تتح الفرصة للشباب بعد ذلك لشغل مواقع في الصفوف القيادية الأولى لتلك الأحزاب، وانحصرت مهمة الشباب فيها في معظم الأحيان بأداء الأدوار التنفيذية الميدانية بعيداً عن المشاركة في صنع القرار، (عثمان، ٢٠٠٦) ولا شك في أن تعطيل ممارسة العملية الديمقراطية داخل القوى والأحزاب الوطنية الفلسطينية، وعدم وجود نظم وقوانين تصون حق الشباب في المشاركة وتتيح لهم المجال لتبوء مواقع قيادية في الأحزاب؛ كان له بالغ الأثر في الحد من مشاركة الشباب في صنع القرار، وعلى الرغم من أن الانتفاضة الأولى والثانية أبرزت بوضوح دور الشباب المهم في عملية التحرر الوطني في فلسطين، فإن عضويتهم في المراكز القيادية للأحزاب السياسية لا تزال دون مستوى الحد الأدنى، لعلنا لا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا إن أبرز ملامح الركود في المجتمع هو تراجع دور الشباب في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وانحسار الحركة الشبابية في كل المجالات، ولا سيما مجالي السياسة والثقافة، فالمجتمع الناهض، يتميز بحراك سياسي وثقافي واجتماعي نشيط، عماده الشباب، الذين يتسمون

والحاجة للشباب؛ زادت عملية تكيفهم وتسليمهم بالواقع ومجاراته. (عبد العاطي، ٢٠٠٧) ولا يقتصر الأمر على المجالات السياسية، بل يمتد إلى مجالات أخرى، منها الثقافة والتي عرفت نسبة كبيرة من الشباب عن المشاركة في الحياة الأدبية والفكرية إبداعاً أو قراءةً أو حواراً، ولعل لهذا الأمر سببين كبيرين، أولهما: ضعف دور الثقافة الأدبية والفكرية في الحياة العامة وفي التكوين النفسي والعقلي للناس، وثانيهما: تضيق مجالات الإبداع والمشاركة أمام الشباب بسبب ضيق هوامش حرية التفكير والتعبير، وهما سببان متلازمان، لكن توافر السبب الثاني يؤدي بالضرورة إلى تفاقم الأول، وهو الحاسم في العزوف عن مشاركة الشباب النشيطة في الحركة الثقافية والفكرية (ملف الشباب، ٢٠٠٥) تتحمل مؤسسات المجتمع المدني ومنظماتها عموماً وخاصةً المنظمات الأهلية - نتيجة اتساع نطاق عملها وتأثيرها - جزءاً مهماً من مسؤولية النتائج الإيجابية والسلبية المترتبة على نشاطاتها الفردية والجمعية، غير أن نشاطاتها لا تتجانس من حيث الوظيفة التي تقوم بها، ولا هي متجانسة من حيث التأثير الذي تتركه نشاطاتها الفردية والجمعية، فهناك فروق في التأثير بين عمل مؤسسة وعمل مؤسسة أخرى على المجتمع، كما أن استجابة المجتمع لأدائها يختلف باختلاف استجابتها لحاجاته.

وعلى الرغم من النقص والقصور والسلبيات في عمل المؤسسات الأهلية الشبابية والثقافية - والتي

بالحيوية والتطلع إلى الأفضل، ويحملون الأمل بمستقبل يسعون إليه، مستنديين إلى ما حققته الأجيال السابقة، متمثلين تجربتها ومتجاوزين تلك الأجيال في الوقت نفسه؛ لأن التقدم يقوم على قدمين هما التمثل والتجاوز. (السابق)

أما مظاهر انحسار دور الشباب فهي كثيرة، قد يكون أهمها انصراف نسبة منهم عن الأحزاب والحركات السياسية، أو ضعف وجودهم القيادي فيها، فهيمنة كبار السن على مواقع القرار وتوزيع المسؤوليات والمهام تجعل الشباب مجرد منفذين، لا مجال لاكتشاف طاقاتهم ومواهبهم وممارسة إبداعهم.

تدفع ممارسات الكبار في الغالب الشباب إلى ثلاثة مواقف، التمرد أو الانكفاء أو التسليم. وإذا كان التمرد فعلاً إيجابياً، فإن شباب بلادنا لا يقدمون عليه؛ لأن الظرف السياسي لا يساعدهم على ذلك، فتمرد الشباب على النظم والعلاقات المقيدة لحركتهم، يحتاج إلى مناخ ديمقراطي، وإلى وضع اجتماعي مناسب لبروز الجديد وتعبيره عن ذاته، وهذا غير متوافر في مجتمعنا، لذلك يجد قسم من الشباب أنفسهم أمام طريق الانكفاء، والابتعاد عن الحركة السياسية والانصراف إلى مجالات أخرى يعبرون فيها عن نواتهم ويبددون طاقاتهم، أما الباقون فيجدون في التسليم والتساق مع الوضع القائم ومجاراته أحد المخارج التي تكفل لهم بعض المصالح مثل العمل أو بعض المساعدات التي تقدمها الأحزاب بشكل فنوي لعناصرها، فكلما ازداد وقع الفقر

يعاب على معظمها أنها لا تحمل فلسفةً واضحةً في عملها، كون عدد كبير منها غير ديمقراطي، كما أن وجودها اقتصر على أماكن ومناطق محددة، بالإضافة إلى غياب الخطة الوطنية والخطط الفرعية للمؤسسات، وقلة التنسيق بينها وغياب الدعم الرسمي لعدد كبير منها، ويشكل ضعف الخبرة وقلة التجربة في مجال إدارة المؤسسات عاملاً آخر، بالإضافة إلى نقص مشاركة المرأة في أنشطة المؤسسات بشكل عام - فإنها قامت بدور مهم في مجال بناء الشباب الفلسطيني، وتنميتهم وتنقيفهم ديمقراطياً ومدنياً وزيادة مشاركة الشباب في حياة المجتمع، وتوعيتهم مدنياً وفي مجال العمل التطوعي، وغيرها من الأنشطة التعبيرية والتربوية والمجتمعية المختلفة.

نلاحظ في مجال آخر أن التقنيات الحديثة وفّرت مجالات جديدة لمشاركة الشباب الثقافية، وخاصة وسائل الاتصال والنشر، فتورة المعلومات وتراكمها جعلها هذا الجيل من الشباب يستفيد من إنجازاتها دون حاجة إلى انتظار تراكم الخبرة الحياتية، وصحيح أن قسماً من الشباب يتجه إليها، إلا أن نسبة هؤلاء لا تزال قليلة.

يلاحظ، أيضاً، أن مشهد مشاركة الشباب وثقافتهم حزين، فشباب المجتمع العربي والفلسطيني ما زالوا يخضعون لأنظمة تعليمية واجتماعية غير صالحة للعصر الذي يعيشون فيه، ولا تلبي أدنى مطالب حياتهم اليومية، فلا تزال المناهج التعليمية والمقررات الدراسية تنتمي إلى ما قبل عصر المعلومات والمعرفة، كما لا يزال

الكبار يضعون الحواجز أمامهم لكبح جماح رغباتهم ومحاصرة طموحاتهم، وما زال المجتمع العربي يدفع بأعداد كبيرة منهم وخاصة المتعلمين إلى الهجرة لمجتمعات تفتح لهم مجالاً لتحقيق طموحاتهم وتلبي رغباتهم وأحلامهم، فكانت النتيجة أن امتصت الدول المتقدمة نخبة المتعلمين والطموحين والجادّين من الشباب العربي التي تقدر بالآلاف. (تقرير ورشة الشباب، ١٩٩٩) ومَن بقي حبيس مجتمعه تحوّل إلى أدوات متفجرة سياسياً أحياناً واجتماعياً أحياناً أخرى، وهذه ظاهرة تنفرد بها المجتمعات التي فقدت زمام القدرة على تلبية احتياجات الشباب وتعزيز مكانتهم في المجتمع، ما أدى إلى نزوع شبابها إلى مصاد ثقافة التطرف والعنف وعالم المخدرات. (العسكري، ٢٠٠٠)

فشلت الثقافة العربية والفلسطينية - نتيجة غياب المشروع الثقافي الوطني العربي والفلسطيني - في توحيد الأنساق والأنماط والهوية الوطنية، فالثقافة بمعنى اللغة المشتركة، القيم المشتركة، التراث، النظام التربوي والتعليمي، أي كل ما يشكل أساس الوحدة الاجتماعية ومبداها، فالثقافة وظيفتها في إطار النسق الاجتماعي توحيد الأنساق الفرعية عن طريق توحيد الأنماط العقلية التي تحكمها وتغذيها بقيم تجعل من النسق الاجتماعي نسيجاً واحداً قادراً على إعادة إنتاج نفسه بشكل متكامل في أي نقطة يتعرض فيها للفساد. (غليون، ٢٠٠٤)

أكدت بعض الدراسات التي أجريت في العديد

من الدول العربية النتيجة السابقة، فمواجهة الشباب بالأنظمة البيروقراطية وأنماط السلطة غير الديمقراطية الفاسدة لا تقيهم خارجها فقط، ولكنها تجعل دورهم ينحصر في الخضوع لها والالتزام بقوانينها؛ ما يشعرهم بالعجز وعدم القدرة على تحقيق نواتهم.

يمثل المجتمع الفلسطيني نموذجاً نافعاً لحالة التهميش التي يعاني منها قطاع الشباب، وبصرف النظر عن النسبة الكبيرة التي يشكلها هذا القطاع في المجتمع الفلسطيني، فإن الشباب لا يحظون بنفوذ أو وزن يوازي حجمهم على صعيد اتخاذ القرار أو حضورهم المؤثر في القضايا اليومية الملموسة، فالشباب الفلسطيني - في معظمه - يعانون من مشكلات وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تعكس نفسها على ندرة الأنشطة التربوية والثقافية المتاحة لهم نتيجة للأسباب سالفة الذكر، والتي من أهمها الاحتلال والحصار والانقسام وقيود الحرية الاجتماعية والفقر؛ ما يولد بدوره رغبة لدى قطاعات من الشباب بالهجرة إلى الخارج، ويزيد لدى قطاعات أخرى من قيم الاستهلاك والقناعة والرضا والتخلي عن روح العصرية، ويعزز لدى آخرين قيم التطرف والتعصب، مما لاشك فيه أن عدم تلبية الاحتياجات الأساسية للشباب في مجال العمل والمسكن والزواج لها تأثيرات جانبية اجتماعية سلبية على الشباب، تظهر في عدم الاستقرار لدى الشباب الذي بالضرورة سيؤثر على مستقبل المجتمع الفلسطيني.

يعطينا ما سبق تفسيراً لحالة الشعور بانعدام القيمة، وفقر الإحساس بالحياة الإنسانية ومستقبل أفضل يدعم إيجابية الإنسان وإحساسه بالمسؤولية وقيمة العمل والإنتاج لدى الغالبية العظمى من الشباب الفلسطيني، فيما تبرز على الجانب الآخر فئة من الشباب استطاعت أن تتشرب بسهولة بعض القيم السلبية السائدة في مجتمعنا كالنفاق الاجتماعي والسياسي والمخادعة والمحيلة والإلاح والتهديد وتصيّد الأخطاء واستغلالها للحصول على مكاسب شخصية، كما ويفسر ظاهرة الاعتقاد بأهمية العلاقات الشخصية والمحسوبية في تسهيل أمور الحياة اليومية بدلاً من الأحقية، ومعايير الجودة والقانون، ومظهرية الشكل على حساب جودة المضمون، وإعلاء قيمة المال أمام قيمة الثقافة، والعائلة أمام المجتمع، والقوة أمام القانون، والسلاح أمام الحوار، والتطرف والتهديد أمام التسامح، والخلاف أمام التفاهم، والتسول أمام العمل، والذلة والمسكنة أمام الكرامة والكبرياء، وللأسف الشديد، فإن هذه القيم تجد لها رواجاً في مجتمعنا وتعتبرها (شطارة) على الجميع الاحتذاء بها. (إسماعيل، ٢٠٠٤)

تعتبر سيادة هذه النماذج في أوساط الشباب في المجتمع الفلسطيني جريمة اجتماعية، ساهم المجتمع بأسره في ارتكابها، فشباب فلسطين حالياً هم أطفال الانتفاضة الأولى، وبصرف النظر عن مدى وعيهم بما كانوا يفعلونه في ذلك الوقت، ولكن من المؤكد هنا أنّ مشاهد العنف والتعرض له من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي

طبع شخصية أولئك الأطفال، الذين أصبحوا الآن شباباً بطابع خاص، لا يخلو من تركيب وتعقيد، يتضمن في أحد جوانبه بعض الإيجابيات وفي الجانب الآخر عدداً من السلبيات.

تبلورت إفرزات تلك المرحلة الآن في صورة رؤى واتجاهات ومواقف، بعضها واضح المعالم، وأكثرها يميل إلى الضبابية وذيوع القيم السلبية، والتخبط وانعدام الثقة بالمجتمع من جهة، والانغلاق على الذات والتطرف في الأفكار لتصبح معياراً وقياساً للمكانة في المجتمع من جهة أخرى.

## احتياجات الشباب وتحديات تواجههم

يرى بعض المتابعين أن أزمة الهوية التي يعاني منها الشباب الفلسطيني وشعورهم بالاغتراب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي - أو كما يقول عزت حجازي «إذا كان الشباب لم يعيشوا الماضي وليس عندهم ما يجعلهم يحنون إليه ويقتدون به، وبما أن الحاضر ليس من صنعهم ولا يشاركون في إدارته، فليس هناك ما يدفعهم للدفاع عنه أو التمسك به» - من أهم التحديات التي تواجه الشباب الفلسطيني عموماً وشباب القطاع خصوصاً، وهي تحديات تحرمهم من التأثير بمظاهر العولمة بشكل كلي والانفتاح نحو الآخر بوعي ونضج. (عبد العاطي، ٢٠٠٤)

نحت التحديات والأزمات بالشباب نحو الأصولية، والطرف الآخر انزلق إلى الانحراف،

وحتى الشريحة الفكرية المتوسطة بينهما، أيضاً، تبحث عن تلجأ إليه في ظل تزايد أزمته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك فإن معظمها ضائع بين ثقافة تشبه نانسي عجرم وأخرى يتزعمها عمرو خالد.

يواجه الشباب في المجتمع الفلسطيني رزمة من التحديات تحد من مشاركتهم المجتمعية والعربية والعالمية الإبداعية، منها عدم الاستقرار السياسي الناجم عن وجود الاحتلال الإسرائيلي وضعف الاقتصاد الفلسطيني ونقص الموارد وقيام النظام الاجتماعي على سلطة الأب والقصور في كفاءة النظام التعليمي والتربوي واستمرار غياب منطق المشاركة وطغيان الحزب الواحد والفئوية على العمل السياسي في فلسطين، إضافة إلى عدم وجود تشريعات تكفل تفعيل دور الشباب في المجتمع وغياب الحوار وتهميش الشباب والتمييز ضد النساء ومشكلة البطالة والفقر والتعصب والتطرف وصراع الأجيال. (عبد العاطي، ٢٠٠٣) وهناك احتياجات لهؤلاء الشباب تستطيع في حال توافرها التخفيف من أزمته وجعل اهتماماتهم مختلفة، ومن الممكن أن تخفف من تداعيات العولمة السلبية عليهم كالتعليم الجيد والإبداع الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي، والمشاركة السياسية والثقافية.

سوف نستعرض بإيجاز أبرز التحديات والاحتياجات للشباب الفلسطيني

١- تحديات واحتياجات اقتصادية: مع غياب

الأساس الاقتصادي الإنتاجي لدولة مستقلة، تتفاقم في ضوء المتغيرات الأخيرة مشاكل البطالة والفقر في أوساط والشباب الذين يحتاجون إلى الحد من البطالة بين صفوفهم وتحسين الظروف الاقتصادية وتكافؤ الفرص والشعور بالأمن الاقتصادي وتوافر فرص العمل، وإنشاء مصانع ومصادر اقتصادية منتجة وتوفير حضانات وبرنامج القروض الميسرة للشباب وتمويل المشاريع الشبابية. (عبد العاطي، ٢٠٠٠)

**٢- تحديات واحتياجات اجتماعية:** تتضمن مشاكل تتعلق بالمناهج التعليمية من حيث كثرتها وضعف مواكبتها للتطور العلمي وعدم مواكبتها لاحتياجات سوق العمل. إلى ذلك، فثمة مشاكل خاصة بالتعليم المهني والأنشطة اللامنهجية وضعف التجهيزات والبنية التحتية للتعليم، وباستمرار أساليب التعليم التقليدي وتفشي ظاهرة العنف في المدارس والجامعات، من ذلك التفكك الأسري ومعاونة الفقر والبطالة وبالتالي ضعف العلاقات الأسرية، وتزايد العنف واستمرار التمييز على أساس الجنس والعمر، أيضاً مشكلة التسرب المدرسي لأسباب تتعلق بالأسرة، إلى ذلك، فتهميش رأي الشباب وضعف تشجيع مبادراتهم ورعاية طموحاتهم وتقدير ميولهم وتطلعاتهم وعدم مراعاة التطورات التي تطرأ عليهم أثناء نموهم، من بين القضايا التي ما زالت تشكل عائقاً كبيراً أمام الشباب؛ لذا نجد الشباب يطالبون بضرورة وجود تفاهم بين الأبناء والآباء، وتعزيز الهوية والانتماء وقدرة الشباب

على تحديد هويتهم الثقافية والاجتماعية، ووجود فلسفة واضحة تساعد على الانتماء والتفاهم بين جيلين، وتخفف القيود على حرية الشباب، ومنح الشباب حريتهم في إبداء آرائهم بخصوص قضايا مصيرية كاختيار الزوج والزوجة والقسم الجامعي. (عبد العاطي، ٢٠٠٠)

**٣- تحديات واحتياجات سياسية:** وترتبط بالاحتلال وممارساته النافية للتنمية، والمعوقة لأي ازدهار مستقبلي حقيقي، والمستهدفة فئة الشباب بالقتل والاعتقال والحرمان من الحركة والتنقل والملاحقة الأمنية وغير ذلك من ممارسات. من ناحية أخرى، يفرض انقسام النظام الفلسطيني على نفسه إلى مزيد من التعقيدات والتحديات على فئة الشباب، فهم وقود الاقتتال وضحاياهم، وهم مادة الاستقطاب وأدواته. كما أن عجز النظام عن القيام بوظائفه الاقتصادية والاجتماعية وتلبية تطلعات الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة يدفع الشباب إلى فقدان الأمل والضياح. أخيراً، نظام يقوم على الهيمنة والتراتبية الهرمية وتكريس منظومة قيمية تقليدية؛ لا يشجع الشباب على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بحياتهم وتطلعاتهم وحاجاتهم.

**٤- تحديات واحتياجات مؤسسية وتشريعية:** وأبرزها إقصاء الشباب عن مواقع صنع القرارات في مختلف المؤسسات ومستوياتها القيادية، وهناك ثمة ثغرات في التشريعات الناظمة لحقوق الشباب وواجباتهم، وانعدام المؤسسات الوسيطة القادرة حقاً على تمثيل الشباب

اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، ومحاولة المؤسسات القائمة احتواء الشباب والالتفاف على مصالحهم وقضاياهم الحقيقية واستغلال قدراتهم ومواهبهم دون أن تنهض حقاً بقدراتهم وتفتح أمامهم فرص الاندماج والتطور والمشاركة الحقة.

يحتاج الشباب إلى توسيع الفرص أمامهم من أجل إيصال صوتهم للمؤسسات الرسمية وأصحاب القرار والمشاركة في صنعه، ووجود خطة وإستراتيجية شبابية واضحة بين الوزارات والمؤسسات المعنية والمؤسسات غير الحكومية لدعم قطاع الشباب، والعمل على محاربة الفئوية والعمل على تفعيل دور الاتحادات والمنظمات الشبابية. (عبد العاطي، ٢٠٠٠)

٥- **تحديات واحتياجات تنموية:** يرى باحثون أن مشاركة الشاب في مواجهة العولمة يجب أن تمر أولاً عبر إحساسهم بهذه العولمة، وذلك يأتي من خلال المشاركة التنموية كوجود مؤسسات وقوانين يستطيع من خلالها الشباب أن يطالب بحقوقه وحرياته وتقديمه ما لديه من إبداع، والمشاركة وممارسة حق الانتخاب والتغيير ووجود آليات الحوار والنقاش ومدى إطلاع الشباب على المعلومات وحريتهم في الوصول إليها، وإشراك المؤسسات الشبابية في عملية التنمية، وأن يتم عمل خطة تنمية تتبناها المؤسسات الحكومية لعكس أولويات الشباب وواقعهم. (رحال، ٢٠٠٤)

٦- **تحديات واحتياجات ثقافية:** تعتبر الثقافة التقليدية السائدة بوجه عام في مجتمعنا غير

داعمة لتطور الشباب وتنميتهم وإشراكهم في تحديد خياراتهم المستقبلية، المركب الأهم في هذه الثقافة هو الدين، ولكن تجري عملية استغلال للدين وترويج قراءة تقليدية للنصوص، تهدف إلى تسويق وتبرير المواقف الاجتماعية التقليدية تجاه الشباب أو فئات اجتماعية أخرى، إلى ذلك فذكورية الثقافة وأبويتها تعمقان الفجوة بين الأجيال وفجوة النوع الاجتماعي، كما تبرر نزعة التسلسل الأبوي واحتكار الحقيقة والقرار. (عبد العاطي، ٢٠٠٤) الانفتاح الثقافي بدوره عبر وسائل وتقنيات الاتصال والحوسبة يطرح تحديات جدية تتعلق بالأنماط السلوكية والقيمية التي لا تتسجم مع منظومة القيم الاجتماعية الفلسطينية؛ لذا يحتاج الشباب إلى مواكبة التغيرات، وهذا يتطلب قدراً من المرونة والقدرة على التكيف والتحرك، والإلمام بنواحي التقدم التكنولوجي والتقنية الحديثة من خلال اكتساب المعارف والمهارات التي تؤهل الشباب.

## ردود فعل الشباب الفلسطيني

### إزاء التحديات

«الشباب الفلسطيني أثبتوا جدارتهم وأهليتهم في ميادين شتى، حيث إنهم قهروا الظروف الصعبة ولم يستسلموا لها».

أكدت الدراسات التي أجريت في العديد من الدول العربية، وبين مختلف الطبقات الاجتماعية أن مواجهة الشباب بالأنظمة البيروقراطية

وأنماط السلطة غير الديمقراطية لا تبقيه خارجها فقط، ولكنها تجعل دوره ينحصر في الخضوع لها والالتزام بقوانينها؛ ما يشعره بالعجز وعدم القدرة على تحقيق ذاته.

والاغتراب هنا هو مرحلة وسطى بين الانسحاب من المجتمع والتمرد عليه. فهو يلجأ إلى ثلاثة أنواع من التصرفات: إما الانسحاب من هذا الواقع ورفضه، وإما الخضوع إليه في الوقت الذي يعاني فيه النفور، وإما التمرد على هذا المجتمع ومحاولة تغييره.

ولعل الشباب العربي مر بهذه الحالات الثلاث إلى أن وصل إلى مرحلة التمرد التي عبّرت عن نفسها في الربيع العربي والثورات العربية التي قادها في البداية الشباب والتي جاءت بسبب استمرار تجاهل احتياجات الشباب، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان وغياب العدالة الاجتماعية وانحسار مظاهر الديمقراطية في المجتمع العربي.

وهكذا فعل الشباب الفلسطيني من خلال عمليات مقارنة لدور الشباب العربي في ثورات الربيع العربي، هذه المقاربة التي فرضت أن يكون الشباب مواكبين لدورهم الطبيعي في تحمل المسؤوليات تجاه عمليات التغيير التاريخية التي شهدتها وتشهدها دولنا العربية، فالشباب العربي كانوا عماد الثورات العربية، لذا حاول الشباب لكي يكونوا رأس الحربة والجسر الذي يعبر من خلاله شعبنا الفلسطيني نحو إنهاء الانقسام، فتم الإعلان عن موعد التظاهرة ومطالبها عبر صفحات

الفيسبوك واعتصم عشرات الآلاف من المتظاهرون في كل من دوار المنارة في مدينة رام الله وميدان الجندي المجهول في غزة لإثبات جديتهم في التظاهرات ومطالبين بإنهاء الانقسام الفلسطيني والتوحد، وأهم ما في الأمر أنها كانت حركة شبابية، وعلى الرغم من أهمية التحركات الشبابية التي قادها الشباب فإن محاولاتهم تعرضت إلى ثلاثة تحديات تمثلت في: ممارسة الإقصاء والقمع، ومحاولات الاحتواء، وظهور أمراض الزعامة المبكرة وحب الظهور لدى بعض قيادات الحراك الشعبي الشبابي، وهذه العوامل وغيرها أدت إلى عدم استمرار ومراكمة الشباب بشكل فاعل لحراكهم وتحركاتهم الهادفة إلى إنهاء الانقسام والدفاع عن حقوقهم، الأمر الذي يحتاج إلى أن يراكم الشباب على هذه التجربة والتعلم من دروسها.

سوف نورد هنا ويبيجاز أهم ردود فعل الشباب الفلسطيني في مواجهة التحديات:

يشير واقع الحال إلى «أننا نقف في الوسط من التنمية، لكنهم يدفعوننا إلى طرف ما»، ويمكن القول إن الشباب الفلسطيني وإزاء التعاطي مع التنمية تحكمه حالتان:

**الأولى - التفاعل والمشاركة.**

**الثانية - الانعزال.**

يعيش الشباب الفلسطيني كلتا الحالتين، انطلاقاً من أن هذا الشباب مجموع متنوع، وليس كياناً كتلياً يسهل توصيفه، ورسم ملامحه، لذا يمكن تقسيم الشباب اقتصادياً إلى ثلاث فئات مختلفة تبعاً لتأثرهم:

**الأولى-** فئة القادرين اقتصادياً وهم القلة القليلة القادرة على الحصول على وظائف وخدمات أرقى من المتاح، وفرص تطوير معرفي أفضل، وفرص السفر للخارج؛ الأمر الذي أمد هذه الفئة بعلاقات اتصالية أعمق بالعالم، في حين ضعفت الصلة بعلاقتها بوطنها، حيث لم تعد هناك عوامل وطنية قادرة على جذبها وانتزاع اهتمامها كتلك الوافدة عبر التكنولوجيا، لذا نجد بعضهم ينزع نحو الهجرة، وجزء ثانٍ ينزع إلى الانعزال الاختياري عن هموم المجتمع، وجزء ثالث قليل منهم يتفاعل وبشكل فوقي مظهري مع قضايا المجتمع.

الثانية: متوسطة تحاول تقليد الفئة الأولى سلوكياً، حيث يتعاضم طموح هؤلاء الشباب بالثراء والرغبة في التمتع بالسلع الاستهلاكية المنتشرة، فشاباب هذه الفئة في حالة سعي دائم للوصول إلى فرص العمل رغم كل القيود، وعلى الرغم من ذلك، فإن هؤلاء الشباب هم الأكثر التصاقاً بهموم الوطن وقضاياها، هذه الفئة هي الأكبر حجماً في المجتمع الفلسطيني، وهي فئة يسكنها التوتر الاجتماعي وتعاني من الضمور النسبي نتيجة حالة الفقر والبطالة العالية في المجتمع الفلسطيني، لذا نجد جزءاً كبيراً منهم يبحث عن فرص للهجرة أو العمل والدراسة في الخارج لمن تتاح له الفرص، وهذه الفئة من الشباب هم في الغالب القوة الشبابية الفاعلة في منظمات المجتمع المدني الفلسطينية.

الثالثة: وهي الأكبر، فئة الفقراء، هؤلاء إما محرومون حرماناً تاماً من فرص التنمية وهم

فئة واسعة، إلا أن أخطر مشكلاتهم هي التعرض الكثيف لقيم جديدة تقدم بوساطة أُنَاد لهم من شرائح أخرى، الأمر الذي يدفع شباب تلك الفئة إلى التقليد دون الاستناد إلى بناء فكري، الأمر الذي يكرس الشعور بالدونية والحرمان لدى تلك الفئة من الشباب، ويدفع بهم إلى اليأس أو العنف والتطرف، وهذه الفئة تشكل القوة الأساسية للجريمة والمخدرات والعنف بكل أشكاله، وهي الفئة التي تدفع ضريبة الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة في فلسطين.

نرى مما سبق أن ممارسات الكبار وظروف المجتمع تدفع الشباب عموماً إلى ثلاثة مواقف، التمرد أو الانكفاء أو التسليم، وإذا كان التمرد فعلاً إيجابياً، فإن شباب فلسطين لا يقدمون عليه؛ لأن الظرف السياسي لا يساعدهم على ذلك، فتمرد الشباب على النظم والعلاقات المقيدة لحركتهم، يحتاج إلى مناخ ديمقراطي، وإلى وضع اجتماعي مناسب لبروز الجديد وتعبيره عن ذاته، وهذا غير متوافر في مجتمعنا، لذلك يجد قسم كبير من الشباب أنفسهم أمام طريق الانكفاء، والابتعاد عن الحركة السياسية والانصراف إلى مجالات أخرى يعبرون فيها عن ذاتهم ويبدون طاقاتهم، أما الباقون فيجدون في التسليم والتساق مع الوضع القائم ومجاراته أحد المخارج التي تكفل لهم بعض المصالح مثل العمل أو بعض المساعدات التي تقدمها الأحزاب بشكل فنوي لعناصرها (عبد العاطي، ٢٠٠٧).

لا يقتصر الأمر على المجالات السياسية، بل

يمتد إلى مجالات أخرى، منها مجال الثقافة الذي عزفت نسبة كبيرة من الشباب عن المشاركة في الحياة الأدبية والفكرية إبداعاً أو قراءة أو حواراً، ولعل لهذا الأمر سببين كبيرين، أولهما: ضعف دور الثقافة الأدبية والفكرية في الحياة العامة وفي التكوين النفسي والعقلي للناس، وثانيهما: تضيق مجالات الإبداع والمشاركة أمام الشباب بسبب ضيق هوامش حرية التفكير والتعبير وهما سببان متلازمان، لكن توافر السبب الثاني يؤدي بالضرورة إلى تفاقم الأول، وهو الحاسم في العزوف عن مشاركة الشباب النشيطة في الحركة الثقافية والفكرية (ملف الشباب، ٢٠٠٥) فكلما ازداد وقع الفقر والحاجة للشباب زادت عملية تكيفهم وتسليمهم بالواقع ومجاراته.

## خاتمة

يرى الباحث أنه يجب أن تكون هناك دعوة حقيقية إلى زيادة وعي الشباب وانخراطهم في أنشطة وفعاليات المناداة بحقوقهم، وزيادة ارتباطهم بقضاياهم؛ لذا هناك حاجة أكيدة للعمل على زيادة الاهتمام بالشباب من قبل دولة فلسطين ومؤسساتها ومنظمات المجتمع، باتجاه تمكين الشباب الفلسطيني وتنميتهم وتوسيع خياراتهم وتمليكهم عناصر القوة والأمل، وهذا يتطلب خلق حراك اجتماعي وحقوقى من خلال تنظيمات ومؤسسات سياسية واجتماعية تتيح للشباب المشاركة

فيها والتأثير على أهدافها ومسارها وانتزاع حقوقهم من خلال فعاليات ضاغطة. وفي ظل السياق العام الذي وصفناه سابقاً، وفي إطار محاولة التعامل بجدية مع التحديات التي تواجه الشباب، والاستجابة لحاجتهم المتزايدة في ظل الواقع الراهن يصبح بناء حركة اجتماعية شبابية واحدة من أهم الإستراتيجيات التنموية وحتى السياسية لما تنطوي عليه من فكرة محورية وهي الاستثمار في الشباب بصورة تسهم في تمكين الحالة الفلسطينية عموماً، على أن تسعى هذه الحركة، عبر عمليات التعبئة الاجتماعية وأنشطة الضغط والتأثير، إلى تضمين المنظور الشبابي في كافة العمليات والممارسات والخطط والإجراءات المؤسسية المرتبطة بإدارة المجتمع والاقتصاد والسياسة على المستويين الوطني والعربي (محيسن، ٢٠٠٦-ب)، ويشترط بناء هذه الحركة العمل على زيادة الوعي في أوساط الشباب، وبناء الضمير الجمعي وتطوير التوقعات الجماعية عبر أنشطة جماعية تروحية وتنشيطية وتطوعية وتربوية، تنأى بهم عن الصراع الفئوي بأشكاله العائلية والفئوية السياسية، وعن الانغلاق الفكري والتعصب التنظيمي الأعمى، وتحضهم على القيام بمبادرات سلمية لحماية السلم الأهلي والدفاع عن قضايا الشباب وحقوقهم ومصالحهم. والانخراط الفعال والمستمر في عمليات الكفاح الوطني والشعبي بكل صورته ضد الاحتلال وممارساته، إضافة إلى دور ضاغط من أجل إنهاء الانقسام وإسماع صوت الشباب

والدؤوب والبسيط، والذي قد يتعلق أحياناً بمطالب صغيرة محدودة، لكن هذا العمل الأخير المرتبط بفئة محددة من الشباب والمواطنين ينطوي على تنوع هائل وقدرة أعلى على جذب أصحاب المصلحة في العمل المباشر، ويعمل تراكمه على توسيع دائرة المشاركة إلى أقصى مدى ممكن، ولكنه يطرح خطر تعرض النشطاء منهم للانتهاك بسبب عدم تقبل السلطة القائمة لانتقاداتهم وفعلهم، الأمر الذي يفرض استمرارية حراك وبقظة الشباب وقدرتهم على بناء حركة اجتماعية مطلبية وديمقراطية تساهم في تحقيق واقع أفضل، فالحقوق تنتزع ولا توهب.

وتعظيم نفوذهم في التأثير على الشأن العام مثل المشاركة في حملات رفع الحصار وفضح الانتهاكات الإسرائيلية، أو اتجاه السلطة الوطنية والتنظيمات السياسية من أجل إجراء الانتخابات التشريعية وتشكيل حكومة وحدة وطنية وتطبيق اتفاق المصالحة، فهذه الأنشطة سوف تمكنهم من التفاعل مع القضايا الوطنية والشبابية؛ الأمر الذي سيساهم في تعزيز دور الشباب ومكانتهم في المجتمع الفلسطيني.

تحتاج هذه المرحلة إلى تحفيز الشباب ومساعدتهم وتبني مبادراتهم وحشد قواهم من خلال تعزيز العمل الطوعي اليومي التراكمي

## المراجع

١٢. عبد العاطي، ص. (٢٠٠٤-ب): نحو رؤية لتطوير العمل الشباب والطلابي في فلسطين، مجلة تسامح، العدد (٦)، ص ٨٩-٩٦.
١٣. عبد العاطي، ص (٢٠٠٥-أ) قانون رعاية الشباب الفلسطيني إلى أين...؟، الحوار المتمدن.
١٤. عبد العاطي، ص (٢٠٠٥-ب) الحركة الطلابية الفلسطينية بين الواقع.. والمأمول؛ الحوار المتمدن.
١٥. عبد العاطي، ص (٢٠٠٥-ت) المنظمات الأهلية.. هل يمكن أن تكون بديل الحركات الاجتماعية، الحوار المتمدن.
١٦. عبد العاطي، ص (٢٠١٠) واقع ومستقبل الشباب الفلسطيني، جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي.
١٧. عثمان، ز. (٢٠٠٦) دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.
١٨. غليون، ب وآخرين. (٢٠٠٥): التغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسة والنشر، الأردن.
١٩. محيسن، ت. (٢٠٠٦): ورقة عمل بعنوان مشاكل واحتياجات الشباب الفلسطيني، جمعية بادر للتنمية والإعمار، غزة.
٢٠. ملف وتقرير الشباب في فلسطين (٢٠١١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معهد دراسات التنمية، منتدى شارك الشبابي.

١. أبراش، إ. (٢٠٠٧): مقال بعنوان استنهاض الحالة الثقافية في فلسطين بين شح الإمكانيات وغياب الرؤية.
٢. أبو حطب، غ (٢٠٠٦): ورقة عمل بعنوان ديناميات نشر وتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان في صفوف الشباب، جمعية بادر للتنمية والإعمار، غزة.
٣. العسكري، س (٢٠٠٠): الشباب العربي وثورة التغيير، مجلة العربي.
٤. إسماعيل، د. (٢٠٠٤): الشباب الفلسطيني والقيم والثقافة، الحوار المتمدن.
٥. تقرير الشباب الفلسطيني يتحدث عن نفسه، (٢٠١٢)، مركز العالم العربي للبحوث والتنمية «أوراد»، رام الله.
٦. تقرير حول النتائج الأساسية لمسح الشباب. (٢٠٠٧): الجهاز المركزي للإحصاء، رام الله.
٧. تقرير ورشة الشباب (١٩٩٩) معهد كنعان التربوي، غزة.
٨. تقرير حول مشاكل الشباب وتطلعاتهم في قطاع غزة من أجل مشاركة فعالة في المجتمع (٢٠٠٨) جامعة بيرزيت.
٩. الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٧) دراسة بعنوان: واقع شباب فلسطين في أرقام وإحصائيات.
١٠. سالم، و، يونس، ن وآخرين. (٢٠٠٢): الشباب في فلسطين. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فلسطين.
١١. شعبان، ع (٢٠٠٦): ورقة عمل بعنوان الشباب والتنمية، جمعية بادر للتنمية والإعمار، غزة.

## الاعتراف بالدولة وأثره على الوضع القانوني للأسرى

بقلم: د. عبد الله موسى أبو عيد\*

القضية الفلسطينية، وتشكّل رافعةً لنضال الشعب الفلسطيني في سبيل تحقيق حقوقه الوطنية أو بعض تلك الحقوق على الأقل. يُمكن اعتبار أن انضمام دولة فلسطين إلى بعض المنظمات الدولية أو بعض الاتفاقيات الدولية ذات الأهمية يصب في صالح القضية الفلسطينية ويُشكّل خطوةً إيجابيةً لنيل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، شريطة توافر الإرادة لاستغلال هذه الفرصة التاريخية، وإتقان الوسائل والأساليب الواجب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف ووضعها في سياق إيجابي ديناميكي ذي آثار جوهريّة في هذا المجال. لعلّ من أبرز الآثار الإيجابية للقرار المذكور، إظهاره مدى عزلة كل من إسرائيل وأميركا على

اعتُبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١٢ بأغلبية كبيرة تزيد على ٩٠٪ من الأعضاء الحاضرين والمصوتين (١٣٨ صوتاً ضد ٩ أصوات). - قراراً تاريخياً في ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي الوقت نفسه كانت له آثار قانونية مهمة سواء أكانت سلبية أم إيجابية. بعض هذه الآثار كان مباشراً فيما كان للبعض الآخر أثر غير مباشر. أي من المحتمل أن تنشأ عنه آثار قانونية مهمة شريطة أن يُحسن المسؤولون الفلسطينيون استثماره والاستفادة منه للحصول على مكتسبات تصبّ في صالح

أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية بجامعة النجاح وبيروت سابقاً

الساحة الدولية، ونفاد صبر المجتمع الدولي على عنجية إسرائيل واستهتارها بقواعد القانون الدولي والقيم الإنسانية كافة، علاوةً على أن من شأن هذا القرار إعادة القضية الفلسطينية إلى إطارها الصحيح ومرجعيتها القانونية والسياسية السليمة، وهي منظمة الأمم المتحدة، والقانون الدولي، لا أن تظل تحت مظلة إسرائيل وحليفاتها الإستراتيجية الولايات المتحدة وهيمنتها.

ويسهل هذا القرار - باعتباره اعترافاً قانونياً صريحاً وجماعياً - من حركة منظمة التحرير الفلسطينية، ويمهد لها الطريق للتحرك على النطاق الدولي واستغلال صيرورتها دولةً لامتلاك أوراق ضغط جديدة وعناصر قوة تفتقر إليها منذ مدة طويلة؛ لتستغلها في علاقاتها الدولية، وتحسين مكانتها الدولية ولو بحدها الأدنى.

يحتاج ما ذُكر آنفاً إلى حسن استغلال هذا القرار وتوافر الإرادة السياسية للسير به لتحقيق نتائج إيجابية تترتب عليه. وإلا فإن إسرائيل قادرة على استغلال جوانب القرار السلبية لمصلحتها، وبذلك فإن من الممكن - إن قصر الجانب الفلسطيني - أن تتمكن إسرائيل من تحويل القرار إلى أداة سلبية ضد المصالح الفلسطينية خاصةً في مجال حقوق اللاجئين وغيرها من الجوانب الأخرى.

يُهنأ في هذا المجال بيان الآثار القانونية والسياسية للقرار موضع البحث على قضية الأسرى والمعتقلين، أسرى الحرية والكرامة الوطنية والنضال من أجل التحرر الحقيقي من

الاحتلال، وبناء الدولة المستقلة ذات السيادة. قرار الجمعية العامة وأثره على قضية الأسرى تعتبر إسرائيل قوة احتلال، ولهذا تعتبر ملامةً قانونياً بموجب قواعد القانون الدولي، وملزمةً بتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني العرفية والاتفاقية وعلى رأسها القواعد القانونية الواردة في أنظمة لاهاي للعام ١٩٠٧، وتلك الواردة في معاهدات جنيف الأربع للعام ١٩٤٩، بالإضافة إلى قواعد حقوق الإنسان الواردة في الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها إسرائيل والمتعلقة بحقوق الإنسان، علاوةً على القواعد العرفية ذات العلاقة، وذلك استناداً إلى ما نصّ عليه الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار الصادر بتاريخ ٩/٧/٢٠٠٤، وإلى رأي لجنة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المشكّلة للتحقيق في آثار الاستيطان الإسرائيلي على حقوق المواطنين الفلسطينيين الصادر بتاريخ ٣١/١/٢٠١٣ بالإضافة إلى عشرات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وإلى آراء معظم دول العالم وعدد من أبرز منظمات حقوق الإنسان الدولية ومواقفها والتي تُجمع على هذا الموقف القانوني الذي يحدد مركز إسرائيل كسلطة احتلال حربي والتزاماتها القانونية والقواعد القانونية الملزمة بتطبيقها واحترامها.

تعتبر إسرائيل للأسباب المذكورة آنفاً ملزمةً بتطبيق القواعد القانونية الدولية الواردة في معاهدات جنيف الأربع للعام ١٩٤٩ والقواعد

العرفية الدولية المشار إليها آنفاً، وعلى رأسها أنظمة لاهاي للعام ١٩٠٧ فيما يتعلق بالأسرى والمعتقلين، وجميع هذه القواعد تلزم إسرائيل باحترام المقاتلين الذين يحترمون قواعد القانون الدولي المذكورة، واعتبارهم أسرى حرب، وما يترتب على ذلك من حقوق لهؤلاء الأسرى يجب على إسرائيل احترامها وتنفيذها، كما أن إسرائيل لا يحق لها أن تضع آلاف المواطنين الفلسطينيين المدنيين من المثقفين والنشطاء السياسيين في معتقلاتها لمدد طويلة دون محاكمة عادلة، بل بلا أي نوع من المحاكمات استناداً إلى أنظمة الطوارئ الانتدابية وغيرها من القوانين الاحتلالية التي تتناقض مع أبسط مفاهيم حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان كما أشرنا إليه أعلاه.

تعتبر إسرائيل ملزمة قانونياً بتطبيق القواعد القانونية المذكورة أعلاه لكونها طرفاً في الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة ولأنها ملزمة أيضاً بتطبيق القواعد العرفية الدولية الملزمة لدول العالم دون استثناء كما ورد النص عليه في عدة قرارات لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية خاصة في قضية القواسمي وملحم في العام ١٩٨٠، وهذا الأمر ملزم لإسرائيل، أيضاً، استناداً إلى المبدأ العرفي المعروف دولياً، مبدأ مارتنز (Clause Martens).

لكل ذلك، فإن إسرائيل ليست بحاجة إلى أسباب جديدة كي تعتبر ملزمة باحترام هذه

القواعد العرفية والاتفاقية المذكورة أعلاه وتطبيقها، خاصة أن هناك نصوصاً واضحة في تلك الاتفاقيات الدولية المذكورة تلزمها بذلك. ونشير هنا على سبيل المثال إلى المادة الأولى المشتركة في كافة معاهدات جنيف الأربع للعام ١٩٤٩ التي تنص على أن «تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال»، ومن المعروف أن إسرائيل طرفاً في هذه المعاهدات منذ العام ١٩٥١، وهي بذلك ملزمة باحترام نصوصها وخاصة نصوص كل من المعاهدة الثالثة المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، والمعاهدة الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب.

ونشير، أيضاً، إلى أن كافة، أو معظم المعتقلين الإداريين يعتبرون بموجب المعاهدة الرابعة أشخاصاً محميين (Persons Protected) يتوجب على إسرائيل احترام حقوقهم بل والعمل على ضمان أمنهم واحترام سلامتهم الجسدية والصحية وتقديم كافة سبل العيش الكريم لهم وليس تعذيبهم والاعتداء على حريتهم وحرمانهم من المحاكمة العادلة وفقاً للمعايير المتعارف عليها دولياً.

قد يعتبر ما تقوم به إسرائيل في هذا الصدد جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية وفقاً لنص المادة (١٤٧) من معاهدة جنيف الرابعة، والمادتين (٧، ٨) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وكان مسؤولو المنظمة تقدموا بعد ذلك بطلب رسمي للانضمام لهذه الاتفاقيات إلى

عنهم أو عن غالبيتهم ولنسح تعذيبهم والتوقف عن إهانتهم وإذلالهم، فالتعذيب والإهانات والمعاملة الحاطة بالكرامة المستعملة في السجون الإسرائيلية تعتبر جريمة حرب، وقد تعتبر جرائم ضد الإنسانية في حالة استمرارها مدة طويلة واستخدامها بصورة منهجية ومكثفة على نطاق واسع كما هو حاصل في معظم السجون الإسرائيلية. كذلك يجب دراسة عملية الانضمام إلى الكثير من المنظمات الدولية والاتفاقيات الدولية التي من الممكن الاستفادة من عضويتها لاستخدامها كورقة ضغط على سلطات الاحتلال لمنعها من الكثير من إجراءاتها التعسفية في شتى المجالات. ولا شك في أن من شأن انضمام كهذا أن يكون له أثر إيجابي على الوضع القانوني للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين زيادة على قوة مركزهم القانوني الحالي وتدعيمه.

الحكومة السويسرية التي رفضت ذلك الطلب وقتها بحجة أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تمثل دولة ذات سيادة، وأرى أن تقديم طلب جديد لهذا الهدف يصب بشكل واضح في مصلحة المنظمة والشعب الفلسطيني حيث يؤدي إلى هدفين مهمين هما: تأكيد التزامات إسرائيل بهذه المعاهدات، وأنها قوة احتلال حربي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وكذلك تثبيت قرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩/١١/٢٠١٢ بأن فلسطين دولة تحت الاحتلال.

بالإضافة إلى ذلك يفضل انضمام منظمة التحرير الفلسطينية إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، لكون هذا الانضمام له علاقة وثيقة بحماية الأسرى، ولكونه وسيلة رادعة لسلطات الاحتلال لتخفيف بطشها بالأسرى والسجناء وتحسين معاملتهم والإفراج

## الإمكانات المتاحة أمام دولة فلسطين للانضمام للمحكمة الجنائية الدولية وما يترتب عليها

الدكتور. محمد شراقة\*

احتوى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على الكثير من القواعد الإجرائية إلى جانب القواعد الموضوعية لعمل المحكمة، على الرغم من أن الجانب السياسي لم يكن بعيداً عن صياغة النظام الأساسي للمحكمة، خصوصاً الجانب المتعلق بالعلاقة بين مجلس الأمن الدولي والمحكمة. فوجود نظام روما للعام ١٩٩٨ المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، حيث أصبحت الجرائم الدولية أكثر تحديداً ضمن إطار قانوني مكتوب ولا يمكن اتخاذ النزاع لتبرير ارتكابها فقد أصبحت الشرعية واضحة في الجريمة الدولية.

أما بخصوص الاختصاص، فهو من حيث الأشخاص يشمل الأفراد فحسب، ولا يمتد

### التقديم

كان لمعاناة البشرية من تطور أسلحة الإبادة الفردية والجماعية، ورجحان كفة التسويات السياسية، دور كبير في الاتجاه إلى إيجاد قضاء جنائي دولي دائم وفعال لحماية البشرية، فوجود قضاء دولي قوي وفعال يعد من أنجع الطرق السلمية لحل النزاعات الدولية وفي الوقت نفسه ردع الجرائم الدولية الخطيرة وقمعها.

تعتبر المحكمة الجنائية الدولية الصرح القضائي الأكثر نضجاً (إن جاز التعبير) وفعالية وعمومية، وجاءت بعد تجارب قضائية دولية لم تكن بالمستوى المطلوب والمأمول على الأقل بالنسبة إلى الضحايا.

\* أستاذ القانون العام - جامعة النجاح الوطنية  
دكتوراه قانون عام / جامعة باريس

وهذه المسؤولية ذات شقين ١- شخصي يلحق الفرد الطبيعي (مرتكبها أو المرحض أو المساهم أو الشارع فيها). ٢- يلحق بالدولة التي ينتمي إليها من أقدم على الجريمة الدولية.

والجريمة الدولية لها خصائص تميزها عن غيرها من الجرائم أهمها:

١. أنها تمس مصلحة حيوية من مصالح المجتمع الدولي.
٢. أنها بالغة الخطورة ومؤذية جداً وتحدث ضرراً بالغاً.
٣. أنها متطورة وأشكالها مختلفة.

### المطلب الثاني - الأساس القانوني للجريمة الدولية

إن هذا الأساس القانوني مرتكز إلى مبدأ الشرعية في القانون الجنائي الدولي لأن معظم قواعد القانون الجنائي الدولي عرفية وحتى إذا احتوتها المعاهدات فهي لم تكن منشئة لها بل كاشفة عنها، وهذه السمة العرفية للقواعد القانونية يترتب عليها نتيجتان: الأولى عدم الوضوح في الجريمة الدولية والثانية صعوبة التعرف إلى الجريمة الدولية مع العلم أن للجريمة الدولية أربعة أركان تقوم عليها هي: المادي، المعنوي، الشرعي، الدولي. والأركان الثلاثة الأولى لا تختلف عنها في الجريمة الداخلية ولكن الركن الرابع هو المميز فعلاً للجريمة الدولية عن الجرائم الداخلية.

ركز ميثاق الأمم المتحدة على تحريم اللجوء

لملاحقة المنظمات الدولية التي ترتكب الجرائم الدولية الخطيرة، والمحكمة محكمة جزاء وأفراد وليست محكمة حقوق أو دول كما حال محكمة العدل الدولية، والمحكمتان موجودتان في عاصمة القضاء العالمي في مدينة لاهاي بدولة هولندا، لكن النظام الأساسي للمحكمة وقع في فخ عدم النص على بعض الجرائم الخطيرة والتي تتصف بالجرائم الدولية في أغلب الأحيان مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة المحرمة دولياً. وعلى الرغم من أن وجود هذه المحكمة يعد محاولة جديدة لإرساء جزء من العدالة الدولية المفقودة إلى حد كبير إضافة إلى مشكلة آلية تنفيذ أحكام المحكمة والتي تعتمد على تعاون الدول بشكل كبير والتي تتمسك معظمها بمبدأ السيادة.

### ماهية الجريمة الدولية وتطور فكرة الجزاء الدولي

المطلب الأول - إن الجرائم الدولية قديمة وهي ليست من الجرائم المستحدثة لكنها أخذت عمقاً وبعداً كبيراً بعد التوقيع على ميثاق روما في العام ١٩٩٨ وتفعيل المحكمة الجنائية الدولية في العام ٢٠٠٢.

وقد عرف الفقيه pella الجريمة الدولية (بأنها تلك التي تتمثل في فعل أو ترك تقابله عقوبة تنفذ باسم الجماعة الدولية) ومما لا شك فيه أن هذه الجريمة تجد جذورها في القواعد العرفية الدولية

للحرب أو التهديد بها إلا في حالات محصورة بالميثاق (مجلس الأمن) كالجرائم العسكرية وفق الفصل السابع.

والجرائم الدولية إما أن تلحق بالدول المخلة بالقانون الدولي وفق مبادئ المسؤولية الدولية للدولة كشخص معنوي وجرائم تلحق الفرد المخل للقانون الدولي وفق أسس المسؤولية الدولية للأفراد. ولقد تطور القضاء الجنائي الدولي من المحاكم المؤقتة إلى الحرب العالمية الأولى (محاكمة ليب زيغ) مروراً بمحاكمات نورمبيرج وطوكيو بعد الحرب العالمية الثانية وانتهاءً بالمحكمة الجنائية الدولية المؤسسة حسب ميثاق روما للعام ١٩٩٨.

### المطلب الثالث. طريق دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية

إن أهم الخصائص التي تتسم بها هذه المحكمة أنها هيئة قضائية دائمة وتركز على المسؤولية الفردية الدولية ومكملة للاختصاص الوطني، وأنها أنشئت عن طريق معاهدة دولية مفتوحة على غرار معاهدات السلام أو الاستسلام كما هو الحال في محاكمات الحريين العالميتين الأولى والثانية، أو عن طريق مجلس الأمن مثل محكمتي يوغسلافيا السابقة وروندا كما أن اختصاصاتها جاءت على الجرائم اللاحقة على إنشائها ونفاذها.

وقفت أميركا وإسرائيل موقفاً سلبياً لا بل حاربتا قيام المحكمة الجنائية الدولية وخصوصاً عندما اعتبر ميثاق روما الاستيطان جريمة دولية، والجرائم التي تعاقب عليها المحكمة حسب الاختصاص النوعي من حيث الموضوع هي:

١. جرائم إبادة الجنس البشري.

٢. الجرائم ضد الإنسانية.

٣. جرائم الحرب.

٤. جريمة العدوان.

علماً أن الجرائم الثلاث الأولى متفق عليها ومعتمدة من قبل كل الدول الموقعة على ميثاق روما، أما بالنسبة لجريمة العدوان فاعتمادها مؤجل لحين الاتفاق على تعريفها.

أما فيما يتعلق بأليات رفع الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية فهي ثلاث حالات:

١. الإحالة من طرف دولة في الميثاق حسب

المادة ٥ والمادة ١٣ من ميثاق روما.

٢. الإحالة من مجلس الأمن.

٣. لشروع بالتحقيق من مدعي عام

المحكمة نفسه.

وللمحكمة علاقة إدارية مهمة مع الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومع مجلس الأمن حسب المادة ١٢٣ فقرة ١ و ٢ من ميثاق روما، وأن هذا المجلس يمثل اليد الضاربة في هيئة الأمم المتحدة ودوره سياسي أكثر من كونه قانونياً، علماً أنه لا بد من توافر أساس صلب من المعلومات لدى المدعي العام للمحكمة تتخطى هذه المعلومات مسألة الشك إلى اليقين والقطع بتوافر الأدلة

حتى يتمكن من توجيه الاتهام لا سيما إذا ما توافرت (حالة فريدة للتحقيق) لاتخاذ المدعي العام أساساً كافياً للمقاضاة أم لا؟

فحسب المادة ١٢ من النظام الأساسي، يتوجب على المدعي العام التحقق من جدية المعلومات المتلقاة من قبل دولة طرف بالميثاق على ارتكاب جريمة من اختصاص المحكمة؟ فالمدعي العام لا يملك صلاحيات إجبارية على الدولة لتستقبله على إقليمها وتسمح له بإجراء تحقيق وجمع الأدلة، وهذا أمر قد يشل عمل المحكمة ودورها من خلال رفض الدولة المعنية استقباله للتحقيق على إقليمها، كما أن هناك مشكلة تهدد جهد وعمل المدعي العام تتمثل بما لمجلس الأمن من سلطة التدخل لإيقاف عمل المحكمة، وهذا قد يكون في ثورة تحقيق مما يعرقل ويعطل عمل المحكمة وبالأحرى عمل المدعي العام حسب المادة ١٦ (سلطة الإرجاء).

### **المطلب الرابع. تنفيذ أحكام المحكمة الجنائية الدولية**

إن موضوع تنفيذ الأحكام القضائية الدولية مهم جداً لأن صدور الأحكام دونما آلية تنفيذها بفعالية يعتبر حبراً على ورق ويفقدها مصداقيتها في الردع وإرساء العدل، فيما أنه لا يمكن إجبار أي دولة على الانضمام للمعاهدة أو الالتجاء إلى المحكمة دون إرادتها فإن الدول غير الأطراف في النظام الأساسي للمحاكم الدولية لا تخضع

بطبيعة الحال لاختصاص هذه المحكمة، ولا شك في أن الشق التنفيذي يتأثر بالسيادة الوطنية بشكل كبير ولا يخفى على أحد خلو المجتمع الدولي من سلطة تنفيذية عليا تفرض الأحكام الدولية على الدول الأعضاء في المجتمع الدولي لاسيما أن القانون الدولي يغلب عليه الطابع الإرادي علماً أن هذه القاعدة ليست مطلقة.

فالمحكمة الجنائية الدولية في جميع أنشطتها تقوم على التعاون مع الدول والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني ولا تتوافر في المحكمة قوة شرطة خاصة بها لإنفاذ قراراتها أو أوامرها حسب الباب العاشر وابتداءً من المادة ١٠٣ والتي تبين مكان التنفيذ (دولة التنفيذ)

### **المطلب الخامس. مدى إمكانية الاستفادة فلسطينياً من الانتهاكات الإسرائيلية الداخلة ضمن اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية؟**

ليس هناك أدنى شك لدينا أن جرائم إسرائيل تعتبر انتهاكاً لاتفاقيات جنيف الأربع وللقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان وللشريعة الدولية حسب ما جاء في اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في آب ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين تحت الاحتلال زمن الحرب في المواد ٦٤ وما بعدها.

مارست إسرائيل جرائم كثيرة ضدنا أهمها جرائم العدوان في حروبها ضدنا وجرائم الإبادة

الجماعية حسب المادة ٦٢ والمادة ٦ وجرائم الحرب حسب المادة ٨ وجرائم ضد الإنسانية حسب المادة ٧ من النظام الأساسي للمحكمة، حيث يعتبر الاستيطان من أهم الجرائم ضد الإنسانية بالإضافة لاستخدام الأسلحة المحرمة دولياً كما حدث في العدوان على غزة عام ٢٠٠٨.

### **المطلب السادس . الآليات المتاحة للفلسطينيين على الصعيد الدولي لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين**

بعدما حصلت فلسطين بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١٢ على مكانة دولة مراقب غير عضو كثيراً ما حاولت إسرائيل وستحاول التلاعب في تفسير القانون الدولي للخروج من دائرة المسؤولية الدولية عن انتهاكاتها الخطيرة فتحاول صبغ الشرعية على أعمالها الحربية (إرهاب الدولة الرسمي) فتارة باسم محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه وتارة باسم حق الدفاع الشرعي الوقائي...، فالآليات المتاحة لنا هي عن طريق المحكمة الجنائية الدولية أو المحاكم الخاصة الدولية والتي تتشكل بقرار من مجلس الأمن وهو هيئة سياسية لا قانونية المسيطر عليه من قبل أميركا أو عن طريق المحاكم الوطنية (مبدأ الاختصاص العالمي)، لكننا في هذا البحث سنركز أكثر على إمكانية ملاحقة المسؤولين الإسرائيليين سواء كانوا سياسيين أو عسكريين للمحاكمة أمام هذه المحكمة.

ان إسرائيل ليست دولة طرفاً في نظام روما

الأساسي فحسب المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة لن تستطيع هذه المحكمة بسط ولايتها على الجرائم المرتكبة من رعايا دولة غير طرف في النظام الأساسي إلا إذا قبلت تلك الدولة، كما أن فلسطين الآن أصبحت دولة مراقباً وغير عضو ابتداءً من ٢٩/١١/٢٠١٢، علماً أن قاعدة عدم الرجعية أو نطاق الاختصاص الزمني للمحكمة لا يسري قبل شهرين من انضمامنا للمحكمة على الجرائم الإسرائيلية، ولكن جرائم إسرائيل مستمرة منذ وعد بلفور إلى الآن وبأشكال مختلفة وأهمها النواة الصلبة للدولة اليهودية وهو جريمة الاستيطان والتي يمكن أن تكون أساساً صلباً لملاحقة المسؤولين عنها.

أما بالنسبة لنا فتمثيلنا في الأمم المتحدة كان كياناً مراقباً لكننا الآن دولة مراقب غير عضو ولا يحق لنا التصويت لا سابقاً ولا الآن وليس لنا تمثيل كامل العضوية في الأمم المتحدة فالجمعية العامة هي التي رفعت تمثيلنا من كيان مراقب إلى دولة مراقب غير عضو لكن الذي يعطينا الدولة كاملة العضوية هو مجلس الأمن بشرط عدم استخدام إحدى الدول الخمس الكبرى (فيتو)، وفي اعتقادي أن القيادة الفلسطينية لن تطلب الانضمام إلى المحكمة الجنائية الكبرى في المستقبل القريب في ظل التهديد الأميركي لها بقطع المساعدات الاقتصادية والمالية عنها كما أنها ستكون لها بالمرصاد في مجلس الأمن إضافة إلى أننا لن نستطيع الحصول على موافقة تسعة أصوات من مجموع دول مجلس الأمن الخمس عشرة.

الخاصة بالمرأة والعهدين الدوليين واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية منع التعذيب والمعاملة القاسية وغيرها من المنظمات الدولية.

### الخاتمة

بعد استعراضنا المطالب الخمسة السابقة نخلص إلى القول إن أهم مقومات تحقيق العدالة الدولية ليس فقط وجود قضاء دولي بل وجود قوة تحمي منجزاته وتسهم في إقصاء التدخلات السياسية وجماعات الضغط واللوبيات والتحالفات المرتكزة إلى المصالح وليس إلى المبادئ العادلة، فالمحكمة الجنائية الدولية هي محكمة عرجاء تتحرك حسب جنسية الضحايا ومكانة دولهم في المجتمع الدولي والوثوق بها والاتكال عليها كلياً لمحكمة الجلاذ وإنصاف الضحية في ظل التوازنات الدولية المفقودة، فهذا أمر غاية في الصعوبة بل قد يكون مستحيلًا في ظل المعادلات الدولية اللاندية واللامتكافئة بين دول الشمال الغنية والقوية ودول الجنوب الفقيرة والضعيفة ذات التبعية الاقتصادية والمديونية، ولذلك ستبقى العدالة مفهوماً نسبياً ضعيفاً في بناء الثقة بقوة القانون في مواجهة قانون القوة.

إضافة إلى أن المادة ١٢ من نظام روما والتي نصت على أحقية الدول بالانضمام إلى الميثاق إلا أن مدعي عام المحكمة قد يحتج بالقول إن فلسطين هي دولة غير عضو ويقوم برفض طلب الانضمام، علماً أن المادة ١٢ نفسها لم تفصل ولم تحدد طبيعة التي ستتنضم للميثاق أهي عضو أم غير عضو.

وهناك مسألة أخرى تأخذها القيادة الفلسطينية بجدية وهي إمكانية المحكمة المطالبة بمحاكمة قادة سياسيين وعسكريين للفصائل الفلسطينية مجتمعة لضلوعهم في العمليات الاستشهادية والتي أصابت مدنيين إسرائيليين يعتبرون أبرياء في نظر المحكمة لاسيما في داخل أراضي العام ١٩٤٨ وخاصة مسؤولين وقياديين في السلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة حركة فتح لاعتراف بعضهم علناً بدعم بعض عمليات كتائب شهداء الأقصى.

لكننا على ثقة تامة بأن السلطة الوطنية الفلسطينية ستعمل على الانضمام إلى الميثاق والمعاهدات الدولية الأخرى لأنها لا تشترط على الدول التي تريد الانضمام إليها أن تكون دولة كاملة العضوية أو لا مثل اتفاقية (سيداو)

تحريك الساكن وتسكين المتحرك في الموضوع الفلسطيني

## هل تترجم فلسفة أوباما الأخلاقية

### حيال فلسطين إلى سياسة؟

بقلم: محمد هوانش\*

المحتلة (٢٢ آذار ٢٠١٣) بأقوال واضحة إلى الجمهور في الجانبين، وإلى السياسيين من خلال الجمهور، بأن «حل الدولتين» ممكن وأن «السلام ممكن». وطلب منهما الضغط على السياسيين لجعل هذا الممكن واقعاً. كما طالب الفلسطينيين - بوضوح - بأن «يغادروا مواقفهم التقليدية من معاودة المفاوضات» أي (التخلي عن شرط وقف الاستيطان). لكن صيغة أوباما هذه في الحديث عن العملية السياسية، وإن حملت مطلباً واضحاً فإنها تفتقر إلى ما يجعلها سياسة عملية ذات أهداف واضحة ووسائل واضحة وطريق واضحة أيضاً، إذ جعل أوباما المفاوضات المباشرة والفورية التي دعا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إليها أن تقر هذه

في أجواء إقليمية متقلبة تشهد دراما السقوط الكبير لأنظمة حكم استبدت بما فيه الكفاية، وفتحت المجال لاستبداد جديد منضبط على إيقاع أميركي حذر يغري «بهبوط هادئ وآمن» في الحكم لحركات الإسلام السياسي في المنطقة (بحسب الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل)؛ عاودت الإدارة الأميركية جهودها لتحريك الجمود في العملية السياسية في محاولة لإنقاذ «حل الدولتين» الذي تعمل إسرائيل على الأرض وفي الميدان كل ما يعوق هذا الحل، وكل ما يجعل من تطبيقه أمراً صعب المنال إن لم نقل مستحيلاً. المحاولة الأميركية الجديدة استهلها الرئيس باراك أوباما في زيارته إلى الأرض الفلسطينية

\*كاتب وإعلامي.

الأهداف. وكأنه لم يتقدم خطوة عن موقفه الفاشل في ولايته الأولى عندما تراجع عن ممارسة أي ضغط على الأفرقاء لفرض «حل الدولتين»، وبذلك وضع أوباما نفسه عملياً في جانب إسرائيل، وجامل الفلسطينيين بالحديث عن حقوقهم في دولة مستقلة قابلة للحياة.

### مهمة كيري

ولكي لا يكون الكلام عمومياً، فإن الرئيس أوباما لم يتدخل بطرق جديدة لتحريك الجمود في العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد كلف وزير خارجيته جون كيري - المخضرم في العلاقات الخارجية للمؤسسة التشريعية الأميركية - متابعة ملف التحريك في جولات مكوكية تبدأ بعد أسبوعين من زيارتهما إلى المنطقة. في الوقت الذي تندهور فيه الأوضاع الميدانية إلى ما يشبه هبات شعبية فلسطينية متكررة تتخللها مواجهات، ينتظر بعض الإسرائيليين وبعض الفلسطينيين أن تتحول إلى «انتفاضة ثالثة»، لتتحول الجهود الدولية والإقليمية الضعيفة أصلاً من نقطة تحريك الساكن في الموضوع الفلسطيني إلى نقطة تسكين المتحرك والجديد فيه، على فرضية أن النار الإقليمية المشتعلة اليوم تستهوي الإدارة الأميركية بالتريث والانشغال عن الموضوع الفلسطيني، وتوجيه التطورات السورية عن بعد. خصوصاً أن الانسحاب العسكري الأميركي المقرر من أفغانستان وقبله

العراق ودعم انتقال حركات الإسلام السياسي في المنطقة من المعارضة إلى الحكم قبل التأكيد من إمكان صيانة مبنى الدولة في مصر (على سبيل المثال) من الانهيار، وهي أكبر وأقدم دولة في المنطقة ولاستقرارها وخلافه أثر عميق على الإقليم وعلى أمن اللاعبين الكبار فيه وفي دوله ومصائر شعوبه. أي أن الانسحاب الأميركي وما يرافقه ربما يحتاج إلى تحريك الموضوع الفلسطيني لتهدئة خواطر الفلسطينيين والعرب والمسلمين. ونحن نعتقد أن الجهود الأميركية الجديدة لا تزيد على هذه الحاجة ولا تنقص. ولا يتوقع الفلسطينيون عموماً (سلطة ومعارضة) من جولة كيري الأولى في المنطقة (٧ نيسان ٢٠١٣) ما يتعارض مع هذه الصورة أقله سريعاً. مع أنهم استقبلوا الرجل واستمعوا إليه ورحبوا بجهوده. واستناداً إلى المعطيات، فإن الحكومة الإسرائيلية ترفض تسليم كيري خارطة الحل المستند إلى حدود ١٩٦٧ والتعديلات الحدودية المقترحة على قاعدة تبادل الأراضي الواردة في التفاهات العامة الفلسطينية - الإسرائيلية، وفي الدعوات الدولية إلى «حل الدولتين». بل وإنها ترفض أن يبدأ نقاش أي تسوية مع الفلسطينيين من هاتين النقطتين؛ لأن ذلك يعني من وجهة نظر إسرائيل، أن إسرائيل تعطي بذلك ولا تأخذ شيئاً. وقد طلب الرئيس الفلسطيني محمود عباس هذه الخارطة من كيري لنزع حق إسرائيل في تعيين حدود لها على حساب حق الفلسطينيين وعلى حساب مبدأ تعيين هذه الحدود بموافقة الطرفين.

وربط إسرائيليون وفلسطينيون نجاح أو فشل مهمة كيري في حصوله على خارطة الحدود المقترحة من إسرائيل. مع أن مفهوم «حل الدولتين» على أساس القرار الأممي (٢٤٢) يعني انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران وإجراء تعديلات على الخط لا تنسف هذا المبدأ، وهو سر التقارب في التفاهات التي توصل إليها الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت في العام ٢٠٠٩. ويحاول كيري قبل أن يبدأ جولات مكوكية جعل المبادرة العربية في وقت لاحق من نجاح مهمته مدخلاً لمعاودة المفاوضات، وإسرائيل ترفض المبادرة العربية ومستعدة للبحث في المبادرة السعودية.

وطلب كيري من الفلسطينيين الموافقة على تعديل المبادرة وإدخال عبارة «تبادل الأراضي» بين الفلسطينيين وإسرائيل، وتطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية قبل التوصل إلى سلام شامل، وطلب كيري إقناع الدول العربية بفتح مجالها الجوي أمام شركة طيران «العال» الإسرائيلية.

رفض الفلسطينيون الاقتراح الأميركي جملةً وتفصيلاً. ورفضوا نقاشه، ورأوا أن التعديل ينسف المبادرة العربية من أساسها.

ومحاولة كيري معاودة المفاوضات من نقطة المبادرة العربية تستند إلى توفير شراكة عربية فلسطينية تغري بالضغط على الفلسطينيين وتليين مواقفهم من جهة، وإضعاف وزن الأرض

في المفاوضات، وبقدر تمسك إسرائيل بأوسع رقعة أرض من فلسطين والتخلي عن المسؤولية والسيطرة على أكبر عدد من الفلسطينيين بقدر تمسك الفلسطينيين بأرضهم وحقوقهم أيضاً. وإذا كانت المشكلة بالنسبة إلى العرب هي دور إسرائيل في المنطقة لا حجم الأراضي والتعديلات الحدودية؛ فإن موضوع الأرض بالنسبة إلى الفلسطينيين مركزي وحيوي لتكون أي تسوية قابلة للحياة استناداً إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

والحديث عن مضمون تحريك الجمود المستحکم أمر يختلف عن إجراءات بناء الثقة، مثل إمكان إطلاق إسرائيل دفعة أسرى فلسطينيين وتخفيف القيود الاحتلالية التي تفرضها على حركة الأفراد والبضائع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة. فالتحريك الحقيقي ينبع أولاً من اليقين الغائب بأن إسرائيل توافق على إنهاء احتلالها وسيطرتها على الشعب الفلسطيني ومقدراته وبأنها تفاوض الفلسطينيين على شروط إنهاء الاحتلال، ولا تفاوضهم على مشاريع تحسين مستوى حياتهم تحت الاحتلال أو تفاوضهم على شروط إقامة «سلام اقتصادي» بدل السلام المطابق لمفهوم إنهاء الاحتلال. المعلومات المتوافرة مع جولة أوباما وقبلها أن الشرق الأوسط ليس محل اهتمام إدارته الآن قدر اهتمامه بالتطورات في شرق آسيا، حيث تحتل الصين ونموها الاقتصادي المطرد تحدياً أول، والانسحاب من

كيري في مهمته أو على الأقل أن المصاعب التي تواجهها مهمته ليست من النوع السهل الذي يمكن التعايش معه، أي أن إسرائيل ربما أخذت قراراً بإفشال مهمة كيري، وقد ظهر في الصحف الإسرائيلية كلام عن خطة ثلاثية لكيري وتعليقات عليها تقول إنه ساذج وإن فرصه في النجاح تكاد تكون صفراً. ومن السابق لأوانه الحكم على هذه الآراء أو عزلها عن الموقف الرسمي للحكومة الإسرائيلية. ومن المبكر، أيضاً، الحكم على جهود الرجل قبل أن يستخدم خبرته وقوة واشنطن للانسحاب من المهمة أو التقدم وبناء جسر بين مواقف الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي المتباعين.

### الاتفاق مع الأردن

الاستعداد الفلسطيني لهذه العملية بلغ ذروته، الأسبوع الماضي، من خلال توقيع اتفاق فلسطيني أردني يعطي المملكة الأردنية الهاشمية حق إدارة الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس إلى أن تقوم الدولة الفلسطينية. صحيح أن الاتفاق كان مفاجئاً في توقيتته ومضمونه. وأنه يثير جدلاً فلسطينياً داخلياً. وقد لا يكون محل إجماع فلسطيني. ولكنه يقع في باب الاستعداد لعمل سياسي قد تكون له نتائج دراماتيكية من نوع تمسك إسرائيل برفض إقامة دولة فلسطينية واندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة، واتخاذ الحكومة الإسرائيلية اليمينية خطوات

أفغانستان يتقدم الاهتمام بالشرق الأوسط أو بفلسطين على حساب سورية من دون إنكار الموقف الإيجابي أخلاقياً للرئيس أوباما من حق الشعب الفلسطيني في نيل حريته في دولة مستقلة قابلة للحياة. ولكن الموقف الأخلاقي شيء والسياسة شيء آخر، وهذه المسافة لا تدعو ويجب ألا تدعو الفلسطينيين إلى اليأس وعدم التحرك لدفع قضيتهم إلى جدول الأعمال العالمي بالتحرك الأميركي الجديد أو من دونه. وعدم الخوف من تسميات إسرائيل (الأحادية مثلاً) لأي تحرك فلسطيني سواء أكان ميدانياً أم دبلوماسياً، وقد برهنت خبرة السنتين الماضيتين على تراجع إسرائيل وواشنطن عن تهديدهما وكذا الاتحاد الأوروبي الذي لم يخن المبادئ المعلنة في سياساته حيال القضية الفلسطينية وأيد التحرك الفلسطيني بأشكال متفاوتة التأثير والحضور من دولة إلى أخرى.

مع ذلك يمكن القول: إن الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو ليست في وارد الموافقة على إجراءات بناء ثقة ذات معنى، وهي تتحدث بعد زيارة كيري إلى المنطقة عن رفض إسرائيل إطلاق أسرى بلا ثمن، وترفض البدء بنقاش قضيتي الحدود والترتيبات الأمنية بمعزل عن اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل دولة يهودية، وتنازلهم عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وقبل ذلك رفضهم تجميد الاستيطان وإبداء استعداد غير معلن لـ«كبح جماح البناء في المستوطنات». وهو أمر لا يدعو إلى التعويل على إمكان نجاح

ذلك)، وكذا موافقة على وقف جزئي غير معلن للبناء في المستوطنات، وهذه كانت ضمن شروط إسرائيلية منعت الفلسطينيين من التفاوض خلال فترة حكومة نتنياهو السابقة باستثناء ما رعته المملكة من مفاوضات تقريبية في العاصمة الأردنية نهاية العام ٢٠١١، لم تفلح في كسر الجمود بين الجانبين بسبب تعنت إسرائيل وتمسكها برفض وقف الاستيطان ورفض تعيين خط الحدود النهائي بين الدولتين.

### المصالحة وسيناريو سورية في القمة

وعلى هذه المعطيات يمكن لعمل داخلي فلسطيني نحو المصالحة أن يفرض نفسه على الأفرقاء الإقليميين والدوليين من دون أن يجلب هزات وخضات للفلسطينيين. بل وقد يقطع الطريق على أي محاولة عربية لتكرار السيناريو السوري في الجامعة العربية على الفلسطينيين. وهناك ما يدعو إلى التفاؤل بإمكان ألا ينجر قادة فصائل فلسطينية إلى مثل هذا السيناريو، مع أنه محكوم بالفشل لأسباب عدة، أهمها أن الشرعية الفلسطينية للرئيس محمود عباس على علاقتها لم تُشوّش بانقلاب عسكري ولا بمشاريع غير فلسطينية من دون الاصطدام بالحاجات العربية والإسلامية في كل ما يتعلق بالمشترك معهم. وثانياً لا توجد نية اليوم لدى المجتمع الدولي بتبديل

سياسية جديدة في القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، ما يجرج السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، ومن هنا ربما يراد إغلاق نافذة أمام إسرائيل إذا تطورت الأوضاع في هذا الاتجاه. وعلى هذه القاعدة وقع الاتفاق لمعاودة التفويض بين فلسطين الدولة هذه المرة والمملكة الأردنية الهاشمية. وفي ذلك إشارات عدة من بينها أن الفلسطينيين ليسوا وحدهم في معركة القدس، وأن مرجعية قانونية تتوافر لحماية المقدسات، وأن شركاء لهم في إدارة الأوقاف يمكن أن يكونوا شركاء في أكثر من إدارة الأوقاف. إذ بعد فك الارتباط القانوني، في العام ١٩٨٧، بين المملكة والضفة الغربية، أبقى الملك حسين على دور الأردن برعاية المقدسات، وبعد توقيع اتفاقية أوسلو، التي أبت القدس من ضمن قضايا الحل النهائي، وقعت اتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية، وكان للمملكة دور قانوني في رعاية المقدسات، وبهذا الاتفاق تحصل المملكة على تفويض رسمي من دولة فلسطين في رعاية المقدسات وحمايتها من أي تهديد إسرائيلي جديد. وقد يتطور الأمر إلى رعاية الأردن مساراً تفاوضياً فلسطينياً إسرائيلياً إذا رأى الفلسطينيون أن إسرائيل جديّة وتستجيب للمسعى الأميركي الذي يحركه كيري، وأن القضايا الخلافية وضعت في أجندة التفاوض. خصوصاً استعداد إسرائيلي للتخلي عن شرط الاعتراف بيهودية الدولة (كما قالت المسؤولة عن ملف التفاوض تسيبي، ورفض رئيس الحكومة

شرعية فلسطينية مجربة بشرعية أخرى قبل «تدجينها». وثالثاً: لا خبرة سياسية كافية لدى المنافسين الفلسطينيين على الشرعية ليقنعوا المجتمع الدولي بتغيير موقفه هذا. والكل يعرف شروط الرباعية لإشراك حركة حماس في اللعبة السياسية. ورفض الأخيرة علناً هذه الشروط وتقديم صياغات ناعمة لقبول هذه الشروط داخل غرف وصناديق الدبلوماسية المغلقة.

وربما يكون لهذا التفاؤل ما يبرره اليوم بعد معاودة انتخاب خالد مشعل رئيساً للمكتب السياسي لحركة حماس، إذ أظهر الرجل مواقف مسؤولة حيال المصالحة والوحدة الوطنية توافقت خلال المرحلة الماضية مع إعلانات مُشوشة من «حماس» والقطبيين فيها (نسبة إلى سيد قطب) أعطت رسائل متناقضة ولم يظهر إلى الآن إذا ما كانت جزءاً من لعبة انتخابية، أم مناورات سياسية، ومعاودة انتخاب مشعل قد يطوي صفحة التشويش هذه لأنها تعكس انتصاراً لتيار الاعتدال في الحركة على تيار التشدد الذي يرفض أي مصالحة فلسطينية ويرفض أي شراكة سياسية مع أحد.

وربما يكون مشعل نفسه (الذي وقع مع الرئيس عباس على اتفاق مصالحة وحكومة انتقالية برئاسة عباس نفسه تحضيراً للانتخابات) يعرف، أيضاً، أن مصير هذه الاتفاقات الفشل؛ لأنه أعطى الغزيين حق الاعتراض على أي سياسة للحركة لانتلاءم مع رغباتهم، فيكسب بذلك صورة المعتدل لدى رؤساء عرب يرعون شؤون

«حماس» في الساحة الدولية (قطر)، ويكسب صورة المتحدي لدى منافسين إقليميين (إيران) ومنافسين يمثلونها داخل «حماس».

وعلى أي حال، فإن الرئيس محمود عباس لا يستطيع الموافقة على حضور قمة (اقترحت قطر انعقادها في مصر) يتنازل فيها عن شرعيته تحت أي اعتبار، كما لا يستطيع الرئيس الفلسطيني عزل الفلسطينيين عن مؤسسة الجامعة العربية وقمة الملوك والأمراء والرؤساء إذا تمكنت من مساعدته على تذليل بعض العقبات التي تعترض المصالحة، أي إقناع حركة حماس بالتوجه إلى إنهاء الانقسام والالتحاق بالمؤسسة الشرعية الفلسطينية شريكاً كاملاً في كل ما يتعلق بالمستقبل الفلسطيني لا مصادرة الشرعية الفلسطينية والمراوحة في المكان أو أخذها إلى أماكن ومواقف تدمر هذه الشرعية، فهي أعلى ما يملك الفلسطينيون اليوم في لحظات ضعف العرب على المستوى الرسمي.

ولهذا لا يجوز استبعاد معركة على الشرعية الفلسطينية امتداداً لنظرية «الهبوط الآمن للإسلام السياسي في الحكم» الأميركية، كما لا يجوز الخوف من هذه المعركة لصد أي محاولة من هذا النوع وتقوية الشرعية الفلسطينية لا إضعافها. ويأمل الفلسطينيون ألا يقع هوة وحواة الحكم السياسي الجديد في بعض الدول العربية في سقطات من هذا النوع، وألا تتحول القمة العربية المصغرة المقترحة في القاهرة التي دعا إليها أمير قطر من عون للفلسطينيين جميعاً

إلى قمة لـ «تشليح» الفلسطينيين شرعيتهم تحت أي حجة. ويعتقد الفلسطينيون أيضاً أن الأمير حمد أكثر ذكاء من الوقوع في لعبة كهذه. وهناك وشوشات عن محاولات أميركية لدمج حركة حماس بالنظام السياسي الفلسطيني عن طريق تركيا وقطر. وثمة معلومات تفيد بأن واشنطن طلبت من تركيا إقناع «حماس» بتلبية شروط الرباعية وفتح الباب أمامها لدخول النظام السياسي الفلسطيني ورفع المقاطعة عنها، وربما أغوت هذه الإشارات بعض قياديين «حماس» ليقرؤوا ويفسروا خطأ أن واشنطن تريد تغيير عباس بـ «حماس». تماماً مثلما تقرأ «حماس» خطأ أن دعم واشنطن لإحلال «الإخوان المسلمين» في مصر وتونس وليبيا محل نظم الرؤساء المخلوعين حسني مبارك ووزين العابدين بن علي ومعمر القذافي يعني إمكان تكرار ذلك في فلسطين من دون الانتباه إلى الثمن وموافقة «إخوان» مصر على عدم تهديد أمن إسرائيل من خلال الموافقة على اتفاقيات (كامب ديفيد) واحتواء وتدجين حركة حماس. ولا يحتاج المرء إلى كثير جهد كي يرى التوتر بين مصر وغزة، وكيف أن مصر تغلق «ثغرات في جدار الأمن القومي المصري» عن طريق إغلاق الأنفاق بين

رفح الفلسطينية وسيناء، على حساب «حماس»، قبل أن توفر بديلاً ملائماً لـ فك الحصار الإسرائيلي على الأفراد والسلع من وإلى غزة. وما يعيننا هنا كيف تنظر حركة حماس إلى هذه الإشارات وكيف تقرؤها، لا ما تفعله مصر دفاعاً عن أمنها. الخلاصة هي أن محاولات واشنطن تحريك العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين محكومة بفجوة عميقة من غياب الثقة بينهما، وفجوة واسعة في المواقف من التسوية، وهذه المسافة هي نفسها التي تفصل دولة الاحتلال عن دولة تحت الاحتلال. الفلسطينيون يعولون على كفاحهم وتمسكهم بحقوقهم في إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ عاصمتها القدس، وترفض إسرائيل عملياً هذا الحل، وتسعى إلى تأييد الاحتلال من دون تحمل كلفته أمنياً واقتصادياً ودبلوماسياً وفي الرأي العام الدولي، ولجسر هذه الفجوة يحتاج أي وسيط يعتبر أن لبلاده مصلحة في حرية الشعب الفلسطيني وتجسيد حريته في دولة مستقلة إلى إرادة قوية، فهل تتوافر لدى الرئيس أوباما ووزير خارجيته. الأفعال هي التي تبرهن على إن كانت لديهم هذه الإرادة فقط. والفلسطينيون ينتظرون أفعالاً فقد شعبوا أقوالاً.

## أسئلة العلاقة بين مصر وقطاع غزة في ضوء التحولات الإقليمية

### المشاركون

- الدكتور غازي حمد، وكيل وزارة الشؤون الخارجية في الحكومة المقالة
- الدكتور رياض العيلة، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الأزهر
- الدكتور عدنان أبو عامر، أستاذ القضية الفلسطينية في الجامعات في غزة
- مأمون سويدان: دبلوماسي وباحث وكاتب سياسي

### أدار الندوة: عاطف أبو سيف

ستدفع ثمن أخطاء «الإخوان» وليس ثمن أخطائها وحدها فقط. وهذا بدوره يفتح التحليل أوسع على التأثير الحقيقي وغير المتوقع للربيع العربي على الوضع الفلسطيني.

يتمحور السؤال الفلسطيني الأهم حقيقةً - في ظل هذا الصراع والنقاش - حول مصير قطاع غزة الذي تحكمه «حماس» منذ قرابة السنوات الست دون استعادة حقيقية للمصالحة. فثمة قلق كبير في أوساط الفلسطينيين من أن يتم رمي غزة في أحضان مصر - كما ترغب إسرائيل - وفق الحلول الإقليمية التي تحدث عنها (إيجور إيلند) قبل ذلك. والمؤلم ربما أن تعمل محاولات فكفكة

شكل حدث إطلاق النار على الجنود المصريين في رفح، العام الماضي، واتهام أطراف فلسطينية بالوقوف وراء الحادث نقطة فارقة في علاقة قطاع غزة بمصر. فالقطاع الذي ارتبط بعلاقات تاريخية مع مصر، صار فجأة مادة للنقد والاتهام. لكن يبدو من باب تسطيح الأشياء التسليم بهذا الأمر، فثمة ما هو مرتبط بالوضع المصري الداخلي والنقمة الشعبية على «الإخوان»، والربط بين «إخوان» غزة و«إخوان» مصر والمصالح المشتركة. وللمفارقة، فإن «حماس» التي وجدت في صعود «الإخوان» إلى الحكم نعمة لم تكن تتوقع سقوطها عليها من السماء، وجدت أنها

الأزمات الإنسانية على خلق واقع سياسي جديد تتحقق فيه دولة غزة.

لا يبدو الأمر بسيطاً، إذ إنه يصيب مستقبل النظام السياسي الفلسطيني وطبيعة الصراع مع العدو، حين يتم إخراج غزة من هذا الصراع. وعليه فإن ثمة حاجة للتفكير بعمق في سبيل عدم وقوع غزة في أي مشروع خارج الفكرة الوطنية كي لا تصبح غزة - التي كانت في لحظة تاريخية حاضنة فلسطين والفكرة الوطنية - فلسطين كلها. تحاول [سياسات](#) في ندوة هذا العدد أن تفكك واقع العلاقة بين مصر وغزة، في ظل سيطرة «حماس» على القطاع، وفي ضوء التطورات الإقليمية المتغيرة.

[سياسات](#) : سنناقش في هذه الجلسة علاقة مصر مع غزة، ولاسيما بعد حالة التوتر التي نشبت حول حادث رفح، وما إلى ذلك... ولكن ستكون هذه مدخلاً يفضي إلى نقاش أوسع حول وضع غزة في النظام السياسي وعلاقتها بمصر، خاصة بعد التطورات والتحويلات العربية الأخيرة، وحالة الانقسام السياسي الفلسطيني، وهي أمر أكبر من غزة، كونها تمس جوهر النظام السياسي الفلسطيني ومستقبله. لماذا هناك دائماً نقاش حول علاقة مصر بغزة؟

دكتور رياض: العلاقة التي تربط مصر بغزة علاقة قديمة وعريقة جداً منذ التاريخ القديم، وغزة كانت عبارة عن معبر لكل الغزوات التي

كانت تغزو العالم العربي، حتى إنها تربط القارات ببعضها، وبالتالي علاقة غزة بمصر علاقة ذات أبعاد مختلفة، خاصة بعد أن أصبحت غزة، في العام ١٩٤٨ بعد النكبة، جزءاً من إدارة الحاكم المصري المدني والإداري والعسكري إلى زمن وقوعها تحت الاحتلال في العام ١٩٦٧. استمرت هذه العلاقة المميزة طوال المراحل المختلفة. ومنذ ما قبل ثورة العام ١٩٥٢ وحتى الوقت الحالي ظلت هذه العلاقة مميزة وذات أهمية خاصة للطرفين. أيضاً مصر شريكة مع الشعب الفلسطيني في هذه العلاقة وفي التوجه السياسي الموجود، بصرف النظر عن الفترات التي كان يحكم فيها بعض الرؤساء المصريين بتوجهاتهم المختلفة، ولكن بعد عملية الاحتجاجات والانتفاضات والربيع العربي وسقوط نظام مبارك وتغيير النظام السياسي في مصر، أصبح هناك تقارب أوسع، خاصة عندما يكون هناك نظامان في المنطقة يحكمان من القارب والتوجه والمصدر نفسه: «الإخوان المسلمون». وبالتالي هناك عملياً سياسة مشتركة، إلا أنه بسبب الظروف السياسية الموجودة في داخل مصر ومن خلال التعارضات السياسية والحراك السياسي الموجود في مصر، أصبحت هناك قضايا صعبة، وخاصة قضية الأنفاق والتي تحكم العلاقة بين فلسطين ومصر بالإضافة إلى ذلك فإن الوضع السياسي الذي نشأ بعد العام ٢٠٠٧ والحصار الذي فرض على قطاع غزة، وهو ليس حصاراً اقتصادياً

لأننا نعلم أن مصر تقوم بدور سياسي ورئيس في قضية المصالحة.

وجهة نظري هي أن توافق الفكر والمرجعية السياسية والمصدر الحزبي المتمثل في «الإخوان» يجب أن يؤثر في دفع المصالحة كي تعود اللحمة وينتهي الانقسام والخلاف الموجود بين الفلسطينيين بشكل عام.

العلاقة مع مصر - على الرغم من ذلك - ما زالت متينة، وقد حضرت قبل فترة ندوة مع الدكتور الزهار والسفير ياسر عثمان (سفير مصر لدى السلطة) وتحدثا في هذه القضية، وأكد السفير المصري على العلاقات الأساسية، وحتى الدكتور الزهار أكد هذه العلاقات. وأعتقد أننا لا بد أن نؤكد هذه العلاقات، وأن نعمل على حل جميع القضايا والإشكالات الموجودة مع مصر، وأن تنتهي هذه المشاكل، فهي ليست بالبسيطة، وإنما كبيرة ومعقدة، وقد قرأنا في تقارير مختلفة وهناك تقرير أخير بصرف النظر عن مدى دقة هذه التقارير لأنها تظل تقارير صحافية وتقارير من مصدر معلوم والمصدر المعلوم لا نعرفه، والذي يقول إن هناك جنوداً مختطفين لا يزالون في قطاع غزة، أنا كنت في مؤتمر مراكش الأخير، وكان هناك بعض الإخوة المصريين، وسألوني عن من قتل الضباط في مصر، وهل هي «حماس» التي قتلتهم. للأسف في هذا النقاش يتم استبعاد لاعب أساسي وهو الإسرائيليون الذين كان لهم دور كبير في ذلك، وأعتقد أن هاتين القضيتين هما ما يشغلان الواقع المصري في هذه الفترة.

فقط بل هو حصار يشمل جميع الجوانب، والآن بعد أول انتخابات بمصر، وانتخاب أول رئيس مدني أصبحت العلاقة أفضل، ولكن المشكلة الأساسية التي شابت العلاقة بين مصر وحركة حماس في قطاع غزة كانت القضية الأمنية، وهي ذات أثر في أكثر من جانب. منها الفوضى التي حدثت في مصر واقتحام السجون والهروب منها، وكانت هناك مشاركة لـ «حماس» في ذلك بسبب وجود عدد من كوادر الحركة وقادتها العسكريين، على الرغم من أن ذلك العدد ليس بالكبير داخل السجون المصرية، وبالتالي فإن خروجهم بالطريقة التي خرجوا بها سبب مشاكل للنظام، وإن كان هذا ربما تم بتوافق «الإخوان» مع «حماس» في تلك اللحظة.

في تصوري أن المشاكل القديمة التي بدأت مع الانتفاضات والاحتجاجات في مصر وأيضاً ما يطلق عليه الربيع العربي ما زالت موجودة وخاصة تداعيات مقتل الجنود المصريين في رفح، والخطف المتكرر للجنود المصريين الذين حتى الآن لا يزال بعضهم - ومنهم ضباط مختطفون - مجهول جهة الاختطاف ومكانه.

من هنا بدأت الاتهامات المتبادلة من طرف إلى طرف آخر والنفي المضاد.

في تصوري، من المفترض بهذه العلاقة المتينة بين الشعب الفلسطيني وخاصةً في قطاع غزة والشعب المصري ألا تجعل هذه الشوائب تؤثر كثيراً - على الرغم من هذه الشوائب (وأنا أعتقد أنها شوائب) - على الواقع السياسي الموجود؛

سياسات : دكتور عدنان، قضية حادثته رفح شكّلت الأساس في توتير علاقة «حماس» مع المصريين، وحالة من هجوم الإعلام المصري كله على الشعب الفلسطيني، وتعرض الطلبة بالطبع لبعض المضايقات، فكيف يمكن النظر إلى هذا الحادث وتأثيره على العلاقات المصرية الفلسطينية؟

دكتور عدنان: من المهم الرجوع إلى التاريخ ولو قليلاً، مع بداية الثورة المصرية وكيف كان هناك نوع من الرغبة الفلسطينية في أن يكون لتحول مصر الداخلي أثر إيجابي على الوضع في غزة، وهذا كان واضحاً، على اعتبار أن الإشكال المصري، وهنا أقصد الرسمي، لم يكن يستعدي «حماس» كحركة على الرغم من فكرها القائم ضمن أيديولوجية «الإخوان»، ولكن كان له موقف سلبي من عموم الفلسطينيين بشكل عام، وكان التعامل المصري الرسمي وخصوصاً في الجانب الأمني تعاملاً تعلقه طبقة من الاستعلاء والرفض والملاحقات وهكذا، وبالتالي فإن الفلسطينيين في غزة أملوا أن يحدث هذا التحول في النظام تغيرات إيجابية لصالحهم. وهذا لم يرق لأطراف كثيرة؟

سياسات : تقصد في مصر؟!

عدنان أبو عامر: بالتأكيد نعم، منهم من لا يزال في السلطة في مصر من النظام السابق من بعض خصوم الإسلاميين، وبالتالي الإشكال الذي حصل

هو أن الفلسطينيين شعروا من حيث لا يريدون أنهم جزء من هذا الخلاف الداخلي المصري، لم يريدوا هذا لأنفسهم إطلاقاً، وبالتالي أصبحوا جزءاً من إشكالية سلبية داخلية حزبية ودستورية. انعكس هذا بدوره سلباً على الفلسطينيين. ولعلنا لن نبالغ حين نقول إن معاناة الفلسطينيين هي بالمستوى نفسه الذي يعانيه المصريون من ألم ومعاناة بسبب أوضاعهم الداخلية.

الآن أين مسؤولية الفلسطينيين في مجزرة رفح الأخيرة؟ لا أظن بأي حال من الأحوال أن أي إنسان سياسي عاقل يمكن له مجرد أن يفكر في هذا الموضوع. هل تكون هناك أياد فلسطينية خفية في هذا الموضوع؟ إطلاقاً، على اعتبارات كثيرة مهمة منها ما هو أخلاقي سياسي ديني وطني مصلحي، وهناك اعتبار أهم وهو علاقة «حماس»، صاحبة القرار في غزة.

كانت «حماس» تعيش حالة عداً مستحکم مع النظام السابق وتعرضت لمضايقات كاملة ولم يصل بها الحد إلى مجرد التفكير في أن تستهدف جنوداً مصريين، فكيف الآن والحكام الحاليون هم أبأوهم الشرعيون إن صح التعبير، وبالتالي هم معنيون أكثر من أي طرف آخر أن يمنحوا الرئيس الجديد في مصر وهو «إخواني» من الإسلاميين أكبر فرصة ممكنة من الأريحية الأمنية والسياسية الداخلية، وبالتالي من المهم أن نشير إلى مسؤوليات أخرى في هذا الجانب إقليمية إسرائيلية مصرية داخلية، وكل هذا الأمر متاح وليس مطروحاً كما جرت العادة في أن

يتحمل الضحية مسؤولية عمل لم يقم به كما هو الحال بيننا وبين إسرائيل. الفلسطينيون في غزة خصوصاً وفي الأراضي الفلسطينية عموماً ليس عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم عن أمر لم يرتكبه إطلاقاً، وبالتالي ترافق هذا الأمر بالتزام مع ضغط إعلامي وضخ دعائي غير مسبوق لمعاداة الفلسطينيين عموماً وأبناء غزة خصوصاً، وأنا أظن أن هذا له اعتبارات مصرية داخلية أكثر من كونه مجرد اعتبارات فلسطينية، الفلسطينيون دخلوا اللعبة المصرية الداخلية فقط كأداة استخدامية من قبل خصوم النظام الحالي ومرسي وجماعته في مصر يتهمون بأنهم يعطون «حماس» رعاية واهتماماً أكبر، أو أنهم فلسطينيون أكثر من الفلسطينيين. قد تكون «حماس» لم تحسن التقدير جيداً، وقد يكون النظام الجديد في مصر قد تعامل بمنطق أيديولوجي وفكري وليس بمنطق دولي ودستوري رسمي، أي أنه في الوقت الذي كان فيه قادة «حماس» في مصر يطاردون ويهانون ويلاحقون على المعابر والطرق، فجأة بين عشية وضحاها فتحت لهم قصور رئاسة مصر، هذا التحول لم يكن سهلاً على خصوم النظام أن يستوعبوه دفعةً واحدةً.

في المقابل، ربما فات الأمر «حماس» لاحقاً، لكن لا يزال هناك أمر، وهو أن «الإخوان» ما زالت لديهم سنتان تقريباً لحكم مصر ولدى «حماس» أريحية أمنية وسياسية في إجراء اللقاءات والتنقلات على مدار الساعة. وربما لم تسعف «حماس» نفسها في أن تجري شبكة

علاقات واسعة مع كل أطراف الشعب المصري، وأبقت علاقاتها الحصرية فقط مع «الإخوان» والسلفيين والإسلاميين عموماً. وأظن أن «حماس» استتركت هذا الخطأ الذي وقع من طرفها وحاولت تجاوز هذه الهزة من هنات العمل السياسي وليس بالضرورة لاعتبارات تخص «حماس» وحدها، ولكن لأنها شعرت بأن التبعات السلبية الملقاة عليها من جراء هذا الموضوع تضر بكل الفلسطينيين.

وفي بعض اللقاءات الداخلية، شعرت «حماس» بأن فوز الإسلاميين في مصر قد تحول من نذر لها إلى عبء عليها. الصورة السابقة، وهذه من المفارقات القدرية الغريبة، أن «حماس» كانت تنال في ظل النظام السابق جزءاً من العداء المستحکم على مختلف المجالات السياسية والأمنية والميدانية، وفي الوقت نفسه كان لدى «حماس» اطمئنان وثقة داخلية ولديها رصيد شعبي عرّ نظيره سواء من كونها حركة مقاومة وحركة تحرر وطني فلسطيني ضد إسرائيل أو لكونها الابن الشرعي للإخوان المسلمين ذات النفوذ الشعبي الكبير في مصر، مفارقة القدر الآن أنها باتت تحظى باحتضان ورعاية رسمية بصورة واضحة من الرئاسة وأحياناً من جهاز المخابرات، لكنها في الوقت نفسه قد تكون شعبيتها الجارفة وجماهيريتها الكبرى أصيبت ببعض الخدوش والشروخ، ما انعكس سلباً علينا وانعكست شعبية «الإخوان» عليها كونها بنت «الإخوان». وحتى من مبدأ أن العيار الذي لا يصيب يسبب الضجيج

سياسية. القصة بالأساس هي جزء من الحرب ضد «الإخوان» وضد نظام الحكم في مصر، وبالتالي اعتبروا أن هذه نقطة يمكن اللعب بها أمام العالم، ويقولون إن مرسي يقوم بتمييز علاقته مع «حماس» ويفتح الطريق أمامهم وهو لا يفعل شيئاً تجاه الأنفاق ويغض عينيه عن أمور كثيرة مثل قتل الجنود المصريين، ويتمسكون بهذه الأمور كنقاط ضعف؛ نظراً لوجود الكثير من التراكمات، حتى في أوساط بعض المثقفين، وأنا أستغرب من بعض الناس الذين أتحدث معهم في ذلك. صديق من مركز دراسات النيل، سألني خلال زيارتي الأخيرة للقاهرة، فقلت له: إنني أريد دليلاً واحداً على الادعاءات التي ترمونها بها، وأيضاً لا يوجد مستوى أمني ولا رسمي ولا حزبي صرح بصحة هذه الادعاءات. وقال لي إن «حماس» هي التي أخرجت المجرمين من السجون وهي التي قامت بالقنص وهي التي قتلت شباب الألتراس الأهلاوي في بورسعيد وهي التي قتلت الجيش، فقلت له: ما هي مصلحة «حماس» من كل هذا؟ قال لا أعلم. أنا أرى أن كل هذا خلق جواً يهدف إلى تقويض «الإخوان المسلمين» في مصر وتقويض حركة «حماس» بالتالي.

المصريون لديهم قضايا مركزية ينشغلون بها، في موضوع الجنود وربط «حماس» بها، وأنا أستغرب أنه على مدار أكثر من سنة من التحقيق في هذا الموضوع لم يتضح الأمر. على الرغم من أن هذا الموضوع ليس معقداً لتلك الدرجة؛ لأن الجثث موجودة والأسلحة موجودة كما أن خط

والإزعاج، فإن مجرد بث تقارير دعائية داخلية عن مسؤولية أو تورط أو تسهيل مرور من الأنفاق لبعض المسلحين قد أصاب «حماس» ببعض الإشكاليات الإعلامية والدعائية. ولعل «حماس» ستحاول في قادم الأيام استدراك هذا الموضوع سواء على صعيد التواصل مع التيارات المصرية الداخلية أو فتح غزوة أمام قطاعات مصرية للوصول إليها والتواصل معها رسمياً وشعبياً.

سببها : أريد أن أسألك، إلى أين وصلت قضية رفح، دكتور غازي؟ لأنه كما تحدثنا هي نقطة تفجير لعلاقة مصر بـ «حماس» وغزة بالأحرى مع مصر؟

غازي حمد: أعتقد أنه في سياق التراكمات التي تلتقط على مسار العلاقة بين غزة ومصر، هناك تراكمات موجودة لدى بعض الأطراف، لكن أعتقد أن المعضلة في موضوع دخول «حماس» في الصراع، هي أن «حماس» جزء من «الإخوان»، ويتحامل المصريون على «حماس»؛ لأنها جزء من «الإخوان»، وأن العلاقة بين «حماس» و«الإخوان» هي علاقة فكرية متبادلة. وعلى الرغم من أن بعضهم حذر من أنه لا يريد تخريب العلاقة مع «حماس»، لكنه لا ينكر ذلك، وأنا أتصور أن هذه هي الإشكالية. أنا أرى أن ما يحدث جزء من محاولة تقويض هذه العلاقة بشكل جذري من خلال الضغط الهائل الذي يمارس، وأعتقد أن هذا ضغط مبرمج ضمن رؤية شاملة. دعني أقل إن وراء هذا جهات أمنية أكثر من كونها جهات

المسلمين، ولذلك أصبح هناك انتباه لهذا الوضع، فقد ذهب الدكتور موسى أبو مرزوق إلى مصر وأجرى عدة لقاءات منها لقاء مع حمدين صباحي، وأجرى جهوداً واتصالات مع جهات أخرى كثيرة. النقطة الثانية هي أن البعض اعتقد أنه مع صعود «الإخوان» فإن طبيعة الموازين قد تغيرت... وبنى على ذلك طموحات جعلت الآخرين يأخذون الصورة السلبية والعكسية تماماً، فالناس ربطت علاقة مرسي بعلاقة «الإخوان» في مصر، وهذه، أيضاً، من السلبيات التي أعتقد أنه كان من الممكن التعامل معها بطريقة أفضل بحيث يكون فيها نوع من التروي ونوع من طريقة رسم العلاقة يبعثنا عن بعض الشبهات. لم تكن حقيقة لدى «حماس» سياسة عامة مدروسة بقدر ما كانت حالة تأمل وحالة «عشم» أن «حماس» لا تجد النظام الذي كان يفرض عليها الحصار، وفجأة أتى نظام فتح لها الباب قليلاً، ومرسي قام باستقبال إسماعيل هنية، وتم تخفيف بعض القيود على قادة «حماس»، وكل هذا دفع الناس إلى أن تندفع إلى قول ذلك، وهذا أحد الأخطاء الموجودة، ولذلك كان تفكير الحركة في أنه يجب عليها أن تفتح علاقات مع الكل وأن توسع الدائرة مع الكل وأن تحاول أن تغير الصورة النمطية؛ لأنه من الممكن أن يتغير «الإخوان» ويمسك غيرهم زمام السلطة بمصر وتتغير كل الصورة لذلك لا بد من أن نغير هذه القاعدة.

سياسات : دكتور رياض عرج على قضية الأنفاق، وكذلك الدكتور عدنان، أحد أهم الهواجس المصرية

السير معروف، وقد قلنا لهم إننا على استعداد لتزويدكم بكل المعلومات اللازمة التي تساعد في الكشف عن ملابسات هذا الحادث، ولكن لا أعلم هل المقصود هو أن يظل الأمر طي النسيان ولا يذكر؟ لأنه من غير المعقول لدولة عظيمة مثل مصر التي لديها أجهزة استخبارات قوية وكبيرة ولديها إمكانيات هائلة ألا تستطيع حل هذه القضية لأن المنفذين قاموا باستخدام سيارات لها لوحات تسجيل وعليها أعلام. لا أريد أن أقول إنها معضلة كبيرة ولكن باستطاعتك معرفة المنفذ، وباب الغموض في هذه الجزرة فتح مجالاً للأسئلة الكثيرة أن تطرح، فقاموا بإدخال غزة و«حماس» وقوى سياسية أخرى بالموضوع وهذه جزء من الحرب الداخلية المصرية الموجودة.

سياسات : أخذ على «حماس» أنها حصرت علاقاتها مع «الإخوان»، كما يؤخذ على الفلسطينيين عامةً أن من في السلطة في فلسطين يربط علاقاته مع النظام السياسي، كالسلطة الوطنية الفلسطينية وعلاقتها مع مبارك، وكأنه يجب علينا كفلسطينيين أن نكون دائماً مع النظام الرسمي، وهذا أحد أوجه القصور في القضية الفلسطينية.

غازي حمد: هذه أحد أخطائنا بالتأكيد، لكنها جاءت ربما في سياق العلاقة التاريخية الطويلة، وبالذات لأن مصر وغزة ترتبطان بعلاقات موجودة دائماً، وأنا أعتقد أن هناك خطأ يشاع في الإعلام وهو أن علاقة «حماس» بمصر قاصرة فقط على «الإخوان»

تجاه غزة هو الهاجس الأمني بالأساس، خاصةً أن سيناء خاصة مصر الضعيفة كون سيناء معقل ما يسمى المجموعات المسلحة وهي حتى معقل التجارة السوداء وما إلى ذلك، وأن سيناء ترتبط بغزة عبر ممرات حرة غير خاضعة للرقابة، كيف تحدد هذه العلاقة بمركبها الاقتصادي والأمني علاقة مصر مع قطاع غزة؟ وهي علاقة مركبة.

## حماس تعمل لصالح حلفاء افتراضيين

مأمون سويدان: هي ليست علاقة مركبة فقط، هي معقدة أيضاً، مثلما تفضلت فإن منطقة سيناء لا تربط غزة بمصر فقط ولكن تربطها بإفريقيا، وسيناء أصبحت عملياً ممرًا بين غزة والسودان، وسيناء هي حلقة الوصل ومعظم عمليات التهريب حسب التقارير المنشورة هي من السودان مباشرة وبطرق برية. مشكلة سيناء أنها مقتل مصر ونقطة ضعف الإدارة المصرية، وكما تعلم فإن سيناء واسعة وكبيرة جداً وعدد سكانها محدود جداً، حتى أن الدولة المصرية لديها هواجس من طبيعة السكان لدرجة أنه غير مفروض عليهم التجنيد، وبحكم اتفاقية (كامب ديفيد) فإن سيناء مصنفة إلى ثلاث مناطق، كما حصل معنا في (أوسلو)، هناك مناطق السيطرة الأمنية والعسكرية معدومة فيها، في إحدى المرات كنت أحضر محاضرةً كان يلقبها عميد في أمن الدولة المصري في فرنسا قال فيها إن منطقة واحدة في سيناء وهي «جبل

الحلال» تحتاج إلى ١٠٠ ألف عسكري لتأمينها، ومن المهم الإشارة إلى موضوع اتفاقية (كامب ديفيد) التي لم تفرز قوات دولية في سيناء، وطبيعة القوات الموجودة هي قوات متعددة الجنسيات تقودها الولايات المتحدة الأميركية، الوجود الأميركي في سيناء وجود أمني وليس عسكرياً وهو في مواقع محددة، وعملياً نحن نتحدث عن منطقة يمكن أن نطلق عليها أنها «ساقطة أمنياً» والحكم المصري فيها ضعيف، الآن في ظل وجود ما أراه إدارتين في مصر، وهما إدارة مدنية ممثلة بالرئيس وإدارة عسكرية ممثلة بالجيش والمخابرات، وكل طرف من الطرفين يحاول أن يفرض إرادته على الآخر، وهناك صراع إرادات واضح وضوحاً جلياً في هذا الخلاف، كل هذه الحالة المعقدة في مصر انعكست سلباً علينا في غزة. أخطأ إخواننا في «حماس» في غزة عندما اختزلوا علاقتهم بـ«الإخوان»، وكان هذا خطأً إستراتيجياً وقصوراً في الرؤية، لم يكن المعيار مدى علاقتهم بالقضية ومدى دعمهم للقضية، توجد هناك أحزاب ليبرالية وأحزاب شيوعية وأحزاب ناصرية أكثر قرباً لنا كفلسطينيين من الأحزاب الدينية من السلفيين ومن «الإخوان»، وهذه حقيقة، وقامت هذه الأحزاب غير الدينية بمساندتنا ولهم مواقف تاريخية معنا ولا يزالون حتى الآن. نحن بدأنا بفقدانهم بسبب حماقة أو قصور الرؤية عند إخواننا في حركة حماس، هذا الخطأ الإستراتيجي ندفع ثمنه الآن، فشرائح واسعة من المجتمع المصري أصبحت تستجيب

للدعاية المعادية، وهذه الدعاية المعادية تجد من يغذيها ويتغذى عليها، الإسرائيليون يقومون عملياً بتغذية هذا العداء ويتغذون عليه، يجب الانتباه هنا والتركيز على أنه من غير المسموح بالطلق أن يتم التعاطي بسهولة وبساطة مع ما يجري. هناك شرائح واسعة داخل المجتمع المصري في وقت سابق طالبت بتغيير وجه الدولة وشخصية الدولة وإلغاء كلمة عربية من اسم مصر، ويعتبرون أن مصر أصولها فرعونية وليست عربية ولا يوجد ما يربطهم بالعالم العربي، هذا التيار يتغذى على هذا الخلاف وفرصته أن ينمو لأن الشعب المصري بطبيعته شعب عاطفي وشعب بسيط ويتأثر بالإعلام فنرى أن مقالاً في صحيفة يؤثر فيه ويغير كل سلوكه وبرنامج على فضائية يؤثر في الرأي العام المصري ويقلب مزاجه وهذه مسألة خطيرة يجب الانتباه إليها.

أمنياً يخلق كل هذا لدينا أزمة ليست سياسية فقط بل أمنية واقتصادية وينعّص علينا في كل مجالات حياتنا، علاقتنا بمصر غير عادية وغير تقليدية ومفروضة علينا بحكم التاريخ وحكم الدين وعلى الأقل لا يمكن التنصل منها، لا من طرف المصريين ولا من طرفنا، أنا أقول لك الآن إن الخلل والضعف الأمني يعطي فرصة لأعدائنا أن يسطادوا بالماء العكر، أنا أقولها بكل صراحة إن لدينا مجموعات تعمل، وكلنا يعلم هذا الكلام، ياتمر بأمر المجاهد ويعتقد أن الأمر يأتي إليه من أفغانستان ومن لبنان وتحركه أجهزة مخابرات إسرائيلية وهو لا يعلم أنه عميل بطريقة غير

مباشرة، وهذه ثغرة لدى «حماس» في الأمن. يجب أن ننبه إخواننا في حركة حماس أن هذه المجموعات يمكن أن تصب الزيت على النار، يمكن لهذه المجموعات أن تمارس سلوكاً خطراً يزيد من تعكير العلاقة ويزيد من حالة الاحتقان الموجودة، فالمسألة مرشحة، أيضاً، للتأزم أكثر وأكثر بحكم وجود أدوات إسرائيلية قوية جزء منها يعمل بشكل مباشر وجزء منها يعمل بشكل غير مباشر، أما بخصوص الاقتصاد فـ«حماس» كما تحدث الدكتور عدنان هي في مأزق حقيقي، «حماس» كانت في عهد حسني مبارك لم يكن همها وهدفها الإستراتيجي إلا فتح معبر رفح، لا يخلو شهر من مسيرة ومن اعتصام... ولكن اليوم نراهم عاجزين عن أي تصرف، وهذا يثبت أن «حماس» لم يكن هدفها الإستراتيجي مصلحة الشعب الفلسطيني، فالأنفاق ما زالت تغلق والمعبر على حاله لم يتغير، لم نر موقفاً واحداً أو حتى اعتصاماً، إذن هل هذا السلوك له علاقة بمصلحة الشعب الفلسطيني؟ السبب أن «حماس» تعمل لصالح حلفاء افتراضيين، وفي النهاية من الممكن أن لا يكونوا حلفاءها، من الممكن أن يقدموا تنازلات على حساب الشعب الفلسطيني.

عدنان أبو عامر: حتى لا نحمل كفلسطينيين عموماً فوق ما نطبق، المنطقة الأمنية والخصر الرخو والضعيف في سيناء يجب بأي حال من الأحوال لا تاريخياً ولا ذاتياً ولا موضوعياً أن تحمل غزة مسؤوليتها، الدولة المصرية تركت ٦٠

طاولة الخلاف الداخلي، وهنا ليس أفضل من وجبة غزّة كأنها مهددة الأمن القومي المصري، علماً أن غزّة تاريخياً - كما تفضل الدكتور رياض - كانت هي بوابة مصر الشرقية، كما سيناء بوابتها الجنوبية، لذلك ما يحدث في مصر من إشكاليات داخلية يلقي بآثاره السلبية على الفلسطينيين في غزّة، وهم أحرص من الطرف الآخر على هذا، خاصةً مع وجود حالة من الانسجام الفكري والأيدولوجي بين صانع القرار في غزّة وصانع القرار في القاهرة، كذلك كلاهما يريد أمنًا مستقرًا في القاهرة وغزّة، ولكن الأزمة تصيب الوضع السياسي في المنطقة برمتها.

علاقة مصر بغزّة كما يقولون علاقة واجبة واضطرابية. ما يثار الآن في الإعلام المصري هو موضوع الأنفاق مثلاً، قضية البنزين والسلع الأساسية التي تذهب إلى غزّة، وهذا أمر من وجهة نظر السلطة الحاكمة في غزّة والمتمثلة بحركة حماس اضطرابي بحكم الحصار وعدم وجود منافذ برية وما إلى ذلك. كيف يمكن النظر إلى مستقبل هذه العلاقة في ظل محاولة البحث عن مخرج؟ وما هي الحلول التي ستتم إما طلاق مطلق أو زواج كاثوليكي؟

## تداعيات الانقسام

**رياض العيلة:** في تصوري، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن هناك قضية مهمة وأساسية، وهي قضية الانقسام الفلسطيني، وهي عنصر أساسي في الواقع السياسي الموجود سواء أكان في مصر

ألف كيلو متر مربع فارغة هكذا لتعبث بها كل أجهزة استخبارات العالم لصالح إسرائيل، ما يفصل سيناء عن إيلات لا شيء هذا أولاً، ثانياً الأمن الإسرائيلي يسمح سيناء يومياً على مدار ٢٤ ساعة عن طريق الأقمار الصناعية، بالأمس الجمعة أقلت مصر القبض على سفينة محملة بالأسلحة آتية من إسرائيل إلى دولة إفريقية قد تكون جنوب السودان ما لم يكشف أكثر من ذلك، وأظن أن المخابرات المصرية لديها من المعلومات ما لا تفصح عنه لاعتبارات أمنية منها علاقاتها مع إسرائيل وأميركا. النقطة الثانية، وأخشى هنا أن يعاد توريط الفلسطينيين من جديد في ملف مصر الداخلي كما حصل في لبنان في الحرب الأهلية، الفلسطينيون كانوا لاجئين في لبنان وكانوا حركة تحرر وطني لا علاقة لها بالأمن الداخلي اللبناني، لكن بصورة أو بأخرى تورطوا بها وأصبح الفلسطيني أيامها وبعد ثلاثين عاماً من حركة التحرر وحتى اليوم لا يصرح بهويته الفلسطينية في داخل بيروت. هل ستتم استعادة التاريخ من جديد في الحالة المصرية؟

أظن هنا أنه إلى جانب المسؤولية الذاتية الفلسطينية ونحن لا نمثل شيئاً بالنسبة إلى مصر لأن هناك حالة من «فجور في الخصومة» السياسية في داخل مصر، وكل من له علاقة بخلاف مصر الداخلي من إسلاميين مع القوى الأخرى الليبرالية والقومية والناصرية والعلمانية واليسارية، يتم استجلاب كل من لهم علاقة بالخصومة السياسية وإحضاره ووضعه على

تتغذى من خلال الأنفاق ومن خلال قطاع غزة، وبالتالي لا تنتهي هذه القضية عملياً إلا بإنهاء القضية الكبرى وهي الانقسام الفلسطيني، بالتالي أرى أن وضعنا عملياً في مصر سيستمر إلى أن تنتهي القضية الأساسية والجوهرية وطبعاً الموقف الفلسطيني الموجود هنا هو، وإن كان موقفاً دفاعياً وداعماً للسلطة التنفيذية في مصر لأنها تمثل «الإخوان المسلمين»، لا ينتهي إلا بانتهاء التوافق. أرى أنه إذا لم تلعب مصر دوراً جوهرياً وأساسياً في إنهاء الانقسام الفلسطيني والضغط على «حماس»، كونها في الاتجاه السياسي نفسه، بل إن «الإخوان» في غزة هم جزء من «الإخوان» في مصر وليست القضية حليفاً، بل جزء مكمل للآخر، لذلك لا بد لمصر من أن تركز جهودها على قضية أساسية وهي قضية المصالحة لإنهائها، وبالتالي أجد أن الوضع الموجود لدينا خاصة فيما يتعلق بالأنفاق وإن كان يومياً يتم إغلاق بعض منها بوساطة الجيش باستثناء بعض الأنفاق المراقبة والمسيطر عليها من الطرف الآخر وهو الطرف المصري، وهي متروكة لأن البنزين ومختلف السلع لا تزال تدخل كما السابق بمعرفة المخابرات ومعرفة القوات المسلحة المصرية بكل تفاصيل ما يحدث فيها باستثناء الأنفاق الموجودة في الأطراف والتي تشكل الخطر الحقيقي بالنسبة لأمن مصر، وأتصور أن كل هذه الأنفاق يجب أن تبادر الحكومة وحركة «حماس» في قطاع غزة لإغلاقها؛ لأنها ما دامت تشكل خطراً على الأمن القومي المصري، وفي المقابل ترك الأنفاق التي

خصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أم في قطاع غزة وأوضاع السلطة الوطنية بشكل عام، وبالتالي عملياً فإن البديل للأنفاق هو الطرق الرسمية، والآن الطرق الرسمية لا يمكن أن تتم إلا من خلال إنهاء الانقسام، إن استمرارية الأنفاق تشكل بالنسبة إلى المصريين خطراً أمنياً، إلى جانب القضية الإنسانية والغذائية... وأنا أتذكر في فترة حكم مبارك عندما دخل ما يزيد على سبعمائة ألف مواطن غزي إلى سيناء حين قاموا بتفجير الجدار كان رد مبارك حينها أن لديهم حصاراً فدعوهم، ولكن لا تدعوهم يدخلون القاهرة، دعوهم حتى سيناء، وكانوا يصرفون النظر عن عملية دخول السلع عبر الأنفاق، الآن بعد أن أصبح هناك توافق في الرؤية السياسية بين الحاكم في مصر والحاكم في قطاع غزة يجب أن نجد مخرجاً، في تصوري لن يتم هذا المخرج إلا بإنهاء عملية المصالحة وإنهاء الانقسام وبالتالي عودة اللحم الفلسطينية حتى تشكيل حكومة كما تم الاتفاق عليه في القاهرة وبالتالي تبدأ المسيرة. وتصوري أنه بخصوص المعابر في تلك الفترة لن يكون هناك مبرر للحكومة المصرية والرئاسة وحتى للقوات المسلحة الموجودة في مصر ألا يكون هناك معابر شرعية ورسمية وتنتهي عملية الأنفاق، بالأمس قال المصريون إنهم ألقوا القبض على شخصين عبرا من خلال الأنفاق، وأحدهم مطلوب أمنياً لمصر، هم يعتقدون أن كل ما يدخل سيناء والتنسيق الموجود مع المجموعات الموجودة في سيناء من مجموعات القاعدة والسلفية... هي

عملياً أن إعادة ترتيب العلاقة مع مصر تقتضي تعزيز حالة غزة، ما هو مطروح من ترتيبات كما تحدث الدكتور رياض، دعونا ننظر إلى جذر المشكلة. الأنفاق هي نتيجة للحصار الموجود ولأن الانقسام موجود ولأن الأمر هكذا لا يمكن حل مشكلة الأنفاق.

**مأمون سويدان:** أريد أن أعلق على هذا الموضوع، في العام ٢٠٠٥ عندما أقدمت إسرائيل على الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة أو كما أسموها عملية «فك الارتباط» قال شارون بالحرف الواحد: إن هذه الخطوة ستشكل ضربة قاسية للفلسطينيين، وكنا نعلم جيداً ما الذي يريده شارون، الإسرائيليون بدؤوا حملةً سياسيةً ودبلوماسيةً على مستوى العالم لإقناع العالم بأنهم خرجوا من غزة وأخلوا مسؤولياتهم عن غزة، في حين أننا دخلنا في معركة سياسية كبرى مع الإسرائيليين، والحمد لله نجحنا في أن نقنع العالم بأن الإسرائيليين لم ينسحبوا من غزة، وأن الانسحاب تكتيكي وشكلي، وأن هذا الانسحاب لا يعني بالمطلق ولا بأي حال من الأحوال أن إسرائيل أخلت مسؤولياتها بموجب القانون الدولي ولا بحكم اتفاقيات جنيف ولا ولا، وأن إسرائيل ما زالت قوة احتلال قائمة. لماذا تصر «حماس» منذ العام ٢٠٠٦ ومنذ فوزها بالانتخابات تحديداً على أن تخلق نوعاً من القيادة لنفسها والاستقلالية في غزة؟ ويخدم من هذا الكلام؟ هذا الكلام خطير ويضر بالقضية الفلسطينية، أنا أشعر

تدخل منها السلع الأساسية حتى يتم فتح معابر شرعية فوق الأرض وليس تحتها. بالتالي أجد على الرغم من الوضع السياسي الأمني الموجود في سيناء وهو محكوم باتفاقيات (كامب ديفيد)، لأن هذه الاتفاقيات حددت أن سيناء أرض مجردة من السلاح، وبالتالي عملية تجريفها من السلاح والمراقبة الأميركية والأوروبية إلى جانب المراقبة الإسرائيلية والتي ستستمر، وإسرائيل لها دور أساسي وكبير في إبقاء هذا الوضع القائم الذي نعيشه سواء في مصر أو في غزة؛ لأن استمراره مصلحة إسرائيلية. إسرائيل تسعى إلى عدم إيجاد مصالحة، واستمرار الانقسام، وبالتالي تستطيع أن تضيع القضية الفلسطينية، وتضيع كل الأهداف الفلسطينية من خلال أن ينتبه الفلسطينيون إلى كيفية إنهاء الانقسام وترك تهويد القدس ومصادرة الأراضي والاستيطان وحتى قضية اللاجئين. وكالة الغوث تقوم كل يوم بتقليص مساعداتها ولا حياة لمن تنادي. في تصوري أن القائمين على إدارة شؤون قطاع غزة يجب عليهم أن يستوعبوا قضية أساسية وهي أن المصلحة الفلسطينية العامة أهم من المصلحة الحزبية الخاصة والضيقة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى ضياع القضية الفلسطينية.

**سويدان:** بالمراقبة الخارجية، ما يقدم من أطروحات كبديل عن الأنفاق يقول المراقبون إنه يعزز الانقسام، كإنشاء منطقة تجارة حرة أو فتح المعابر مع مصر بشكل كامل، وهذا يعني

إعادة ترتيب العلاقة مع مصر، وليس إعادة ترتيب العلاقة مع الضفة.

### مشروع سلخ غزة يحدث واقعياً

عدنان أبو عامر: أحب الإشارة والتعليق على ما ورد قبل قليل. لن أضيف جديداً إذا قلت إن الأنفاق وجدت بسبب الحصار، فهذا الكلام مفروغ منه، والمطالبة بإغلاق الأنفاق لتفويت الفرصة على مصر لن تحل المشكلة، ذلك أن القوى العسكرية المسلحة لن تفشل في أن تجد بديلاً لهذا الموضوع، حدود قطاع غزة عملياً مع مصر هي ١٢ كيلو متراً، وبالتالي فإن المنطقة التي توجد فيها الأنفاق صغيرة جداً. ما تفضل به الدكتور رياض عن موضوع إنهاء الانقسام، أظن أنه مطلب منطقي وحقيقي، ولكنه يقترب من التفكير الرغائبي والأمني، السؤال أخطر، وهو ماذا لو بقي الانقسام إلى ما لا نهاية؟ ماذا لو أن هذه المصالحة لم تنجح؟ وهذا واضح، فلدينا مشوار كبير في المصالحة، لا بد من إيجاد بدائل ميدانية، نحن انتقلنا كما انتقل معنا الإسرائيليون منذ ٢٠٠٥ من حالة إنهاء الصراع إلى حالة إدارة الصراع، نحن كفلسطينيين للأسف سنغادر مرحلة إنهاء الانقسام، لأنه ليست لدينا إرادة في هذا الموضوع كـ «فتح» و «حماس»، إلى حالة إدارة الانقسام، وهذا الأمر واضح بالنسبة للصحة والتعليم. موضوع الأنفاق والمنطقة التجارية الحرة وتعزيز حالة غزة وإدارة الانقسام، هناك سبب سياسي يستهدف كل هذا

بأن «حماس» لا يزال لديها قصور في الرؤية وتختزل القضية الفلسطينية في مسائل صغيرة على حساب القضايا الإستراتيجية للقضية الفلسطينية، أنا أحذر من كل هذه الأطروحات التي تسعى «حماس» من خلالها إلى حل قضايا صغيرة تسهّل عملية حكمها غزة على حساب القضايا الإستراتيجية للشعب الفلسطيني، وهذا عملياً تكريس للانقسام وترسيخ له، الأطروحات التي تتعاطى معها «حماس» بجدية والتي لا تخجل حتى من المطالبة بها عملياً تريخ الإسرائيليين، وهذا ما يتمناه الإسرائيليون ويحلمون به، وهو سلخ غزة بالكامل عن الضفة الغربية، أهم إنجاز حققناه وفرضناه على الإسرائيليين في اتفاقية أوسلو هو أن يوقعوا على مبدأ الوحدة الجغرافية بين غزة والضفة بما فيها القدس، «حماس» الآن تقوم بضربه من المضمون وتحلل لإسرائيل التوصل من التزاماتها ليس فقط وفق القانون الدولي، بل حتى وفق الاتفاقيات التي وقعناها مع إسرائيل، هذه مسألة خطيرة يجب الانتباه إليها ويجب أن يعي إخواننا في حركة حماس أن ما يخططون له وما يسعون إلى تحقيقه يضر بالمصلحة الإستراتيجية للشعب الفلسطيني ويضر بقضايا الكبرى، لا يعقل أن يتم تبرير بعض الأهداف الصغيرة باتخاذ خطوات تمس المصلحة العليا للشعب الفلسطيني وتشكل تهديداً حقيقياً وتتقاطع مع ما يخطط له ويفكر به الإسرائيليون.

سبب : بواقعية، الأطروحات البديلة هي

الكلام وهو أننا كفلسطينيين إذا أردنا أن نعبد غزة إلى الحضن الفلسطيني فمن المهم أن نكون أكثر جرأةً وشجاعةً ونفرض على «حماس» هذه المصالحة، وأن نقدم لها بعض الجزرات التي تأمل بها وفق ما ذكره الأستاذ مأمون الوحدة الجغرافية، لكن أيضاً تعالوا بنا لنوسع الفرجار أكثر ونعمل بلغة الصحافة (zoom out) لكل المشهد الفلسطيني السيئ، غزة الآن في حالة تعزيز لحالتها الجغرافية والسياسية وشاعت أو لم تشأً ويقصد أو دون قصد هناك حالة تورم وتضخم لحالة غزة سياسياً، وهذا قد يكون تحقيقاً لحلم إسرائيلي بعيد المنال وهو إلقاء غزة كلياً في حضن المصريين والتمدد جنوباً، لأننا نتحدث عن ٢٠٢٠ حيث لن تكون غزة قابلة للحياة حسب التقديرات. وفي المقابل دعنا ننظر إلى الجزء الآخر من الوطن السليب وهو الضفة الغربية، ماذا عن خيار الفيدرالية مع الأردن؟ ماذا عن إمكانية انسحاب إسرائيلي من بعض مناطق الضفة الغربية وإعادة التموضع العسكري من جديد؟ وتحديد حالة الضفة مع الأردن، وهذا أصبح معلناً وليس سراً وتكلم به الأميركيون بشكل واضح، واتفاقية المقدسات مع الرئيس أبو مازن قبل أيام. «فتح» و «حماس» واللذان هما رأسا حربة المشروع الوطني الفلسطيني أخطأتا خطأً فادحاً وكارثياً لأنهما قدمتا فكرة السلطة قبل التحرير، حتى الرئيس قدم موضوع الدولة على الأرض، «حماس» تقيل الحكومة في غزة وهي تقول إنها تحظى بسيادة سياسية وأمنية،

وهي ليست كذلك لأن دقيقة واحدة لسلاح الجو الإسرائيلي فوق غزة قد تقود إلى محوها كلياً، ونحن كان علينا أن نفرض على صانع القرار أننا كفلسطينيين ما زلنا نقبع تحت الاحتلال الإسرائيلي براً وبحراً وجواً، وإسرائيل ليست بحل من أي التزامات قانونية أو إنسانية أو معيشية، وفي المقابل السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية كما أنها تتوزع إلى مناطق (أ) (ب) (ج) نرى أن الدوريات الإسرائيلية يوماً تتجول وتعبث بها، والرئيس أبو مازن نفسه يحتاج إلى تصريح إسرائيلي للتنقل من مدينة إلى أخرى كما قال ذات مرة، وقد تكون حالة غزة تحقيقاً لحلم إسرائيلي منذ عقود ولكن أيضاً ليست الضفة الغربية بمنأى عن ذلك.

أنا أخشى من أن نذهب إلى تعزيز حالة غزة سياسياً، وهناك شيء يطلقون عليه استدرج ميداني تدريجي. يجب أن نكون بشكل واحد ضد مشروع سلخ غزة عن الضفة الغربية ولكن عملياً وميدانياً وإجراءياً فإن هذا الموضوع يحدث حقيقة.

دكتور رياض : لصيق بذلك أن المشروع الوطني هو الذي دفع الثمن، وكما قال الدكتور عدنان عن وضع غزة والانزياح جنوباً كما تحدث مأمون، فإن ثمنه الأساسي هو أن المشروع الوطني أصبح عرضة للخطر، السعي المطلق إلى علاقة حميمة مع مصر سيدفع ثمنه المشروع الوطني والسعي إلى الاتصال المطلق مع مصر وتعزيز حالة غزة يدفع ثمنه المشروع الوطني، أهذا صحيح؟

ومراكز إستراتيجية كبيرة ويضعون إستراتيجية ليطبقوها، ونحن الفلسطينين للأسف الشديد نستخدم العاطفة وليس العقلانية، وبالتالي أجد أن المعضلة الأساسية التي نعانيها في قضيتنا وحتى في علاقاتنا مع مصر ومع دول العالم ككل هي قضية التمثيل الفلسطيني والانقسام الفلسطيني والذي يشكل عنصراً أساسياً في استمرار هذا الوضع. لا بد من عملية الضغط، كيف يمكن أن نشكل ضغطاً؟ الضغط الجماهيري وبنوع من المصارحة سواء كنا في الضفة الغربية أو في قطاع غزة صعب، فنحن مكبلون ولا نستطيع الشعب أن يخرج ليعبر ويطالب بإنهاء الانقسام، لأننا رأينا في سنوات سابقة أنه حين تحركت جماهير الشعب باتجاه إنهاء الانقسام كيف كانت ردة الفعل من الطرف المقابل من عمليات قمع وتكبير بالجماهير، وبالتالي في تصوري، فإن القضية الأساسية التي يجب أن نركز عليها جهدنا هي إنهاء الانقسام بأي وسيلة كانت لكي نستطيع أن نعيد البوصلة إلى الشعب الفلسطيني وبالتالي إلى قيادته والوصول إلى بر الأمان، دون ذلك ستستمر قضيتنا ويستمر وضعنا سواء بعلاقاتنا مع الدول العربية وعلى رأسها مصر أو وضع قضيتنا الفلسطينية كقضية وطنية ولن نتقدم إلى الأمام بسبب هذا الانقسام والتدخلات العربية، ونعلم أن كل الدول العربية ومنذ انطلاق الثورة الفلسطينية في العام ٦٥ وعندما أصبحت هناك شخصية فلسطينية وتمثيل فلسطيني ما زالت معظم الجهات العربية وحتى بعض القوى

**رياض العيلة:** أنا أرى أن الذي يحدث في الضفة الغربية نتاج ما حدث في غزة؛ لأن الانقسام ترك المجال أمام الإسرائيليين لكي يقوموا بكل الأعمال التي يريدونها دون رادع من أي طرف فلسطيني، لأننا عملياً خلال السنوات الست السابقة كنا نتصارع حول كيفية إنهاء الانقسام وإتمام المصالحة، وأغمضنا أعيننا عن القضايا الوطنية الكبرى والتي أيضاً قد لا نجدها في وسائل الإعلام، وبالتالي فقد عزز هذا الانقسام عملياً من قيام إسرائيل بالسطو على أراضي الضفة الغربية وكثيراً ما كنا نسمع وما زلنا نسمع أنه عندما يحين الحديث عن لقاءات إسرائيلية فلسطينية، فإن السؤال المطروح عليهم هو «من تمثلون»؟ عندما يأتي الرئيس والحكومة في الضفة الغربية للخروج من أي مأزق بالمفاوضات يقولون لهم أنتم من تمثلون إذا لم تستطيعوا تمثيل غزة، وبالتالي عملياً التأثير الذي ترك بصمته على القضية الفلسطينية كان الانقسام، عندما تنتهي قضية الانقسام نرجع كفلسطينيين لنتحدث عن قضايانا المصرية الوطنية، وأنا أجزم أن جزءاً كبيراً لدى الطرفين لا تتوافر لديه الإرادة الحقيقية لإنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام، وبالتالي عملياً وربما لمكاسب شخصية أو حزبية، ولكن بصرف النظر نقول إن إسرائيل عندما تركت الفلسطينيين من خلال انسحابها من قطاع غزة كانت تعلم مسبقاً أن هذا الانسحاب سيؤثر على التفكير الفلسطيني وسيؤدي بالنتيجة إلى ما نحن عليه الآن لأنهم يعملون من خلال مراكز أفكار وأبحاث

الإقليمية أو الدولية تعمل من أجل أن تكون هذه القضية مراوحة في مكانها ولا تستطيع أن تتحرك بسبب أن تغذية عملية الانقسام تتم عن طريق دول عديدة ليصبح الفلسطيني يفكر في قضيته الداخلية ويترك القضية الأساسية والجوهرية الوطنية العامة، وهذا هو الأساس في الواقع الفلسطيني الذي نعيشه.

بالطبع لا. أقصد أن الانقسام بالتأكيد يسيء إلى المشروع الوطني الفلسطيني ويأخذه إلى طريق مجهولة وإلى ما لا نهاية. إسرائيل هي المستفيدة على كل الأحوال وتفعل ما تريد دون أدنى علاقة بالواقع الداخلي الفلسطيني.

### رياض العيلة: في تصوري أن استباحة الضفة

الغربية تجري على أساس انتفاضة الأقصى التي اندلعت حينذاك، وبالتالي من وجهة نظر إسرائيل فإن الفلسطينيين عندما وقعوا اتفاقية أوسلو وقعوها على أساس أن يكون المسار السياسي هو الأساس وليس عملية الانتفاضات والكفاح المسلح، وعندما قامت ثورة العام ٢٠٠٠ وهي انتفاضة الأقصى، قامت إسرائيل باستباحة كل الأراضي الفلسطينية المحتلة ودمرت كل المواقع الأمنية وغير الأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية وبالتالي عملياً في فترة الانقسام استبيحت من خلال عملية التهويد وبدأ الإسرائيليون عملية توسيع المستوطنات، وهي عملياً ليست استباحة بالسيطرة، وتدميرها إنما يتم بإعادة ما تم الاتفاق عليه، والغناء كاتفاقية أوسلو وبالتالي بدؤوا عملية التهويد، والدليل أنهم بدؤوا عملية بناء الجدار وتحديد المناطق المأهولة بالسكان، ونجد هناك عملية تهويد من خلال ضم مناطق جديدة مأهولة بالسكان إلى الجدار، وهذا ما كنت أرمي إليه وهو أن الانقسام ساعد في هذه القضية، كان هناك وجود لوصفة شمولية موجودة من قبل الطرف الفلسطيني ككل وليس من قبل جزء منه فقط.

عدنان أبو عامر: يبدو أنه تم تحميل الانقسام أكثر مما يطيق، وأن إسرائيل وجدت نفسها بسبب الانقسام تستبيح الضفة الغربية كلها، أنا أرى أن إسرائيل استباحت الضفة الغربية في العام ٢٠٠٣ أثناء عملية السور الواقية وكانت غزة والضفة وحدة جغرافية واحدة وكان الذي يقود المشروع الوطني والسلطة الفلسطينية حركة فتح، وقامت إسرائيل بمحاصرة المرحوم ياسر عرفات شهوراً طويلة ولم يكن هناك انقسام، مع كل نفينا وشجبنا للانقسام، ولكن يجب ألا نعلق كل شيء عليه، لا شك في أن إسرائيل استفادت من وجود الانقسام وتعامل مع «حماس» بمنطق العصا ومع السلطة بمنطق الجزرة، ولكن حتى لا نحمل الأوضاع فوق ما تطيق نرى أن إسرائيل تستبيح الضفة الغربية وقطاع غزة سواء بوجود انقسام أو بوجود مصالحة، الحربان الأخيرتان حدثتا في ظل الانقسام، فهل معنى ذلك أن «حماس» استفادت؟ لا. و العمليات المستمرة للجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية والاعتقالات على مدار الساعة في ظل «فتح»؟ فهل «فتح» مستفيدة مما يحدث؟

سبيلنا : المشروع الوطني كان ضحيةً لعلاقة غزة مع مصر، والذي كان مطروحاً قضيتان وهما إما طلاق مطلق أو زواج كاثوليكي. البدائل التي طرحت للأنفاق هي منطقة التجارة الحرة والتي هي من وجهة نظر كثيرين تعزز من حالة الانقسام وتبعد غزة عن المشروع الوطني، وبالتالي المشروع الوطني خسر عملياً وحدة الحالة الفلسطينية التي لم تعد قائمة عملياً بفضل الانقسام وأي توجه نحو الجنوب هو أكيد غير مقصود، وكما قال مأمون فإنه من الممكن أن تذهب إلى حل قضايا صغيرة فتجد نفسك تنزاح باتجاه آخر «تزامن عفوي».

### حماس تدرك أنها محصورة في دائرة ضيقة

غازي حمد: هذا يحدث عند غياب حالة الوعي، فمن الممكن أن تنزاح غزة وقتها، لكن أتصور أنه ما دام هناك حالة وعي موجودة وإحساس بالخطورة من هذا التوجه فهذا لن يحدث، أنا قلت إن لدى «حماس» تخوفاً من هذا الموضوع من أن تذهب باتجاه مصر، وأعتقد أن هذه القضية لم تطرح لا من قريب ولا من بعيد؛ لأنني ومن خلال جميع اللقاءات التي حضرتها معهم لم أسمع أحداً يتحدث ولو بشيء من التلميح عن تعزيز علاقاتهم في مصر على أساس أن يكون هناك مواجهات مع الآخرين أو أن يحاولوا أن يجعلوها كبديل، لأن القناعة الأولية لدى «حماس» لا يمكن أن نستفيد من قطاع غزة وأن يستمر الوضع على هذا الحال،

لأن استمرار هذا الحال سيكون خسارة، لأن قطاع غزة لو كان في نظر البعض مكسباً لكنه في البعد الإستراتيجي هناك من يقول إنه خسارة لأنه من غير المعقول أن تبقى «حماس» محصورة داخل دائرة ضيقة، وأنا كنت من الناس الذين قالوا لهم إنكم محصورون داخل هذه النقطة الضيقة ويدخلون لكم فقط الماء والطعام، وهذا في نهاية المطاف ليس الأهداف التي تتطلع إليها «حماس»، ولكنني أقول إن «حماس» أصبحت مسؤولة عن قطاع غزة بكل مكوناته وأصبح مطلوباً منها أن توفر للناس إمكانيات، وليس لديها خيار إلا مصر، وقلنا في موضوع إسرائيل إن هناك مشكلة من القيود المفروضة وعدم وجود أي وسيلة من وسائل التعاون أو التنسيق في هذا الموضوع، والنقطة المهمة هي نقطة غلاء الأسعار، وبالتالي من الممكن لمصر أن تفتح لك أفاقاً أكبر ومن الممكن لدول أخرى أن تفعل الشيء ذاته وبأسعار أقل، والإيجابيات المطروحة فيها أسهل، نحن لم نطلب من مصر شيئاً إلا في بعض الجوانب التي شعرنا فيها بمشكلة كبيرة كمشكلة مواد البناء ومشكلة الطاقة، وتحدثنا معهم بشكل علني وليس بالخفاء، وبموضوع الطاقة لدينا تعاون بيننا وبين رام الله، وأتصور أنه في خضم هذه المواضيع يوجد تعاون مشترك، لكن في بعض القضايا كموضوع مواد البناء نطلب من المصريين، ولكنني أجزم أنه لا يوجد تفكير إطلاقياً بموضوع الانزياح، ما دامت الثوابت والأصول قائمة وموجودة أعتقد أنه مهما طال الزمن لا يوجد خوف من هذا الانزياح، و«حماس»

نحيد فاعلاً مهماً جداً في الساحة الفلسطينية وهو إسرائيل، لنفترض سيناريو من خارج الصندوق، ماذا لو ذهبنا الأمور في الضفة الغربية إلى نفق مظلم سواء بحل السلطة أو احتلال الضفة أو حدوث فيدرالية مع الأردن أو حدوث تدهور معين، حينها ستجد غزة وصناع القرار فيها أنفسهم من حيث لا يشعرون يعيدون ليس رسم خارطة فلسطين من جديد، لكن الأمور سوف تتدرج نحو منحنيات هم لا يريدونها، ولكن الوقائع فرضت عكس ذلك، إذن التخوف ليس من الوقائع في غزة ومصر، ولكن الوقائع تفرض علينا كفلسطينيين أن ننمي ظاهرة غزة إذا ما حصل انقلاب في الضفة الغربية ...

**غازي حمد:** أنا أريد أن أريك شيئاً صغيراً، إذا رسمت قطاع غزة على هذا الشكل (يرسم دائرة تقع وسط مثلث) وهنا نجد غزة ومصر وإسرائيل وهذه الأطراف الثلاثة بالذات لن تسمح لهذا الشيء أن يشكل حالة للخروج عن السياق العام؛ لأن هذه الأطراف لن تساعد أمنياً وإذا كبر قليلاً وشكل تهديداً عسكرياً أو أمنياً ستضربه، مصر في وضعها الحالي ولفترة طويلة جداً لن تسمح لقطاع غزة أن يكون عبئاً عليها، السلطة في رام الله حتى الآن تتعامل مع غزة كجزء من الخصومة. أنا لا أريد أن أهول من الموضوع لكن ما حول غزة لا يسمح لها أن تتمدد ...

**رياض العيلة:** أريد أن أطرح سؤالاً، إذا كانت كل هذه المبررات والوقائع هذا الموجود يحتم أن

لا تريد أن تنسلخ عن الصيغة الفلسطينية وأن تكون جزءاً من مصر إطلافاً، قد تكون في بعض الممارسات أو الاجتهادات الموجودة قد تكون خاطئة ولكن هناك وعياً بعدم الاتجاه في هذا الموضوع بقوة، لذا لا أعتقد أن الأمور ستذهب في هذا الاتجاه، وحتى المصريون لديهم جدار إسمنتي في هذا الاتجاه سواء كان من «الإخوان المسلمين» أو حتى من بقية النظام الموجود، حتى لا وجود لمعاملات ومراسلات رسمية على الرغم من وجود معابر بيننا وبينهم ودخول مواد بناء ويتم حل بعض القضايا الأمنية التي تطراً ولكن لا وجود لنوع من التعاون الرسمي وهناك قضايا يربطها المصريون بموضوع إنجاز المصالحة كالمعبر والمنطقة الحرة.

**عدنان أبو عامر:** أنا لدي تعليق بخصوص هذا الموضوع، ما تفضل به الدكتور غازي مهم ومطمئن جداً، وأنا أتفق معه في كثير مما ذهب إليه من أن «حماس» رسمياً لا تفكر في أن تنفرد بغزة ولا حتى بأحلامها إلى ما لا نهاية لأن لديها مشروعاً وطنياً كبيراً ومهماً. لكن لورجعنا بالتاريخ قليلاً وقيام «حماس» بالسيطرة على قطاع غزة في العام ٢٠٠٧ وأنا متأكد أنها لم تكن تأمل أن تنفرد بغزة فقط دون الضفة الغربية وأنها تقول إنها كانت عملية جراحية اضطرارية لتسيطر على الوضع الأمني بغزة، الذي حصل وعلى الرغم من أنف «حماس» أصبحت غزة بعيدة عن الضفة الغربية وليس بالضرورة أن يكون رفض «حماس» ورفض المصريين كفيلاً بعدم حدوث حالة انفصال في غزة وهذا مهم. طالما نحن لا

وضع غزة سيكون وضعاً صعباً لأنها محاصرة من ثلاث جهات لن تسمح لها بأن تتمدد أكثر، ألم تكن عملية التفكير في أن تتوافر إرادة لإنهاء مثل هذا الوضع بأن يتنازل كل طرف للآخر للوصول إلى حل لهذه الإشكالية وهي إشكالية الانقسام الموجود؟ لأنه بصراحة أين سنذهب ستجد الانقسام.

**غازي حمد:** هذه نقطة جيدة، أنا اليوم لدي قناعات بأن الناس يقولون إن «حماس» لا تريد ذلك، لكن عندما نفكر في ماهية الامتيازات والمخسر على مستوى الوطن الكبير يختلف الأمر، لكن فكر كيف ترى السلطة غزة كعقبة حتى في ظل وجود مصالحة، لماذا؟ أولاً لأن لديها مشروعاً سياسياً، و«حماس» عقبة في وجه هذا المشروع، فلندعهم ببعيدين بعض الشيء وأنا أذهب وأتي وأكمل مشروع سياسي، وأنا كثيراً من الأوقات أنصح قادة «حماس» ألا تفكروا في أن أبو مازن لا يريد المصالحة لا بل أنتم ستظلون غارقين في مأزقكم ولا تستطيعون أن تفعلوا شيئاً، لأنه غير مسموح لكم بعلاقات خارجية وغير مسموح لكم بشرعية وغير مسموح لكم أيضاً أن تتطوروا اقتصادياً، ولسان حال أبو مازن أن دعوا غزة وهي ستأتي وحدها لأنني لا أريد أن تشكل غزة عائقاً لي من حيث المشاكل ودفن الرواتب وكل هذه الأمور ولا أريد أيضاً من غزة في الوقت نفسه أن تعيق مشروع سياسي، هناك عقبات كثيرة تواجه هذا الموضوع، لذلك أقول إن «حماس» تقول إننا قدمنا تنازلات وما زلنا نسير في طريق المصالحة وأقول إن في بعض الأوقات

تأتي من هذا الطرف أو ذلك وفقاً لحساباتهم، ولكن أنا لا أشك في أن «حماس» لديها قناعة مطلقة بأن المصالحة يجب أن تتم وأنه ليس هناك أي خيار آخر، أنا كنت بالأمس أتحدث مع أبو الوليد خالد مشعل وأهنته بفوزه برئاسة المكتب السياسي لحركة «حماس» فقال لي إن أول شيء على جدول أعماله هو المصالحة، وقال لي بالحرف الواحد إنني سأحمل الناس عليها حملاً، وقلت له إنك يجب أن تفرضها لأن هذا في النهاية هو مصلحة شعب، «حماس» لديها قناعة بهذا وقد سمعت ذلك من قيادات كثيرة، أنا أرى للمصالحة عقبات أخرى متعلقة بالثقة بين «حماس» و«فتح»، ومتعلقة بإدارة المصالحة ومتعلقة بتدخل الأطراف الخارجية، وأرى أن هؤلاء هم أكثر المعوقات في وجه المصالحة بشكل عام، لكن أقول لكم إن «حماس» في الوقت الذي كانت تسعى فيه لجعل علاقتها مع مصر جيدة، في الوقت نفسه كانت تذهب باتجاه المصالحة ولسان حالها أننا لا نريد أن نسلخ أنفسنا عن الوطن الفلسطيني لصالح مصر وهي تمشي في خطين متوازيين ومشاكل المصالحة مرتبطة بعلاقة «حماس» وغزة بمصر.

📌 : مأمون نريد أن نبدأ بنقاش آخر، وهو الصراع الذي حدث في موضوع التمثيل؛ لأن أهم ما يحدث الآن هو نقاش التمثيل خاصة بعد دعوة أمير قطر إلى القمة المصغرة ورأي الطرفين المتناقض، وهذا يعزز حالة الخوف مما يسمى صراحة عزل غزة عن السياق الفلسطيني، وأنت دكتور غازي نفيتة

ونحن جميعنا ننفيه لأن المسألة الوطنية يجب أن يتم تغليبها على جميع المصالح، ولكن واضح في الفترة الأخيرة أن هناك صراعاً على التمثيل..

## حساسية وحدانية

### التمثيل الفلسطيني

مأمون: أحد أبرز أشكال عدم الثقة التي تحدث عنها الدكتور غازي هو الصراع على التمثيل وهو صراع حقيقي، وأتذكر أنه قبل يومين كان هناك تصريح للبردويل قال فيه إنه على الجامعة العربية أن تعيد النظر في قضية التمثيل الفلسطيني، وهذا الصراع موجود حقيقة، وحسم هذا الصراع يتطلب الالتزام بالدستور والقوانين، وكما نعلم فإن الشعب هو مصدر كل السلطات، أرى أن جميع الأطراف الآن تدير ظهرها للشعب ولما يحكمه من دستور وقانون وهو الذي ينظم العلاقة بينه وبين السلطات. أعتقد أنه في مسألة التمثيل الدبلوماسي لها علاقة بأزمة النظام السياسي الفلسطيني بشكل عام، النظام السياسي الفلسطيني بتشكيلته وهيكلته يعاني من أزمة، وعندما نتحدث عن النظام السياسي الفلسطيني يبرز لنا مرة مسمى دولة ومرة مسمى سلطة ومرة منظمة تحرير وبعض الأقسام في الغالب وصفها واختصاصاتها غير واضحة وغير محددة بشكل مضمون، لذلك نحن في مسألة التمثيل الدبلوماسي نحتاج إلى أمرين، أولاً نحتاج إلى إعادة هيكلة وتوضيح العلاقة بين كل أقسام النظام السياسي الفلسطيني، ثانياً الالتزام

بالدستور على اعتبار أن الشعب هو مصدر جميع السلطات، بمعنى أنه مطلوب من جميع الجهات أن تسهل عملية الانتخابات على مستوى المجلس الوطني والمستوى الرئاسي والمستوى التشريعي بما يسمح للشعب الفلسطيني باختيار ممثلين عنه من جديد، دون أن يتحقق ذلك ودون إجراء انتخابات شفافة ونزيهة في أسرع وقت لجميع الأجسام والأطر السياسية ستبقى حالة الخلاف والصراع على التمثيل الفلسطيني بما يضر بالمصلحة الفلسطينية العليا.

موضوع التمثيل الدبلوماسي يثير حساسية كبيرة جداً عند الرئيس محمود عباس والسلطة في رام الله، أنا أشعر بأن «حماس» تسعى وتحاول في كثير من الأحيان الالتفاف على التمثيل الفلسطيني وتحاول أن تصدر نفسها على أنها هي من تمثل الشعب الفلسطيني وأحياناً أستمع إلى خطابات من قيادة «حماس» يتحدثون فيها إلى العالم الإسلامي بلسان الشعب الفلسطيني وهذه حقيقة موجودة ولا يقتصر حديثهم بلسان الشعب الفلسطيني على ذلك. هناك خلل يجب معالجته وأن نلتزم بأحكام النظام والقانون والدستور وننتبه إلى قضية أخرى. جوهر الموضوع هو العلاقة مع مصر، العلاقة مع مصر يجب أن تحكمها إرادة الشعب وشكل العلاقة التي في الخفاء تظهر أن هناك انزياحاً للضفة باتجاه الأردن وانزياحاً لغزة باتجاه مصر، ومستقبل هذه العلاقة مع الأردن أو مع مصر أو مع أي دولة في العالم يجب أن يكون من خلال استفتاء... .

غازي حمد: الفلسطينيون وصلوا إلى قناعة مهمة جداً ولكن بعد أن تعذبوا وتبعثروا بين العواصم العربية، وموضوع مصر والكونفدرالية والأردن وسورية ولبنان هذه كلها أصبحت خلف ظهورهم، أرى أن التاريخ عفا عليها، لذلك أتصور أن الفكرة التي ترسخت الآن هي وجوب الرجوع إما تحت راية منظمة التحرير أو راية السلطة الفلسطينية، حتى الدول لا تستطيع أن تتحملنا لا سورية ولا الأردن ولا مصر تستطيع أن تتحملنا، وكل دولة لديها همها الخاص بها. بالعودة لموضوع مصر، إفرزات الانقسام كثيرة، مثلاً عند حدوث الثورة في مصر كانت «حماس» متأملة أكثر من اللازم وكانت «فتح» متخوفة أكثر من اللازم؛ لذلك وضعنا مصر في منطقة شد بين الطرفين ولم تحدث هناك عقلية وطنية تقول لنا كيف يمكن لنا كفلسطينيين أن نستفيد من الثورة المصرية، «حماس» قالت إن هؤلاء «إخوان» ومعنا ضد المسار الآخر، و«فتح» فزعت من الأمر وكان موقفها متوجساً وكانت هذه بالنسبة للطرفين قراءة خاطئة لهذا الموضوع، أرى أن «الإخوان» في مصر لم يكونوا في المراحل الأولى ليصطفوا مع طرف ضد طرف ولذلك أرجع للقول إن إفرزات الانقسام تولد مشكلة في كل شيء، حتى التمثيل الدبلوماسي الذي نتحدث عنه صحيح، فهناك مشكلة لكنني أستطيع أن أثبت شيئاً مهماً جداً وهو أن «حماس» لم تحاول أن تنتقل الصراع إلى خارج الساحة الداخلية الفلسطينية، أنا زرت مع هنية الإمارات والكويت وقطر والبحرين وإيران

وسورية والسودان وتركيا ولم نطلب دوراً أو صفوة ولم نناقش ذلك إطلاقاً؛ لأننا نعلم أن مثل هذا الأمر سيعمق من الانقسام الموجود وسندخل العواصم العربية لتصبح جزءاً من الصراع الفلسطيني ويصبح الانقسام أكثر تعقيداً وضرباً في النخاع الفلسطيني، ولكن بصرف النظر عن الخلاف بين «حماس» و«فتح»، لا تحاول أن تحشر «حماس» في الزاوية لأنك إذا حصرتها في الزاوية فستذهب للبحث عن شيء تستطيع التنفس به سواء إذا كان اقتصادياً عن طريق الأنفاق أو سياسياً أن تتنفس خارجياً، لماذا نحتج على الزيارات التي قام بها بعض المسؤولين العرب إلى غزة وهم لا يأتون ليقولوا إننا أتينا لنتحدث عن الشرعية بين «فتح» و«حماس»، وقد كتبت هذا الموضوع في أكثر من مقال في بعض الأحيان هذا يقود إلى نتيجة سلبية. من قراعتي أقول إنه لا يوجد صراع على هذا الموضوع؛ لأن مثل هذا الصراع لن يكون ناجحاً وليس له مستقبل، وسيصبح كما لو أن كل شخص يريد أن يكسب عاصمة أو سفارة هنا أو هناك، وبالنتيجة ستظل غزة في إطارها الجغرافي الصغير كما هي، وسيظل أيضاً في إطاره الجغرافي المحدود المحكوم بسلطة الاحتلال، إذن الأمور معقدة وصعبة جداً، أتصور أنه من العيب أن نحاول نقل الصراع على الشرعية وعلى التمثيل الدبلوماسي إلى العواصم العربية، إذا لم نفكر في أن نوجد حلاً شاملاً لهذا الموضوع فسيظل سيفاً مسلطاً على رقاب الفلسطينيين، وكمثال على عدم وجود صراع من طرف

من أي طرف آخر بأن يكون أكثر جرأة وشجاعة بالتقدم نحو المصالحة وأن يقدم لـ «حماس» مزيداً من الضمانات، هذا إذا كان يريد بالفعل المصالحة، أما حالة العيش في ظل الهواجس والكوابيس التي قد تحصل أن «حماس» زاحفة وأن «حماس» قادمة وهذا الذي سيبقي الحالة بين الطرفين من انعدام الثقة إطلاقاً ونشاهد هذا جلياً بالتعقيب الأخير على موضوع دعوة قمة قطر إلى قمة مصغرة في مصر.

سياسات : يعني أنه كان هناك تخوف مشروع من قضية التمثيل؟

عدنان أبو عامر: كان بإمكان أبو مازن أن يلاقي توصيفات أو اعتذارات بعيداً عن موضوع التمثيل. أنا لا أظن أن وجود ٢٢ دولة عربية وتسعة أعشارها مع السلطة الفلسطينية سترضى بذلك، والسعودية على رأسها مثلاً والأردن أيضاً، وقصدي كان من الممكن عدم العيش مع هاجس كبير اسمه التمثيل الفلسطيني.

سياسات : يقولون إن «حماس» تقوم بتدريب دبلوماسيين وتأهيلهم؟

غازي حمد: أنا صاحب هذه الفكرة وقد قمت شخصياً بالاتصال بالدكتور صائب عريقات، أنا عندي في الوزارة (الخارجية) أقوم بتدريب الموظفين على الجغرافيا السياسية لفلسطين

«حماس»: فهي على الرغم من علاقتها المميزة بإيران فإنه لا يوجد تمثيل رسمي لها وأيضاً بالنسبة لمصر لا يوجد مكتب لها، وأيضاً الدول الأخرى لها حسابات أخرى ولا ترضى كما قلت أن تعمل انزياحاً باتجاهها ولو حتى سنتيمتراً واحداً بل ستضع جداراً إسمتياً بينك وبينها لمصلحتها ومصلحتك أيضاً.

عدنان أبو عامر: إذا سمحتم لي، موضوع التمثيل السياسي قد يكون مرتبطاً بأزمة غزة، وإذا قدر لنا أن نفسر أو أن نحلل بعض الجوانب الخفية التي تقف دون تقدم دوايب المصالحة أكثر فأكثر، قد يكون في جوانب معلومات وليس تقديرات، أن الرئيس أبو مازن يدرك أن المصالحة لها مسارات يفترض أن يسير بها حتى النهاية وضمن هذه المسارات موضوع منظمة التحرير، وأظن أن عين «فتح» كما عين «حماس» تتجه إلى منظمة التحرير؛ لأنها الأب الشرعي والحاضر لكل الفلسطينيين، من الواضح أن «فتح» أو أبو مازن أو السلطة ليست واثقة كل الثقة بأن تبقى منظمة التحرير في يديها إذا ما قدر للمصالحة أن تستمر حتى النهاية على اعتبار أن إمكانية أن تحصل انتخابات وطنية وأن تتقدم «حماس»... هذا يعيد لنا الكابوس الذي عاشته منظمة التحرير منذ عشرين عاماً عند إنشاء حركة حماس، وهو كابوس البديل، وعن إمكانية أن تكون بديلاً وليست شريكاً، وموضوع غزة قد يعزز. أنا أقول إن أبو مازن كرئيس للشعب الفلسطيني مطالب أكثر

عبر سنوات طويلة ولا يجوز المس به بأي شكل من الأشكال. أعيد وأذكر أن أهم ما حققناه في اتفاقية أوسلو هو وحدة التمثيل الجغرافي والوحدة الجغرافية بين غزة والضفة، والذي بدأ يستفيد من تهديد هذه الوحدة الجغرافية هو العدو الإسرائيلي، والقراءة الإسرائيلية لما صرح به الإسرائيليون وما كتبه باحثون وخبراء سياسيون في إسرائيل ستجد أنهم انتبهوا إلى أن أكبر خطأ وقعوا به في اتفاقية أوسلو هو البند الذي يذكر بالنص الوحدة الجغرافية بين غزة والضفة الغربية.

**غازي حمد:** في المقابل ما هو الوضع عندنا. أنا الآن أصبح لدي ظرف صعب، لدي شعب أريد أن أجلب له التعليم والصحة والطعام، وأنا مضطر للتعامل مع هذا الواقع، وهنا يجب أن أخرج للخارج لأجلب أموالاً، وأقول لك هناك أوقات السلطة في رام الله هي التي تبحث في هذا الموضوع، أنا أكثر شخص على اتصال بين غزة ورام الله، هناك مشاكل كهرباء ناقشنا فيها وأنا تحدثت بالأمس مع الدكتور سلام فياض في موضوع الطاقة، هناك أوقات توجد بعض المضايقات التي تجعلنا نفكر بطريقة أخرى لحل بعض المشكلات. جزء من المشكلة هو ضعف التمثيل الدبلوماسي للسلطة بالخارج، نحن لا نختلف على الأصل أن وحدانية التمثيل يجب أن تكون موجودة وأنها إذا قسمت ستكون كارثة، مادام هناك انقسام توقع من كل طرف أن يحاول أن يتكيف مع هذا الواقع ويحاول أن

والعمل السياسي، ولكن لم نتحدث عن أننا سنقوم بفتح السفارات، لكن الموضوع ضخم وهول كائناً نريد أن نفتتح سفارات وقناصل وهو غير ذلك لأن الحالة لا تسمح بهذا الموضوع وحتى قطر هل ستقول إننا سنفتتح سفارة لـ «حماس» ونطرد سفارة السلطة. لن تفعل ذلك أي دولة وذلك بسبب الوعي السياسي لن تدخل أي دولة نفسها بالصراع السياسي بين الطرفين، لذلك نحن لم نتوجه بهذا الاتجاه ولا نوسع الصراع ولا نحب أن ننقل الصراع والتمثيل إلى العواصم وأن نصنع مشاكل في هذه القضية، لكننا وجدنا أن ردة الفعل العكسية والسلبية من طرف السلطة مبالغ فيها وتأخذ طابعاً هجوماً على زيارة أمير قطر وتشنعها.

**مأمون:** لننتبه، بخصوص موقف الحركة والرئاسة يوجد ما يبرره، يوماً تسمع تصريحات وترى بيانات تشكك في شرعية الرئيس وتشكك في شرعية تمثيله من قبل قيادات مساوية بارزة ورسومية. يذكر التاريخ أن من أهم الإنجازات التي حققها الشعب الفلسطيني بدمائه وحدانية التمثيل، وعندما تحققت وحدانية التمثيل الفلسطيني في العام ٧٤ في الأمم المتحدة وفي جامعة الدول العربية في حينه كانت من أهم الإنجازات التي حققها شعبنا. وحدانية التمثيل الفلسطيني في حينه حافظت على وحدانية القرار الفلسطيني وعلى الهوية الفلسطينية وعلى الشخصية الفلسطينية، هذا إنجاز تحقق بالدماء

بخصوص التهدة وخروقتها، وأنا لن أقبل أن أتفاوض مع الإسرائيليين. لدينا تفاصيل كثيرة جداً ومع ذلك نحافظ على الحد المعقول الذي يمكن أن يفتح الباب أمام عودة المصالحة وأمام عودة التمثيل، ولا يمكن أن ننتظر حتى تتم المصالحة حتى تنتهي جميع هذه العضلات.

**رياض العيلة:** بصراحة ومن خلال حديثي أؤكد أن عملية المصالحة وإنهاء الانقسام هي الأساس في كل هذه القضايا. أنا مسرور جداً مما أسمعه عن قضية التمثيل؛ لأن التصريحات التي كنا نستمع إليها من أكثر من مسؤول في حركة حماس... ويمكن أن نعود إلى قضية المصالحة وقضية الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير والذي تشارك به كل الفصائل الفلسطينية والوصول إلى أن صندوق الانتخابات هو الذي يحدد مصير هذه المنظمة، وبالتالي ما يتم دراسته أو الخطط التي وضعت من إجراء انتخابات للمجلس الوطني في بعض المناطق المسموح فيها والمناطق غير المسموح بها هناك توافق كما كان معمولاً به في السنوات السابقة من خلال الاتحادات النقابية ومن خلال الاتحادات النسوية والشبابية وهو التمثيل في المجلس الوطني الفلسطيني، أهم شيء ألا يصل الانقسام إلى مشاركة الدول؛ لأن من خلاله هناك دول كثيرة تلعب وتتدخل وتعيق عملية إنهاء الانقسام، وبالتالي تصوري أنه لا بد أن يحافظ الجميع على وحدانية التمثيل الفلسطيني أمام العالم وفي الوقت نفسه

يسير أموره، نحن لا نحب أن ننقل هذا الصراع إلى الخارج، ولكن في الوقت نفسه يجب على السلطة ألا تضيق علينا الخناق، يعني لا يمكن لشخص قادم أن يقدم مساعدات ومشاريع أن نخرج ونبتدع له مئات التهم ونخرجه لأنه قادم بهذه الزيارة من أجل تعزيز الانقسام، عندما أتى أمير قطر مثلاً خرجنا بعدها وجلسنا للمصالحة ولو كان غير ذلك لقلنا لن نذهب إلى المصالحة بعد زيارة أمير قطر وهذا لم يحدث، لو أنت لديك ممر آخر ستذهب إليه، ولكن أنا لا يوجد لدي ولا يوجد لدي ممر إجباري آخر، لذلك أتصور أن المسألة جزء من الإفرازات غير السليمة لواقع غير سليم، وبالتالي نتوقع حدوث هذا الأمر. لو تم الوصول إلى مصالحة وحكومة توافق وطني لن نسمع بمثل هذه الأمور.

**سليمان:** نستمع إلى الدكتور رياض وتعقيبه على هذه الأمور، واضح أن أزمة التمثيل والتفاصيل التي تحدث عنها الدكتور غازي والدكتور عدنان هي التي تفرض هذه النوع من الصراع.

**غازي حمد:** عنراً على المقاطعة، أريد أن أتحدث عن موضوع التهدة بيننا وبين الإسرائيليين عن طريق مصر استكمالاً لوجهة نظري حول الاضطرار. أكثر من مرة الاتصالات تجري، فهل هذا يعني أننا نريد أن نفتح خطأً مع المصريين وأننا نريد أن نتفاوض مع إسرائيل كما كان يتصور البعض عن الحدود المؤقتة وما إلى آخره. لا، أنا أجريت المئات من المكالمات مع المصريين

أن نعمل على صيانة هذا التمثيل، ونقوم بعملية إنهاء الوضع القائم من خلال صناديق الاقتراع التي تحدد طبيعة من سيحكم منظمة التحرير الفلسطينية، وأنا مقتنع بأنهم سينصاعون إلى من سيفوز بهذه الانتخابات، وبالتالي يجب المحافظة على وحدانية منظمة التحرير وتمثيلها بصرف النظر عن وجود برنامجين سياسيين في النظر إلى القضية الفلسطينية، وصندوق الانتخابات سيحدد البرنامج السياسي الذي سيقود القضية الفلسطينية على الرغم من وجود توافق على القضايا والخطوط العريضة للقضية الفلسطينية.

**مأمون:** التغيير الأخير في المشهد السياسي الفلسطيني هل سيخدم المصالحة؟ لأنه ثبت لنا أن سبب كل مصيبة هو الانقسام، عملياً لن يكون هناك لا لقضيتنا ولا لمستقبلنا وجود دون أن تتحقق الوحدة الوطنية.

**سبب:** نحن ناقشنا قضية الانقسام السياسي، والدكتور عدنان تحدث بعمق عن المفترق الذي وقعت فيه الحالة الفلسطينية بعد التغييرات العربية، مجيء الإسلام السياسي إلى سدة الحكم في مصر لم يكن كما توقعنا «فتح» ولم يكن كما توقعنا «حماس»؛ ما يعني أننا أسأنا تقدير الحالة العربية ولم نفكر بصوت مشترك كيف يمكن للحالة الفلسطينية أن تستفيد من التغيير العربي؛ لأنه ثبت أن التغيير العربي لم يغير في الحالة الفلسطينية، عملياً لم يتغير

الشيء الكبير على الشعب الفلسطيني أكثر من الإعلام، بالعكس أصبح الإعلام المصري الآن سواء الرسمي باستثناء بعض الصحف القليلة ضد الفلسطينيين. الفرضية الأخرى أو الوقائع الأخرى تقول إن هذه الانزياحات الصغيرة وكلنا اتفقنا على أنها قد تكون غير مقصودة وتفرض علينا كشعب فلسطيني أن نذهب إلى مربعات ونحن تحدثنا عن أن الضحية في كل ذلك هو المشروع الوطني الفلسطيني، وكلنا نعلم أن المخرج هو إنهاء الانقسام، في ظل هذه الصورة المركبة والمعقدة وفي ظل الحديث الإسرائيلي عن الحلول الإقليمية ومحاولة الاستفادة من وضع غزة من قبل إسرائيل وتضخيمها والتخوف الكبير لدى «فتح» ومنظمة التحرير من مشروع دولة غزة المؤقتة وما إلى ذلك، الحالة الفلسطينية مركبة والخروج منها واضح ولكن الخوف كما تحدث الدكتور عدنان أن يتحول حل الانقسام إلى إدارة الانقسام وإدارة الانقسام له ثمن. صحيح يحل أزمات كثيرة إجرائياً ولكن عملياً ما الذي يحدث؟.

### قراءة التغييرات من زوايا ضيقة

**غازي حمد:** نحن لم نسيء تقدير الحالة العربية والتغيير الذي حدث بها، قراءتنا للأمور دائماً ما تقرأ من زاوية ضيقة وصغيرة وحزبية، وبالتالي تصبح المنفعة العامة معدومة، وهذه قراءة خاطئة للمتغيرات الموجودة والتي تفقدنا القدرة على كيفية قراءة الخارطة والاستفادة منها.

النقطة الأخرى هي غياب العقلية الجمعية في فهم الأمور، أعني أن المفهوم الوطني الشامل لا تجد من خلاله حلاً مفصلياً أفضل للقضية الفلسطينية، هل هي لمصلحة «حماس» أم «فتح» أم العكس صحيح. المحور الثالث أعتقد أننا متسرعون في الحكم على الأمور، أنا قلت إن مصر تحتاج من ثلاث إلى خمس سنوات للوقوف على أرجلها إذا صارت الأمور بشكل طبيعي، وقس على ذلك سورية وغيرها، لذلك يجب عدم التسرع في الأمور؛ لأن هناك أموراً وأشياء سلبية ستحدث لكننا عندما نرى تلك الأمور نقول سيحدث تغيير وسيهددون إسرائيل ويلغون اتفاقية (كامب ديفيد) وهذه كلها أحلام بالنسبة لنا، ولكن للأسف الشديد لدينا نوع من التفخيم لإمكانياتنا والبناء على الأوهام وهذه مشكلة...

سليمان : نحن للأسف نسير نحو مشروعين.

**غازي حمد:** ليس أننا نسير نحو مشروعين بل هذا هو الواقع الموجود. أول سؤال يطرح نفسه هل يوجد لدينا بالأساس مشروع وطني أم لا؟ هل المشاريع الموجودة منذ الستينيات هي مشاريع حزبية مفصلة ومقسمة ومبعثرة؟ والتجربة التاريخية الفلسطينية تقول في هذا الاتجاه، يمكن أن بعض أصدقائنا في العالم يقولون إن هناك مشروع تحرر وطني لأننا لم ندخل مجالات السياسة بسبب وجود عمليات وثورة وكنا نقول

إن فلسطين من النهر إلى البحر وحملنا البندقية، ولكن عندما دخلنا السياسة و«حماس» دخلت في إطار السلطة أصبح الآن التباين واضحاً وموجوداً، أنا أعتقد أنه وقبل وجود المصالحة يجب أن يكون هناك مشروع سياسي يوحد الطرفين وهذه الإشكالية لا تحل بأن أشكل حكومة وما إلى ذلك لا بل الأساس الذي ساقم عليه هو البرنامج السياسي الذي تقوم عليه الحكومة وتقوم عليه منظمة التحرير والعقيدة الأمنية الفلسطينية. لنفرض أننا شكلنا الحكومة وقالت «حماس» إنها تريد أن تبقي على خط المقاومة وأريد ضرب صواريخ وأبو مازن يريد مفاوضات إذن ما الحل؟ وهذا هو الموقف في الساحة الفلسطينية، لذلك أعتقد أن جزءاً من إشكاليات المصالحة أنها لم تتطرق إلى موضوع المشروع السياسي، وهو الذي يجب أن نبدأ به وما دون ذلك من إجراء انتخابات وغيرها هي مشاكل إجرائية أخرى وليست معقدة. أصبح لدي قناعات جديدة تقول لماذا يجب أن أجري الانتخابات، كنت أقول لخاله مشعل بالأمس افترض أننا أجرينا الانتخابات وفزنا كـ«حماس» في هذه الانتخابات هل سنحكم الضفة الغربية، قال لي لا، فقلت ما لزومها إذن، سوف نرجع إلى المربع الأول، لذا مسألة التوافق يجب أن تكون الأساس في الحالة الفلسطينية، إذا أردنا أن نجري انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني نريد عشر سنوات لإتمامها لأننا سنذهب للفلسطينيين في أوروبا وأميركا اللاتينية وجميع أماكن وجودهم

وهذه الدولة تسمح وتلك لا تسمح فهذه مشاكل معقدة، لذلك تغليب الوفاق الوطني، ممكن أن آتي بعشرة وزراء لا دخل لهم بـ «حماس» و«فتح» كموظفين ليدبروا شؤون البلاد وهي إدارة فقط وندع «حماس» وفتح تعملان على صعيد قضايا اللاجئين والقدس والمستوطنات، كل قضايانا الآن هي قضايا موظفين وقضية مفرغي ٢٠٠٥ وما إلى آخره، وهذه كلها ضيعت «حماس» و«فتح» خلفها طاقة هائلة كان من الممكن الاحتفاظ بها وتسخيرها لتجسيد المشروع الوطني، لذلك أنادي بإعادة ترتيب الأمور من حيث الأولويات، أن نبدأ بالمشروع الوطني الذي يرسم لنا الطريق وأجهزة المنظمة لتقود الصراع مع الاحتلال والحكومة أيضاً تكون تحت هذا البرنامج، هل سأدخل في مفاوضات أو مواجهة أو مقاومة شعبية وما هي الأدوات التي سأستخدمها، لكن ليس معقول أن أقوم بتشكيل حكومة وبعد ذلك كل طرف يذهب لتنفيذ برنامجه، وهذا فيه دلالة على الفشل، وقد قمنا بتجربته قبل ذلك كما حصل في اتفاق مكة عندما تركنا كل تنظيم ببرنامجه. يجب أن تبدأ المصالحة من هذا المصطلح وبنبي المصالحة على هذا الأساس وهو المشروع الوطني.

**مأمون:** مشكلتنا أننا نستغل تحالفاتنا وأنصارنا ومناصرينا للتحريض ضد بعضنا، حركة حماس ذات طابع ديني يجب أن تسهل على «فتح» أن تقترب من الأحزاب ذات الطابع الديني، وحركة فتح ذات طابع ليبرالي تقدمي

فلتسهل على حركة حماس التقرب بما يخدم أن يصبح لدينا مشروع قومي مشترك ونسهل على بعضنا، وليس أن نعرض على بعضنا كما هو حاصل الآن. أما بخصوص البرنامج السياسي المشترك فهناك قواسم مشتركة كثيرة كموضوع حدود العام ٦٧ نحن متفقون عليها وموضوع المقاومة الشعبية متفقون عليه وقد صرح بهذا خالد مشعل. وهناك قواسم مشتركة واضحة.

**سياسات:** يجب أن تترجم إلى رؤية مشتركة.

**غازي حمد:** أبو مازن يقول إنه يريد حدود ٦٧ ولكن كيف؟ هو يقول إنه سيأتي بها بالمفاوضات، وغيره يقول بالسلاح، وهذه مشكلة لدينا، نتحدث عن الحدود واللاجئين، المشكلة لا تكمن في موضوع المفاوضات لكن مشكلة السلطة أنه يفاوض من موقف ضعيف وغير مسنود.

**سياسات:** تريد أن تربط المفاوضات بسياق أوسع؟

**غازي حمد:** أنت يجب أن تكون مسنوداً بقوة، مع التغيير أنا أذهب إلى دولة لتساندني بمواجهة الغول الإسرائيلي. يقول الإسرائيليون ماذا سيفعل أبو مازن حين نبني الجدار ونوسع المستوطنات، ومشكلة السلطة أنها لا تستغل قوة «حماس» في غزة، يجب أن تستخدم مع إسرائيل كل الخيارات السياسية والدبلوماسية والعسكرية، ومشكلة «حماس» أنها تقاوم دون رؤية سياسية فكل شخص

لديه قصور في هذا الموضوع وهم قادرون على أن يكملوا بعضهم البعض مثال على ذلك قضية شاليت، كان من الممكن أن نستغلها كورقة وأيضاً ورقة الصواريخ وأن نفرض على إسرائيل شروطاً، قد تكون هناك قرارات أممية ولكن القوة على الأرض تفيذ أكثر، لذلك أقول إنه يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين الخطين، يعني أن «حماس» تحتاج إلى الغطاء السياسي لمقاومتها العسكرية وأبو مازن لا يمكن أن ينجح في المفاوضات دون أن يكون قوياً وهذا بينته التجربة...

**مأمون:** في إحدى المرات كنت مع الدكتور محمود الزهار خلال عملنا في وزارة الخارجية خلال الحكومة العاشرة وطرحنا عليه فكرة، وهي: في ظل هذه الأزمة التي نعيشها لنفتح مسألة مبادرة السلام العربية ونتعامل معها بشكل ذكي بما يستجيب لشروط الرباعية. كان متشجماً وقلت له إن هذا لا ينفج لأنه في السياسة يجب أن تكون هناك مرونة وديناميكية وأعطيته مثلاً على الإسرائيليين أن لديهم تاريخياً أطماعاً في فلسطين ولكنهم عندما طرح عليهم فكرة وطن قومي في الأرجنتين أو في سينا فقد أبدوا موافقة مبدئية وأعينهم كانت على فلسطين أرض الأجداد والذين تعاطوا بمرونة وأخذوا ما يريدون. بعد ذلك أيضاً عند صدور قرار التقسيم رفضناه كعرب ولكنهم وهم ضد القرار وافقوا عليه، ولكن لو وافقنا كعرب على القرار كانوا هم سيرفضونه، وفي العام ٤٩ عندما تقدموا بطلب إلى الأمم

المتحدة كانت الموافقة على عضويتهم مشروطة بالاعتراف بقرار ١٨١ و١٩٤ وهما التقسيم وعودة اللاجئين، وإسرائيل وافقت، ولكن بعدما حصلت على العضوية أدارت ظهرها للقرارين، وأعطيته أمثلة كثيرة على الإسرائيليين كيف أنهم يديرون أمورهم السياسية بدبلوماسية وذكاء ومكر، وأنتم ليل نهار تشوهون بأبي عمار و«فتح» وبمنطقكم هذا يصبح صلاح الدين الأيوبي خائناً وهو منتصر بتوقيعه اتفاقية مع الفرنجة وتنازله عن نصف فلسطين، وأيضاً يصبح عبد القادر الجزائري بتوقيعه اتفاقية مع الفرنسيين وتنازله عن ثلثي الجزائر خائناً وأيضاً بمنطقكم هذا يصبح علي عزت بيغوفتش البوسني الذي تنازل عن ثلاثة أرباع البوسنة يصبح موضع شك.

**سياسات:** لنستمع إلى تعليق ختامي من الدكتور رياض والدكتور عدنان.  
**رياض العيلة:** إن استنهاض القضية الفلسطينية والواقع الوطني الفلسطيني يتطلب إنهاء قضية جوهرية وهي قضية الانقسام وإعادة اللحمة الوطنية إلى القضية الفلسطينية بكل عناوينها الأساسية والرئيسية من القدس إلى اللاجئين إلى الأسرى وحتى الحدود والدولة المستقلة، وبالتالي أرى أنه يجب أن نركز وأن نعمل بكل مجهوداتنا أن تكون المصالحة هي الطريق لإنهاء كل هذه التخوفات من أجل استنهاض القضية الفلسطينية.

**عدنان أبو عامر:** بصدد سؤال متعلق بتأثير

سورية والسعودية؛ لأن لكل منها شأنًا يغيئها في هذا الموضوع. النقطة الثالثة في هذا السياق وهي مهمة جداً أن ما يحصل في مصر اليوم يلقي بظلاله سلباً على بعض صناع القرار لدى «حماس» من إمكانية المضي قدماً بالمصالحة مع «فتح»، أنه إذا كان هذا رئيس منتخب من قبل أغلبية لا بأس بها ويمارس عليه كل هذا الضغط من الفلتان والعصيان وإلى آخره فكيف يكون الحال لو عدنا إلى ما قبل الانقسام، سنشهد نموذجاً مثله وأسوأ، يعني سنستنسخ النموذج المصري على فلسطين، هذه المحددات الثلاثة أظنها تبعدنا نسبياً عن موضوع المصالحة وإنهاء حالة غزة، اقتصار الموضوع على انتخاب خالد مشعل من جديد مهم ولا بأس به لكن من يعرف تفاصيل اتخاذ القرار في «حماس» لا يعطي ذلك كل التفاؤل المطلوب على الرغم من أن له تأثيراً وكاريزما شخصية ولكن صاحب القرار على الأرض والميدان سيكون له دور أكبر في تمرير قرار المصالحة من عدمه.

الثورات العربية وصعود الإسلاميين على موضوع المصالحة، بودي أن أضم صوتي إلى صوت الدكتور غازي والدكتور رياض في موضوع إنهاء الانقسام ولكن ليس بالأمنيات وحدها يتم إنهاء الانقسام، واضح أن كلا الفريقين حتى تاريخه يراهن على فشل مشروع الآخر، وقد نبقى في هذه الدوامة إلى أجل غير مسمى على اعتبار أن أبو مازن و«فتح» يمسكان بالورقة الإقليمية والدولية بموضوع المفاوضات ولديهما دعم سياسي ودولي ومالي وإلى آخره و«حماس» في غزة لها السيطرة الميدانية على أرض الواقع، وبالتالي من الصعب أن يقدم كلا الجانبين في نظرهما الآخر على أمر غير واقعي. النقطة الثانية وهي حالة الإقليم العربي ومصر بشكل خاص أنها بحالة احتراق داخلي لا أظن أن لديها الوقت أو القدرة على أن تمارس ضغوطاً حقيقية على كلا الجانبين في هذه المرحلة مثل إجبارهما على موضوع المصالحة وهذا ينطبق على معظم الدول العربية ذات التأثير كمصر

## منهاج التاريخ والهوية: الفلسطينيون من العصور القديمة حتى الوقت الحاضر

بروفسور باسم رعد\*

على أبحاث أجنبية غير فلسطينية تستند إلى رواية الكتاب المقدس وتحديدًا التوراة والعهد القديم؛ لذا فإنها تتوافق وبإهمال واضح مع المزاعم الإسرائيلية الصهيونية.

يدرس التاريخ في المنهاج الإسرائيلي للتلاميذ الفلسطينيين في إسرائيل عبر سلسلة متناغمة من المبالغات والبدع الهادفة إلى ترسيخ حق اليهود في الأرض، وكما وصفه أحد الباحثين من فلسطيني العام ١٩٤٨ فإنه تاريخ يفكك التعليم ويسلب (المتعلم).

يرفض معظم باحثو التاريخ، الآن، المزاعم الأساسية والروايات التي تستند إليها الصهيونية في تلك المزاعم. وعلى الرغم من ذلك، فإن المنهاج التعليمي الإسرائيلي الصهيوني ستنم مناقشته

تقترح هذه الدراسة ضرورة فتح نقاش بغية مراجعة منهاج التاريخ الفلسطيني، وخصوصاً رواية التاريخ القديم والتراث وأسماء الأماكن، ذلك أن السرد الحالي للتاريخ في منهاج السلطة الوطنية الفلسطينية في كتب منهاج المرحلة الإعدادية والابتدائية كما في مساقات الجامعات يعكس معرفة قديمةً تخلط بين التاريخ المبني على الحقائق وبين المعارف الدينية. وفي حالات عديدة - كما سأدلل - من خلال الاقتباس من كتب المنهاج، فإن المعلومات التي تتوافر في المنهاج تعتمد

\* بروفسور فخري في جامعة القدس. درس الآداب والدراسات القديمة في جامعات كندا قبل ذلك. صدر له العام الماضي بالإنجليزية: التواريخ المخبأة: فلسطين وشرق المتوسط.

في المستقبل القريب، ذلك أن الفعل السياسي الآن يسير في اتجاهات متطرفة.

إن إجراء تغييرات على منهاج السلطة الفلسطينية أمر ملح وممكن وعاجل. إن المراجعة الضرورية ستوفر رواية أكثر دقة للفترات المختلفة مدعومة بأبحاث معاصرة واكتشافات مهمة وتخدم في الوقت نفسه المصالح الوطنية الفلسطينية من خلال توفير بدائل للرواية الصهيونية المهيمنة، والأهم من ذلك تساعد في تنمية شعور شامل وافتخار بالهوية.

ستشكل هذه المراجعات - كما أمل - مدخلاً للنقاش بين التربويين والمثقفين وفي مساقات الجامعات تهدف إلى المزيد من الأبحاث في هذا الاتجاه في المستقبل.

### الإشكالية التاريخية للأرض المقدسة

يعتبر التاريخ موضوعاً إشكالياً في كل مكان. فالتاريخ ليس إلا جزءاً مما كان ربما قد حدث، عادةً ما يحتفظ به من كانوا يملكون أدوات الكتابة والقوة لتسجيله ونقله. وهو، أي التاريخ، ليس إلا الشيء الذي لم يتم محوه وشطبه، وما تمت كتابته من قبل المنتصرين أو أولئك الذين لديهم مصلحة في نسب وجهة نظر ما. وتاريخ فلسطين أكثر صعوبة حتى من التاريخ في أي مكان آخر، ليس لأنه تاريخ طويل يمتد إلى مئات آلاف السنين، إلى أزمنة سبقت ظهور التاريخ، ولكن، أيضاً، بسبب أنه وقع تحت هيمنة قصص

تقليدية خلال الألفيتين الماضيتين مستمدة من الديانات التوحيدية الثلاث تعرّف مسرح أحداثه بأنها الأرض المقدسة. لا تكون هذه المقاربة مؤذية لو كان موضوع التاريخ مجرد حجّاج وعبّاد ولو كانت الديانات الثلاث تنحى للتعایش دون صراع. لكنه لن يكون ذا نفع بالمطلق حين يكون تاريخاً مبنياً على سلب الآخرين.

ترتكز معظم خلفيات أو منطوق معظم التاريخ الفلسطيني سواء في المناهج التعليمية أو أدلة السياحة أو الإعلام اليوم إلى جغرافيا وشبه أركيولوجيا للأرض المقدسة، تبدأ بتحول المنطقة إلى المسيحية في القرن الرابع وبعد ذلك تحوّلها إلى الإسلام في القرن السابع وبداية الحملات الصليبية في العام ١٠٩٩، ومن ثم الحكم العثماني في ١٥١٦، وبعد ذلك ازدياد الرحلات الدينية في القرن التاسع عشر، وختاماً الاحتلال البريطاني والإسرائيلي. تحكمت في هذه المراحل والعوامل التفاسير التاريخية والأركيولوجية وخلقت ظرفاً يفصل فيه حجّاب من المزايم التاريخية والسياسية الحقيقية عن عالم الخرافة.

شكلت لحظتان محددتان بشكل خاص الوضع الراهن. تمثلت الأولى باعتراف إمبراطور الإمبراطورية البيزنطية الرومانية الإمبراطور قسطنطين المسيحية، قرابة العام ٣١٣ بعد الميلاد. هذا التحول الديني تعزز في العام ٣٢٣ بعد الميلاد حين قامت والدّة الإمبراطور «هليلينا» بزيارة بعض الأماكن المرتبطة بأحداث وردت في

الإنجيل والتي استدلّت عليها بفعل «وحي إلهي» لأنها أحداث وقعت قبل مئات وآلاف السنين.

استخدم الإمبراطور قسطنطين الدين الجديد لتعزيز حكم رعاياه. يوجد في الخليل في المكان المرتبط بقبر إبراهيم رمز يدل على عصر إبراهيم كما استخدمه قسطنطين. يكتب قسطنطين لـ «إيسوس» كاهن فلسطين يأمره بتنفيذ خطط لـ «تدمير أي أثر وثني، وبناء مبني مسيحي على الطراز الروماني مكانه. يوثق هذا الفعل «سوزمن» المؤرخ الكنسي من القرن الخامس المولود في غزة الذي تعكس كتاباته التنوع الجغرافي والديني في فلسطين في تلك القرون الأولى.

أنتج القرن التاسع عشر تغييراً آخر ما زال يؤثر على التاريخ الفلسطيني حتى اليوم. بدأ بالقدوم إلى فلسطين نوع جديد من الحملات الصليبية على شكل رحلات وحمى جديدة تسمى «الجغرافيا المقدسة» ممزوجة بعواطف تبشيرية ودعاوى بانتظار الألفية إلى جانب الطموحات الاستعمارية.

قام رجال الدين وأناس من العامة بالقدوم للأرض المقدسة الحقيقية ليؤكدوا إيمانهم الديني رداً على الشكوك المتزايدة حول رواية العهد القديم التي دلت على زيفها الاكتشافات العلمية في الجيولوجيا والبيولوجيا، وصاروا يتصيدون الدلائل والقرائن حول الأماكن المقدسة ليثبتوا صدق الرواية المقدسة. وكان هؤلاء في أغلبهم أوروبيين بروتستانت ورحالة أميركيين رافضين

للتقاليد الكاثوليكية والأرثوذكسية، وكانوا بدلاً من ذلك مجنوبين إلى مسارات مراوغة مثل الطرق الصحراوية للخروج المفترض (خروج بني إسرائيل). الكثير من أعمال الرحلات والدراسات التي نتجت عن هذه الرحلات ما زالت ترتبط بخيط مع ما يحدث اليوم.

جهزت كتب الرحالة الأوروبيين والدراسات الإنجيلية عن الأرض المقدسة الأرضية لما سيصبح بعد ذلك الحركة الصهيونية وتم استخدامها من قبل الحركة لإسناد مزاعمها. مثلاً كتاب وليام ثومسون «الأرض والكتاب» الصادر عام ١٩٥٩ شكل نموذجاً حول كيفية استخدام الجغرافيا الفلسطينية لشرح العهدين القديم والجديد. كما كان كتاب إدوارد روبنسون المعنون «البحث التوراتي في فلسطين» الصادر عام ١٨٤١ أكثر أهمية لأنه أطلق مجال الدراسة الخاصة بكيفية تخمين الأماكن الواردة في العهدين القديم والجديد بالاستناد إلى أسماءها العربية وقتها وربطها بالأسماء الواردة في العهدين.

طور الدارسون الصهاينة هذا النمط، كما استخدمته لجان تسمية الأماكن الإسرائيلية وأضافوا إليه الكثير من الاختراعات، وبالتالي تم فرض النطق العبري على الخارطة الفلسطينية واستخدام الأسماء العربية الأصلية وتحويرها للعبرية واختراع ربط غير موجود أصلاً لما ورد في التوراة. وحقيقة أن الشواهد اللغوية غير موجودة أو أن طريقة التحوير اللغوي باللغات الغربية أو العبرية تشوه الأسماء الموجودة، تم إغماض العين

عنها خلال العمل السياسي البحث الذي قامت به هذه اللجان.

استخدمت هذه اللجان القرويين والبدو لاستخلاص معلومات يقومون باستخدامها لاستلابهم بعد ذلك. يتواصل هذا التطبيق الصهيوني ويتزايد حتى اليوم.

استثمر المشروع الصهيوني بشكل أكبر التقاليد الدينية والتراكمات الثقافية الدينية؛ لتطوير نظام مزارع مكثف. وتتكون هذه المزارع من عناصر ترتبط بالتاريخ والدين واللغات القديمة والجغرافيا وأسماء الأماكن والعمارة والتراث وأشياء أخرى. وفيما يتعلق بالأماكن المقدسة، استخدمت إسرائيل التقاليد الإسلامية كحجة من أجل السيطرة على المقامات التي لم تكن يوماً بأي شكل من الأشكال جزءاً من التقاليد اليهودية، معيدةً إنتاج العملية التي قام الإمبراطور قسطنطين بها قبل ذلك.

وإلى جانب المقامات استولت بطريقة بغيضة على أماكن أخرى مثل قبر يوسف والحرم الإبراهيمي في الخليل (الذي تحول أكثر من ثلثيه إلى كنيس يهودي) ومسجد بلال بن رباح الذي سمي قبر راحيل في بيت لحم. وثمة خطط كثيرة أخرى تقترح شراكة قهرية للمسجد الأقصى وقبة الصخرة بحجة أنها مبنية على المكان الذي شيد فيه هيكل سليمان<sup>٦</sup>. القليلون يعرفون أن الحائط الغربي أو ما يطلق عليه المبكى لا علاقة له بالمطلق بالهيكل وهو ليس إلا بقايا قلعة رومانية، وهو لم يكن مقدساً لليهود

حتى وفق ما جاء في الموسوعة اليهودية في العام ١٩٧١ حتى سيطرة العثمانيين على القدس، حيث وصل يهود آخرون مع الفتح العثماني عام ١٥١٧ قبل أقل من خمسمائة عام من الآن.

### اكتشافات لتاريخ مغاير

جرت اكتشافات مهولة خلال السنوات المائة والخمسين الماضية تتعلق بالآثار والنقوش القديمة والتي إذا ما تم وضعها سويةً ستغيّر صورة المنطقة الثقافية والدينية والتاريخية. وتتراوح هذه بين اكتشافات تسبق زمن الرواية التوراتية وكتابات نقشية توفر تفسيراً مختلفاً للمناخ الديني في فلسطين وفي المنطقة مخالف لهذا التفسير الذي يرد في العهدين القديم والجديد. وكذلك فإن اكتشاف مدن قديمة مثل أوغاريت في شمال غربي سورية، عام ١٩٢٨، واكتشافات مهمة أخرى جعل من العسير الاستمرار في التفكير بالطريقة القديمة نفسها.

لم يدرك حتى وقت حديث أن السرديات التاريخية التي ترد في التوراة عشوائية وغير منطقية. في الحقيقة فإن رواية الخلق والخروج والسيطرة على أرض كنعان تمت قبل ٣٣٠٠ سنة، ومملكة داود وسليمان لم تحدث بالمطلق كما وردت في التوراة. يفترض السرد التوراتي أن الكون تم خلقه قبل ستة آلاف سنة، وأن إبراهيم عاش ورحل إلى فلسطين قبل أربعة آلاف سنة مضت، وأن الخروج من مصر والاستيلاء على أرض كنعان تم قبل ثلاثة آلاف سنة، وتم بناء مملكة داود وسليمان

الكبرى قبل ثلاثة آلاف سنة. مقابل كل هذا فإن الشواهد التاريخية تقول شيئاً مختلفاً بالكامل. تحدى باحثون غربيون هذا السرد التاريخي. باحثون أمثال وماس ثومبسون وكيبث ويتلام وفيليب دايفز وآخرون غيرهم. والبعض ذهب أبعد من ذلك ورأى في القصص التوراتية إنتاجاً أدبياً له جذوره في الأساطير والآداب التي وجدت في الشرق الأدنى القديم. حتى أن بعض علماء الآثار الإسرائيليين نجحوا في كسر الرواية الصهيونية.

أعلن زئيف هيرتسوغ، مثلاً، أنه لا توجد دلائل على وجود الآباء الأوائل ولا على الخروج ولا على السيطرة على أرض كنعان ولا على مملكة داود وسليمان الكبرى كما تم وصف كل ذلك. وهو بذلك ينزع الكثير من أعمدة الأيديولوجيا الصهيونية. محاولة البرهنة على وجود شواهد بناء قام بها سليمان في كل المدن الكنعانية كان على الأجددة التي تبناها علماء الآثار الصهاينة الوطنيون أمثال إيغال يلدين الذي تحول من قائد عسكري إلى عالم آثار. افتراضاته ونظرياته وسرده تم رفضها أيضاً من قبل بعض علماء الآثار الإسرائيليين أمثال فنكلشتاين؛ ما أضاف المزيد من الشكوك حول أي رابط حقيقي لسليمان في فلسطين حين يتعلق الأمر بعلم الآثار وشواهد البناء أو الحكم. المزايعم بوجود بقايا قصر في سلوان يعود للملك داود تم ضحدها من قبل العديد من علماء الآثار، ومع ذلك يتم تداول هذا الزعم كحقيقة في البروباغندا الإسرائيلية.

وعلى الرغم من كل هذه الاكتشافات، فإن الاستثمارات الغربية والمزايعم الصهيونية الآن المبينة على جهل بالماضي تجعل من الصعوبة التأثير باتجاه تغيير وجهة النظر السائدة. أضف إلى ذلك فشل الأكاديميين الفلسطينيين والأجانب كما المؤسسات في تطوير وجهة نظر مستقلة حول تاريخ فلسطين القديم وتراثها الثقافي. إن هذا الفشل اليوم فضيحة لا يمكن التسامح معها وهي بحاجة فورية للمعالجة. إنها نتيجة استثمارات سياسية حالية تعود جذورها بشكل مخادع لأزمة الجهل. عمل مؤرخون وعلماء آثار وباحثون في شؤون التوراة ومثقفون وتربويون وبالطبع سياسيون على خلق تاريخ لفلسطين كولنيالي منحاز سياسياً بشكل فاعل وعلى تهميش رواية تاريخية أخرى والتي هي بالفعل الرواية الحقيقية.

ولكن حتى أي دليل واضح على أحداث توراتية قديمة أو شخصيات من العهد القديم يمكن تركيبها تاريخياً في أي فترة زمنية أو في أي منطقة جغرافية في فلسطين فيما قد يثبت الباحثون أنها وقعت في أماكن خارج فلسطين. يبدو من الغريب وغير المنطقي أن ينسب اليهود الحاليون أنفسهم إلى هذه الأحداث التي وقعت للعبرانيين القدامى وللإسرائيليين. إن هذه الهويات الثلاث<sup>٣</sup> لا ترتبط مع بعضها البعض باستثناء حقيقة أن المؤمنين باليهودية يستخدمون سرداً يحتوي على قصص عن العبرانيين والإسرائيليين. من باب الخرافة ربط

هذه الإشارات، كما من الخرافة افتراض أن اليهود الحاليين هم أحفاد تلك الشعوب أو أنهم ورثة اليهود القدماء المنفيين. وكما دلت البحوث الإسرائيلية شلومو ساند وآخرون قبله، فإن غالبية اليهود اليوم في أوروبا وفي شمال إفريقيا وفي مناطق أخرى هم نتاج عمليات اعتناق لليهودية تمت في قرون لاحقة، وليسوا نتاج مرحلة التشرّد أو المنفى (اليهودي). إن هذه الأرض بكلمات أخرى ليست أرض أجدادهم كما يكرر الساسة الصهاينة وأبواق الدعاية باستمرار.

تبدو محاولة اليهود الحاليين خلق روابط لهم مع التاريخ القديم مثل محاولة المسلم من إندونيسيا تعريف نفسه بأنه سليل النبي وتعريف مكة والمدينة بوصفها وطنه القديم. لم يضحّد شلومو ساند فكرة الشعب اليهودي فقط، بل دلت أيضاً بدلاً من ذلك على أنه إذا كان هناك من له الحق في أن يزعم أنه بقايا كل الشعوب من كل الأعراق والأديان التي عاشت على هذه الأرض فإن هؤلاء هم الفلسطينيون.

## المنهاج الفلسطيني الحالي

بعد قيامي بنشر كتابي «التواريخ المخبأة» الذي تتم ترجمته للعربية الآن وسيُنشر في نهاية هذه السنة، قمت بورشة عمل السنة الماضية لمعلمي المرحلة الثانوية في رام الله في مؤسسة القطان. خلال ورشة العمل هذه حددت مع المشاركين ثلاث مناطق عاجلة بحاجة لتصويب وتعديل:

١. الفترات الزمنية المرتبطة بالشخصيات والأحداث التوراتية والقرآنية مثل إبراهيم وموسى ويوشع وداود.

تبدو محاولة اليهود الحاليين خلق روابط لهم مع التاريخ القديم مثل محاولة المسلم من إندونيسيا تعريف نفسه بأنه سليل النبي وتعريف مكة والمدينة بوصفها وطنه القديم. لم يضحّد شلومو ساند فكرة الشعب اليهودي فقط، بل دلت أيضاً بدلاً من ذلك على أنه إذا كان هناك من له الحق في أن يزعم أنه بقايا كل الشعوب من كل الأعراق والأديان التي عاشت على هذه الأرض فإن هؤلاء هم الفلسطينيون.

لن نحتاج لنذهب بعيداً مثلما يفعل بعض الباحثين لمسألة واقعية بعض الشخصيات والأنبياء الذين يردون في العهد القديم. ومع ذلك فمن الضروري (مع تأكيد احترامنا للمعتقدات الدينية) التأكيد على أننا لا نقوم بتقييد السرد التاريخي برواية أو جغرافية فرضها دارسو التوراة، وبالتالي نقوم بدعم المزاعم الصهيونية. هذا لا يعني أننا لا نعترف بهذه المعتقدات الدينية أو المبادئ أو الأنبياء القدامى. ولكن أن نقوم

٢. كيفية تقديم أسماء الأماكن القديمة مثل

عكا وعسقلان وأريحا من حيث أصل الكلمات ومعناها وطريقة كتابتها.

٣. كيف يتم وصف الثقافات القديمة والآثار المادية وكيف يتم ربط هذا الوصف بالفلسطينيين اليوم.

إن واحدة من أهم الصعوبات المتعلقة بذلك تكمن في كيف تقوم كتب المنهاج بسرد بعض الفترات الزمنية بمواعمتها مع الإطار السردى الصهيوني والغربي والاكتفاء بتغطية هذا السرد بأسماء عربية وإسلامية. فيما في الحقيقة، أن القرآن نفسه يتحرر من قيود تلك الروايات، حتى أنه لا يشير عادة إلى تلك الأماكن الجغرافية بالتحديد. لقد تم تفسير العهد القديم من قبل باحثين مسيحيين ويهود بما يتضمن جغرافيةً محددةً وإطاراً زمنياً محددًا وتم تعميمه وفق تطور تاريخي ليتم قبوله.

يصف كتاب الصف الأول الثانوي لتاريخ فلسطين الحديث والمعاصر الصادر عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية الحقبة المهمة من تاريخ فلسطين في الفترة بين القرنين الثاني عشر والتاسع قبل الميلاد:

«شهد تاريخ فلسطين القديم دخول بني إسرائيل بقيادة يوشع بن نون في القرن الثاني عشر ق.م وحاربوا الكنعانيين والفلسطينيين. وفي الثلث الأخير من القرن الحادي عشر قبل الميلاد تولي شاول بن قيس (طالوت) قيادة بني إسرائيل، وحاربوا الفلسطينيين بقيادة جالوت

الذين تمكنوا من قتله وأبنائه في نهاية القرن الحادي عشر قبل الميلاد. وبعد وفاته تولي النبي داود بن يسب قيادة بني إسرائيل وأسس مملكة على قسم من الأراضي الفلسطينية تحت قيادته.

ومن بعده جاء النبي سليمان الذي حكم منذ عام ٩٦٢ ق.م. وحتى ٩٢٥ ق.م. وبعد وفاته انقسمت دولته إلى قسمين: مملكة إسرائيل من الشمال

(السامرا) ومملكة يهوذا من الجنوب (القدس)».

المشكلة الوحيدة، في النص السابق، ليست

فقط في الحديث عن دواك كحاكم للقدس في القرن

العاشر قبل الميلاد (وهي رواية يعوزها الدعم

التاريخي). فعند التعامل مع أسماء الأماكن

القديمة فإن كتاب المنهاج يتبنى الافتراضات

الإسرائيلية التي تعتمد على اللفظ العبري وطريقة

كتابته مثلما هو الحال حين يتم التأكيد في المنهاج

على أن الاسم التوراتي الإسرائيلي «عكو» هو

أصل كلمة عكا المدينة في تعارض صارخ مع

الإشارات الأولى والأقدم التي ترد لمدينة «عكا» في

الكتابات المصرية الهيروغليفية في نهايات القرن

التاسع عشر قبل الميلاد والإشارات السريانية من

القرن الثامن قبل الميلاد بعد ذلك. تستمد أشكال

الأسماء الفلسطينية التي ترد في التوراة العبرية

بشكل أساسي من أشكال أدبية متخيلة للعبرية

المُهودة وضعت في تاريخ متأخر عن خمسمائة

سنة قبل الميلاد أو حتى بعد ذلك ولا توجد إلا في

النصوص دون أي ارتباط حقيقي على الأرض

وتوجد فقط في كتابات عربية وعبرية مشوهة.

تشير جداول أسماء المدن القديمة الواردة

في كتب منهاج التاريخ للصف الخامس وكتب منهاج التربية الوطنية للصف التاسع والعاشر إلى تفاصيل خاطئة حول معاني الكلمات وطريقة كتابتها القديمة ومقارنتها بالأسماء الحالية للأماكن.

ففيما يمكن غفران أو تناسي عدم الدقة في شرح اسم مدينة بيت لحم (بالقول إنها تعني «بيت الخبز» فيما هي تشير في الحقيقة لبيت إله الكنعانيين «ليحم»)، فليس من المقبول تبني المعنى المُساء تفسيره غربياً وعبراًياً لأسماء مدن مثل أريحا وعسقلان وعكا. إن قبول أن تنتهي أسماء المدن بحرف «و» والتغيرات على الأحرف الساكنة التي تجري على أسماء المدن هو عملياً قبول بالنظرية الصهيونية والتشويهات الصوتية في نقل الأسماء كما هو قبول لعبرنة أسماء تلك المدن. لقد طور اللغويون الصهاينة لدعم مزاعمهم وتمكين الخارطة العبرية لفلسطين نظرية تقول إن الأسماء الأصلية (دون أن يستطيعوا أن ينكروا أنه تم الحفاظ عليها بالعربية) تم تشويهها وتحريفها بعد الحكم الإسلامي.

ولكن ما يحدث في حقيقة الأمر عكس ذلك تماماً. ليس هذا فحسب بل إن الكتابة العبرانية والغربية لأسماء الأماكن شوهدت النطق الأصلي لها. فيما تمثل الأسماء العربية الاستمرارية الأكثر طبيعية وتطوراً للأسماء. فإذا كان العرب قد حرفوا أي اسم فإنه لابد أن يكون الاسم الأجنبي الذي فرضته ممالك اليونان أو الرومان كما يمكن التوقع، مثلما هو الحال في اسم

«نيوبلس» الذي يعني المدينة الجديدة الذي أصبح بالعربية نابلس.

وكما تدلل الهجائية واللغة الأوغاريتية قبل ٣٥٠٠ سنة مضت، فإن قربها من اللغة العربية مذهل. لا يدل هذا على أهمية اللغة العربية وارتباطها باللغات القديمة فحسب ولكن أيضاً يضعف الزعم الصهيوني القائل إن المنطقة وفلسطين تحديداً تم تعريبها خلال الحكم الإسلامي بعد العام ٦٣٨ بعد الميلاد، أي قبل ١٣٧٥ سنة فقط. حتى إلى الشمال من فلسطين في سورية ولبنان فإن الأسماء القديمة تغيرت قليلاً بالعربية؛ لأن العربية هي الامتداد الطبيعي والمخزون الأساس للغات القديمة مثل الكنعانية والأكدية والآرامية سواء من جهة النطق والأصوات أو التجديدات اللغوية. هذا واضح في أسماء مدن مثل عكا وعسقلان ودمشق أيضاً وصيدا التي طرأ تغير بسيط على أسمائها.

على سبيل المثال، فإن اسم عكا هو الأقدم حيث وردت إشارة له في الكتابات الهيروغليفية قبل ٤ آلاف سنة كما في النصوص المسماة في تل العمارنة وفي نصوص أخرى أيضاً. كلمة «عسقلان» قد تكون في السابق «عسقلانا» لكن من المؤكد أن من أساسيات نطق الكلمة أن فيها أحرف «س» و«ق» (ك) وهي لا تشبه بالتالي النطق المشوه «أشكلون» الذي تم فرضه في السرديات. وفي حالات أخرى، فإن كلمات مثل بيت لحم وأورشليم وبيت دجن وبعبلك ستكون

أكثر ولائاً للأصول القديمة لهذه الأماكن بنسبتها  
للآلهة الكنعانيين. فكلمة «لحم» لا علاقة لها بكلمة  
«خبز» بل «لحم» هو إله المدينة القديم كما أن  
سالم لا علاقة له بالسلام بل هو إله المدينة وهو  
ابن عشتار. وأريحا المكان الأقدم وورد اسمها  
في نصوص في مدينة ماري القديمة (مدينة في  
سورية في الحقة الآمورية والسومارية) قبل  
٤٥٠٠ سنة. وفيما تم ربط اسم المدينة بإله القمر  
فإنه من المنطقي أكثر أن يكون المعنى مشتقاً من  
الكلمة الكنعانية / الآرامية / العربية «رائحة».

### مقترح

حتى يظهر تاريخ فلسطيني فاعل، فإن من  
المتطلبات الأساسية لذلك تكوين مصادر، والعمل  
ضمن رؤية تحوي في طياتها كل الأزمنة البشرية  
التي مرت على فلسطين. يظل التاريخ القديم  
تحدياً في فهم الفلسطينيين لذاتهم وفي فهم  
الآخرين لجغرافية فلسطين وتراثها الثقافي. ولا  
يزال التاريخ بروايته الصحيحة لم يرو، وهي رواية  
تستطيع أن تضم الاكتشافات التاريخية والأثرية  
الحديثة وتؤكد الاستمرارية الإنسانية للمنطقة.  
يمتد التراث الفلسطيني عبر آلاف السنين من  
قبل التاريخ ومن تأقلم الإنسان على مدار الألفية  
ولا يمكن تقزيمه ليقصر على عرق أو دين ما.  
يجب أن تركز المقاربة الجديدة على أبحاث  
جديدة وتفكك السرد السائد وتعيد تفسير  
التقارير السابقة عن المكتشفات، وتبدأ أعمال

تنقيب جديدة مستخدمة دراسات أنثروبولوجية  
حول العادات وامتداداتها في الماضي إلى جانب  
دراسة اللغات القديمة. ثمة أدلة قوية في العادات  
واللغة الشائعة بين الفلسطينيين اليوم تربطهم  
بأقدم العصور والشعوب في فلسطين التي عاشت  
في فلسطين. ستوسع هذه الدراسات الجديدة  
المعارف والتفكير بدلاً من استمرار وهيمنة البحث  
والمتاحف وسلطة المقتنيات القديمة الإسرائيلية.  
تشكل السياسات والإستراتيجيات الوطنية  
في التعليم والإعلام والسياحة أولويات عاجلة.  
فالتعليم والسياحة بشكلهما الحالي مصابتان  
بالتقليدية والتكرار، وبالتالي لا يمكن لهما أن  
يغنيا عقول الطلاب والسياح. إن هذه الوضعية  
والحالة التي تتوافر فيها المعلومات لا تصب في  
صالح الشباب الفلسطينيين ولا المصالح الوطنية  
الفلسطينية. وإن حملة شعبية لرفع الوعي العام  
ملحة حتى يتمكن الناس من امتلاك تراثهم  
والحفاظ عليه - وهو تراث كل الفلسطينيين  
بما في ذلك فلسطينيو الداخل ١٩٤٨، ومن  
أجل المطالبة بحصتهم فيما يتوافر في المتاحف  
والمنازل الإسرائيلية من مقتنيات. فهذه  
الأولويات التي نتحدث عنها والخطوات التي  
نتخذها ستؤثر في مستقبل شعبنا وعلى مقدرتنا  
في المساهمة بالمعرفة الإنسانية وفي تطوير حسنا  
والمعنى الخاص بهويتنا.

يتوجب علينا، إذا قدر لنا أن نبني هوية وطنية  
نافعة، شمل كل تاريخ فلسطين من فترات ما قبل  
التاريخ وحتى اليوم. إن المنهج الذي اقترحه

الأراضي المقدسة وبتمويل وزارة الخارجية الأميركية وقاد تنفيذها كل من البروفسور بروس ويكسل ودانيال بار تال وسامي عدوان بجانب كتاب نوريت بيليد إيلهان «فلسطين في كتب المنهاج الاسرائيلية: الإيديولوجيا والدعاية في التعليم». ومن المهم ملاحظة أن مناهج التعليم الفلسطينية وقعت تحت الضغط في هذا السياق حيث تم اتهامها بالتحريض في وصف ما حدث خلال النكبة، رغم أن السلطات الإسرائيلية وفي الوقت نفسه رفضت خلاصات هذه الدراسات واستنتاجاتها، وفيما استمرت في السياسة نفسها فإنها قامت بتدخلات عنيفة من أجل التحكم فيما يتلقاه الطلاب الفلسطينيون في مدارس شرق القدس.

تعالج التدخلات المقترحة في متن هذه الدراسة مواضيع من التاريخ القديم والتي تؤسس وتشكل حيز الزاوية في المزاعم وبالتالي تؤثر على أي تغيرات في وجهات النظر الصلبة التي تتعلق بالمستقبل. وتأكيداً على ما سبق فإن التغيرات المقترحة هنا تتعلق بالقمارية تجاه التاريخ القديم استناداً للإكتشافات والنتائج البحثية وترتبط بروابط واهية بالقضايا الأخرى الواردة في المنهاج التي وصفتها الفقرة السابقة.

للقاش يعالج التاريخ والتراث الثقافي والديني والمعرفي لفلسطين بطريقة تشجع على فهم مؤسس ومستند إلى المعلومات لماضي فلسطين الغني، ومخلص للبحث الموضوعي. وسيحاول أن يكون مستقلاً عن التركيز التقليدي على دين وعرق معين، وهو تركيز نزع نحو مزاعم استحواذية حول ماضي فلسطين. وفيما يحترم هذا المنهاج الدين، فإن سرد الفترات التاريخية الأساسية يجب ألا يقع ضحية أي هفوات وضعها البحث الصهيوني والغربي ولا التراكيب السياسية واستغلالها للدين. والأهم من كل ذلك أننا بحاجة لأن نقدم للشباب الفلسطيني تاريخه الذي يعزز شعوره بالهوية والأرض وتراثها وبالإحساس بالأهمية بالفخر تجاه غنى تراثهم الثقافي منقطع النظير.

### ملاحظة أساسية

إن هذه المطالب تعالج التاريخ القديم ولا تتعرض للأحداث المعاصرة ولا لجغرافيا الأماكن وتسميتها في القرن العشرين وكيف يتم تقديمها اليوم، وهي قضايا كانت مثار بحث ومواضيع دراسات منها على سبيل المثال الدراسة التي نفذها مؤخراً مجلس المؤسسات الدينية في

### هوامش

٢. وزارة التربية والتعليم، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر للصف الأول الثانوي، السلطة الوطنية الفلسطينية  
٤. انظر نصوص الكتب المشار إليها.

١. انظر كتابنا التواريخ المخبأة: فلسطين وشرق المتوسط.

٢. الهويات الثلاث يقصد بها اليهودية والعبرانية والإسرائيلية نسبة لشعب إسرائيل ونسبة للعبرانيين وللدين اليهودي. (سياسات)

## المجتمع المدني الفلسطيني والعولمة البديلة

محسن أبو رمضان\*

التحول الديمقراطي، ومنها عدم النكوص أو الارتداد، ومن أجل الدفاع عن حقوق الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة، وحتى يتم عكس تلك المصالح في تشريعات وقوانين وسياسات تضمن كلاً من المجالات الديمقراطية والحقوقية والتنمية والاقتصادية.

تباينت الهيئات والمؤسسات التي تندرج في إطار المجتمع المدني في تقاطب مع السلطة ومجتمعها السياسي، فهناك الأحزاب السياسية المعارضة والتي تقع خارج دائرة الحكم، وهناك النقابات العمالية والمهنية، وهناك أيضاً المنظمات الأهلية والحركات الاجتماعية.

حتى بعد أن استقرت أوروبا - على أثر الثورة الفرنسية - على الديمقراطية؛ من خلال اعتماد مبدأ العقد الاجتماعي والتداول السلمي للسلطة والاستناد إلى سيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء واحترام الحريات العامة ومنظومة حقوق الإنسان، فقد كان من الضروري أن تنتظم قوى المجتمع في مؤسسات وهيئات أو أطر سواء كانت سياسية أو اجتماعية؛ بهدف تحقيق الضمان في عملية

\* كاتب وناشط مجتمعي ورئيس مجلس إدارة شبكة المنظمات الأهلية في غزة.

يؤهل وقوع هذه الهيئات خارج دائرة السلطة إلى أن تكون جزءاً عضوياً من مكونات المجتمع المدني، شريطة ابتعادها عن البنى القبلية والعضوية ما قبل الحداثة ونظامها السياسي، وعن الربح، وفي الوقت نفسه حرصها على المصلحة العامة.

تمت إثارة مصطلح المجتمع المدني في نهاية تسعينيات القرن المنصرم، وذلك على أثر إسقاط المنظومة الاشتراكية وانهايار سور برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي، حيث استخدم هذا المصطلح لدعم قوى المعارضة الراضية للنظام المركزي وتأبيدها، على الرغم من أن هذا المصطلح في ذلك الوقت كان يخدم المسار السياسي للقوى الرأسمالية العالمية بهدف تقويض مكونات النظام «الاشتراكي» الذي ساد سبعين سنة عبر الاتحاد السوفيتي وحلفائه في مواجهة القوى الرأسمالية العالمية، فقد تصاعد دور منظمة التضامن النقابية في بولندا والمنتديات الاجتماعية والثقافية في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا، ولعبت تلك الهيئات دوراً في تغيير نمط النظام وتحقيق الانتقال إلى النظام الرأسمالي.

ساهم عمل بعض الهيئات في مواجهة «الكتلة الاشتراكية» في إعطاء مفهوم مضلل للمجتمع المدني، وأصبح في نظر البعض تابعاً لنظام العولمة، والنظام العالمي الجديد الذي قاده الولايات المتحدة بعد انهيار سور برلين بتراجع حدة الحرب الباردة، إلا أن قوى المجتمع المدني ليس بالضرورة أن يكون نشاطها في السياق

نفسه الذي عملت به في مواجهة أنظمة «الكتلة الاشتراكية»، حيث كان لها دور مركزي وتاريخي في مواجهة الاستبداد والاستخدام التعسفي للسلطة والموقع والنفوذ لتحقيق المنافع الخاصة إلى جانب استخدام السلطة للحد من الحريات العامة وتضييق مساحة الديمقراطية والتعددية وحرية الرأي والتعبير، ولعلنا نذكر دور النقابات العمالية وحركات الاحتجاج والحركة المطالبة والحركات الاجتماعية والحقوقية باتجاه مناهضة التمييز العنصري ومن أجل المواطنة المتساوية والأطر التي تدافع عن مصالح الفقراء والمهمشين من المزارعين والشباب والنساء وغيرهم؛ ما يؤكد أن أنشطة منظمات المجتمع المدني لم تكن مقصورة على حقبة التسعينيات من القرن الماضي بل كانت قبلها بكثير، وأيضاً في سياق مناهضة سياسة العولمة الرأسمالية التي ازدادت شراسة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وهيمنة القطب الواحد على رئاسة المعمورة؛ ما دفعها للانفلات من عقابها عبر الآلة العسكرية وبتجاه العودة لآليات الاحتلال العسكري المباشر والذي قاومته قوى المجتمع المدني بآليات سلمية وديمقراطية عبر التظاهرات والتأثير في الرأي العام إلى جانب مقاومتها للاستغلال والتداعيات السلبية الناتجة عن العولمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، من حيث اتساع الهوة بين الأغنياء الذين يملكون وسائل الإنتاج والمعلومات والثروات الهائلة في مواجهة الفقراء الضعفاء المهمشين في سياق تراجع الطبقة الوسطى الذي انحدر معظمها إلى

الاجتماعية الضعيفة والمهمشة وتوفير شبكة أمان وحماية اجتماعية لها، خاصة تلك الفئات التي لا يستطيع القطاع الخاص استيعابها كما لا تستطيع هيئات ومؤسسات الدولة استيعابها، في ظل سياسة الخصخصة وإعادة الهيكلة، ولكن الصحيح كذلك أن التقاطب بين مؤسسة الدولة والمجتمع بحاجة إلى منظمات وسيطة تستطيع أن تتوسط العلاقة بين الفرد والمواطن من جهة، وبين الدولة من جهة ثانية، وتستطيع التكامل مع الدولة في تقديم الخدمات للفقراء والمهمشين والوصول إلى المناطق النائية والبعيدة، والتحرك السريع وقت الكوارث والأزمات الطبيعية على وجه التحديد، كما تستطيع التفاوض السلمي والديمقراطي مع السلطة احتجاجاً على أداؤها وباتجاه تصويبه سواء فيما يتعلق بالموازنة العامة وضرورة مراعاتها لصالح الفقراء، وللقطاعات الإنتاجية والتنموية على حساب المصروفات الاستهلاكية أو فيما يتعلق بالسياسات الخاصة بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي والحق في تشكيل الجمعيات في إطار العمل على إرساء أسس سيادة القانون.

## منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ونشورها في سياق مختلف

توجد خصوصية لنشوء منظمات المجتمع المدني في فلسطين، فقد نشأت قبل تأسيس السلطة الوطنية عام ٩٤ وانبثقت من تجربة

صفوف الفقراء والكادحين، الأمر الذي صعد من دور منظمات المجتمع المدني في مناهضة العولمة وتداعياتها الحادة على الفئات الاجتماعية الفقيرة سواء داخل البلدان الرأسمالية ذاتها أو بين تلك البلدان من جهة وبين السواد الأعظم من شعوب آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية.

سهلت العولمة - على الرغم من طابعها الرأسمالي والاحتكاري - العديد من الآليات، وذلك بسبب ثورة المعلومات والاتصالات بما يشمل الثورة التقنية والإلكترونية الهائلة، ومن إمكانية تفعيل العديد من المفاهيم الثقافية العالمية لتعمم على باقي الجنس البشري، فلم يعد ضرورياً أن تمر بلدان العالم الثالث بمراحل التطور نفسها التي مرت بها بلدان وشعوب أوروبا لكي تحقق قيم ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية البشرية، بل أصبحت تلك المبادئ عبارة عن منظومة تشكّل مقياساً للعدالة والإنصاف والحضارية والحداثة، بصرف النظر عن طبيعة مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي لشعوب بلدان «العالم الثالث»؛ ما أدى إلى انتشار مفهوم المجتمع المدني في العالم أسوةً بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي أصبحت ذات قيمة ووجهة عالمية أيضاً.

يقال إن العولمة بحاجة إلى آليات للتخفيف من توحشها وشراستها المبنية على الربح وعلى قانون «دعه يعمل دعه يمر»، ولعل منظمات المجتمع المدني تعتبر واحدةً من تلك الآليات التي تخفف من الاحتقان، وذلك عبر احتضان الفئات

العمل الطوعي، ثم تأسست وأخذت بعد ذلك الطابع المهني المتخصص سواء في المجال الزراعي أو الصحي أو الشبابي أو النسوي أو البحثي أو الحقوقي... وساهمت تلك المنظمات في تحقيق فلسفة التنمية من أجل الصمود والمقاومة إبان الانتفاضة الأولى وبتجاه البناء بعد تأسيس السلطة باتجاه التأثير بالتشريعات والسياسات وبمبدأ سيادة القانون وصيانة الحريات العامة وحقوق المواطنين وكرامتهم، ومن أجل توسيع مساحة الديمقراطية ومحاربة الفساد وعبر زيادة الأصوات المطالبة بتحقيق آليات من الرقابة والمساءلة والمحاسبة ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، وتجاوز الوساطة والمحسوبية والزبائنية المبنية على اعتماد أهل الثقة بدلاً من أهل الكفاءة.

لعبت هذه المنظمات إلى جانب دورها الداخلي في العلاقة بين المجتمع والسلطة «نواة الدولة»، وما زالت دوراً في مناهضة الاحتلال وتعزيز صمود المواطنين في أرضهم وبتجاه تعزيز حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني وكذلك باتجاه تصعيد حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض عقوبات على دولة الاحتلال «BDS» ونزع الشرعية عنها بوصفها دولة احتلال عسكري واستيطاني وتوسعي مبنية على الثقافة العنصرية وعلى الإحلال والتطهير العرقي وذلك عبر ممارسات ترتقي إلى جرائم الحرب، كما أشار تقرير غولدستون وغيره من التقارير عن العدوان الوحشي والإسرائيلي في نهاية العام

٢٠٠٨ والذي تكرر في تشرين الثاني ٢٠١٢. يختلف السياق الذي نشأ فيه المجتمع المدني الفلسطيني عن مثيله في البلدان المتقدمة أو المستقلة حديثاً والخارجة من الاستعمار من بلدان ما يسمى «العالم الثالث»، حيث لم تتحقق الدولة، واستمرت السلطة تعمل في إطار المرحلة الانتقالية التي أصبحت «دائمة»، كما استمر الاحتلال في الاستيلاء على الأرض ونهبها والاستيطان بها والسيطرة على منابع المياه والمناطق الزراعية بالأغوار بالإضافة إلى استمراره في حصار قطاع غزة وتهويد القدس وبناء جدار الفصل العنصري الذي اعتبرته محكمة لاهاي عبر قرارها الاستشاري في حزيران ٢٠٠٤ غير شرعي ويجب هدمه وتعويض المزارعين عن الأضرار الناجمة عنه، كما أكد القرار أن الأراضي الفلسطينية جميعها محتلة وليست متنازعةً عليها بالاستناد إلى القانون الدولي ووثيقة جنيف الرابعة، كما أن منظمات المجتمع المدني تعمل في سياق تتداخل فيه مرحلة التحرر الوطني والبناء والديمقراطي في ظل سلطة انقسمت في حزيران ٢٠٠٧ لتسيطر حركة حماس على القطاع وحركة فتح على الضفة الغربية؛ ما أدى إلى انقسام المؤسسة الفلسطينية التي يمكن من خلالها للمجتمع المدني أن يؤثر بالتشريعات والسياسات والتوجهات، وأصبح المجلس التشريعي في قطاع غزة يعمل من خلال كتلة الإصلاح والتغيير فقط، وأصبح الرئيس يصدر قرارات بفعل القوانين بالضفة الغربية، ما أدى بسبب الانقسام إلى تقويض

مبدأ سيادة القانون، كما تضررت الحريات العامة وحقوق المواطنين بصورة كبيرة جراء هذا الانقسام والنزعة نحو السيطرة والتصدي للقوة المنافسة عبر الاستهداف المتبادل لحركتي حماس وفتح بالضفة والقطاع بهدف تثبيت سلطة كل منهما؛ ما سبب مسألاً كبيراً قضائياً حقوق الإنسان بما في ذلك الحق بالعمل النقابي وتشكيل الجمعيات.

يعمل المجتمع المدني في فلسطين في بيئة معقدة تؤثر فيها العديد من القوى منها الاحتلال، وحكومتان واحدة بالضفة والثانية بالقطاع إلى جانب المنظمات الدولية والتابعة للأمم المتحدة والمانحين الذين أصبحوا يتحكمون بالأجندة التمويلية ويقومون بتجفيف موارد المنظمات الأهلية، خاصة إذا أدركنا أن هناك تحديات عدة تواجه المنظمات الأهلية فيما يتعلق بالتمويل، ومنها التمويل المسيس والشروط الصادر عن وكالة التنمية الأميركية والتي تشترط التوقيع على وثيقة «الإرهاب» التي تدرج عشرات الشخصيات والمنظمات في قائمتها، ومنها أيضاً التمويل من بعض وكالات التنمية الدولية التي أصبحت تشترط قيادة منظمة دولية لتحالف تكون واحدة من مكونات منظمة من منظمات العمل الأهلي لتلعب أي الأخيرة دوراً بالتعاقد من الباطن على أن تحول النسبة الأكبر للمنظمة الدولية القائمة للتحالف، علماً أن نسبة كبيرة من التمويل الذي يأتي باسم الشعب الفلسطيني يذهب إلى المانحين عبر وكالات تنموية دولية متعددة عاملة بالأراضي

الفلسطينية وذلك على شكل نفقات إدارية أو خبراء أو مساعدات فنية... إلخ، وتذهب نسبة غير حاسمة أو قليلة لصالح المشروع ذاته، علماً أن عشرات المنظمات غير الحكومية الدولية انتشرت بصورة كبيرة في القطاع خاصة بعد عدوان ٢٠٠٨ وعقد مؤتمر شرم الشيخ في آذار ٢٠٠٩، الأمر الذي يعكس عقلية ربحية ريعية وليست تنموية وخيرية بالضرورة.

يضاف إلى ما سبق، أن هناك تمويلاً بأجندة سياسية من قبل العديد من المنظمات الدولية، وهناك أيضاً أجندة سياسية واضحة من بعض المنظمات التمويلية العربية، ولعل التمويل القطري والسعودي واضح المعالم في هذا المجال الذي يهدف إلى دعم قوى سياسية معينة، وذلك بصرف النظر عن التوزيع العادل وعلى أسس مهنية وعلى قاعدة المنافسة الحرة وحسب الكفاءة للمنظمات الأخرى.

تشير أوجه التمويل إلى أن هناك أجندة معوالة له، الأمر الذي يتطلب من منظمات المجتمع المدني إدراك تلك المسألة ولا تتعامل مع التمويل كجزء من العملية التنموية فقط بل بتربطها مع الأهداف السياسية، وهذا يتطلب تغيير وجه العمل الأهلي والمدني بصورة عامة ليصبح معتمداً على قوى التضامن الشعبي الدولي المنتصرة لعدالة القضية الوطنية لشعبنا، وليس مع تلك القوى والمنظمات المانحة التي تتعامل مع الأراضي الفلسطينية كسوق للربح الربيعي النفعي والطفيلي، إلى جانب إعادة توثيق العلاقة

مع الرأسمال الفلسطيني والعربي المناصر للقضية الوطنية لشعبنا، وذلك بهدف التحرر من التبعية للممول، والعمل على استعادة المبادرة من جديد في إطار الربط الجدلي بين التمويل والتنمية المبنية على الصمود والمقاومة.

العلاقة بين المنظمة الأهلية والحزب السياسي تشكلت العديد من المؤسسات والمبادرات المجتمعية والتي أصبحت مؤسسات مستقلة بعد ذلك من خلال الأحزاب السياسية المؤمنة بالخيار والعمل الجماهيري والديمقراطي، وقد تبلورت تلك المبادرات والإرهاصات إبان الانتفاضة الشعبية الكبرى، وكانت العلاقة مبنية على تحديد مرجعية حزبية للقائمين على المؤسسات الأهلية المشكلة، وقد تغير الحال بعد تأسيس السلطة، في العام ١٩٩٤، حيث جرى تحول في بنية المنظمات الأهلية وتركيبها وأدائها، بما يشمل تجاوز المرجعيات الحزبية التي انبثقت من خلالها، وشهدت تلك المرحلة توجه العديد من الكفاءات والكوادر العاملة بالأحزاب إلى المنظمات الأهلية، حيث أصبحت إدارات المنظمات الأهلية على علاقة مباشرة مع جهات التمويل وأصبح كوادرها يجيدون الكفاءات والمهارات اللازمة لمخاطبة الممول، وفي الوقت نفسه أصبحت لديهم علاقات مباشرة مع الفئات الاجتماعية المستهدفة من وراء تنفيذ مشاريعهم.

لقد كان الحزب السياسي يوفر بعض القضايا التي أصبح بمقدور العاملين بالمنظمات الأهلية تحقيقها، وذلك بمعزل عن دور الحزب السياسي،

منها العلاقة مع المنظمات العالمية والدولية التضامنية، حيث أصبحت هناك علاقة مباشرة في إطار توافر القدرة على الخطاب وعكس الرسالة والمهارات الفنية، ومنها العلاقة مع الفئات الاجتماعية، حيث أصبحت هناك علاقة مباشرة ومنها الحماية القانونية التي أصبح بالإمكان تجاوزها في ظل السلطة الوطنية وتوافر قوانين وتشريعات وجهاز للقضاء وقدرة على التأثير بالحيز العام من خلال دور المنظمات الأهلية بالتعبئة والحشد والمناصرة، بحيث أصبح لتلك المنظمات قوة تأثير بحد ذاتها، وذات صفة مستقلة بمعزل عن العلاقة بالحزب السياسي .

جرت متغيرات في الوقت نفسه، على بنية الأحزاب السياسية التي أصبح معظمها مندمجاً في إطار التركيبة الإدارية للسلطة بما يشمل ذلك من استحقاقات سياسية وإدارية ومالية، وتراجع الدور المعارض للأحزاب سوى المعارضة السياسية، الخاصة بالخطاب المعارض أو المتحفظ على اتفاق أو سلو وخاصة الأحزاب اليسارية التي انبثقت منها معظم المنظمات الأهلية الأكثر فاعلية وبروزاً، كما تراجعت حدة الخطاب لدى تلك الأحزاب فيما يتعلق بحالة الحريات العامة ومحاربة الفساد وبال دفاع عن مصالح الفقراء والمهمشين، بل قادت عضويتهم بالسلطة على المستوى الوزاري والإداري الهيكلية وبما يشمل الأجهزة الإدارية كالوزارات والأجهزة والأمنية، قادت إلى آلية محاصصة بالنقابات المهنية والعمالية، علماً أن

البعض منهم أصبح مفرغاً على كادر النقابة بما ساهم في تحويل الطابع النقابي الطوعي إلى طابع وظيفي مهني، علماً أن الكوادر الرئيسة للقائمين على العمل النقابي أصبحوا موظفين يقومون بالعمل الروتيني، كما أن البعض منهم أصبحوا موظفين في وزارات بما خلق حالة من تعارض المصالح، حيث لا يستطيع أي شخص أن يمثل الحكومة والنقابة في الوقت نفسه، وأن انحيازه بالضرورة سيكون إلى مصدر عمله الوظيفي حتى لو كان جاء من أصول العمل النقابي ومن بنيته وتركيبته القيادية.

أصبح للمنظمات الأهلية أدوات قوة، منها القدرة على تجنيد التمويل ونسج العلاقات العالمية ومنها العلاقة المباشرة مع الفئات الاجتماعية المهمشة ومنها الاستقلالية المالية والإدارية والقدرة على التأثير بالقيم المبنية على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الإنسانية؛ ما مكنها من الاستغناء عن الحزب السياسي الذي في المقابل ضعف وتراجع دوره المعارض أو الناقد والرامي إلى تصويب المسار، بسبب اندماجه في مشروع السلطة بينيته وتركيبته الإدارية والمؤسسية، وبسبب قناعة بعض الأوساط القيادية في السلطة بضرورة تراجع دور المؤسسات الأهلية التي كان لها دور وفق تصورهم قبل نشوء السلطة فقط بما أنها كانت امتداداً للمنظمة، وبالتالي تراجع هذا الدور بعد تأسيس السلطة كنوانة للدولة، أي أصبح لا مبرر لوجودها، الأمر الذي

يستلزم اندماجها بالسلطة أو اندثارها وفق هذا التصور.

هاجمت بعض الأوساط النافذة في السلطة منظمات العمل الأهلي وخاصة تلك التي جاءت من أصول يسارية والتي عملت في مجال حقوق الإنسان والتنمية، واتهمتها بالفساد وتنفيذ أجندة خارجية، علماً أن هذا الموقف تكرر بعد الانقسام سواء عبر استهداف المنظمات الأهلية العاملة في الضفة أو في القطاع من قبل حكومتي فتح وحماس، الأمر الذي يعكس علاقة تلازمية بين آليات السيطرة والاستحواذ من جهة وعملية مهاجمة المنظمات الأهلية، فعندما تزداد السلطة مركزية وتشدداً، يزداد الهجوم على المؤسسات الأهلية والعكس صحيح، فيما لو توافرت الإمكانيات والمساحات لأجواء من الديمقراطية تصبح العلاقة بين السلطة والمنظمات الأهلية سوية وإيجابية وتكاملية.

أدركت المنظمات الأهلية أهمية حسم الاحتكاك بينها وبين السلطة ويهدف تجاوز المزاجية بالتعامل معها، حيث سادت حالة عنوانها تعددية أوجه الرقابة والمساءلة على تلك المنظمات، حيث أصبحت عدة وزارات وأجهزة أمنية تراقب وتساءل وتدقق عمل المنظمات الأهلية إلى جانب الهجوم الإعلامي والتهامات المستمرة من قبل بعض أوساط من السلطة بحق المنظمات الأهلية وكوادرها ورموزها.

أدى هذا الإدراك إلى أهمية حسم التعارض عبر اعتماد قانون، نجحت شبكة المنظمات الأهلية

في تمريره داخل المجلس التشريعي، والذي حمل رقم ٢٠٠٠/١، والذي ينظم العلاقة بين السلطة التنفيذية من جهة، والمنظمات الأهلية من جهة ثانية، وعلى الرغم من العديد من الملاحظات على القانون فإنه حسم العديد من القضايا من بينها مرجعية التسجيل والتي أصبحت لوزارة الداخلية، علماً أن الشبكة كانت تطالب بوزارة العدل بوصفها أقرب إلى المفهوم المدني والقانوني بدلاً من المفهوم الأمني، كما حسمت مسألة استقلالية العمل الأهلي، ما دفع المنظمات الأهلية لاعتباره، أي القانون خطوة متقدمة على طريق تأسيس العلاقة واعتماد مرجعيات قانونية لها بديلاً للمزاجية والارتباك الذي كان يسود العلاقة بين الطرفين.

وعليه، أصبحت هناك متغيرات في بنية كل من الأحزاب والمنظمات الأهلية، حيث أصبحت العلاقة مبنية على غياب التنسيق وسيادة أجواء من عدم الارتياح والفجوة بين الطرفين، إلا أن التنسيق عاد من جديد ولكن بتفاوت نسبي بين حزب وآخر ومنظمة أهلية وأخرى على الرغم من أنه لم يصل إلى درجة التكامل والاندماج باستثناء بعض المنظمات التابعة لأحد الأحزاب اليسارية التي ما زالت العلاقة بينهما مبنية على الرقابة والتوجيه السياسي، دون أن تستثمر طاقات المنظمات الأهلية بصورة كبيرة لصالح الحزب السياسي بما يساعد على الانتشار الجماهيري والدفاع عن حقوق الفقراء واحترام الحريات العامة.

في الوقت الذي سادت فيه تغيرات وتموجات في العلاقة بين المنظمة الأهلية والحزب السياسي خاصة الحزب المنضوي في إطار (م.ت.ف)، فإن هذه العلاقة لم تتأثر فيما يتعلق بحركة حماس التي كانت واحدة من عناصر قوتها والتي أهلتها إلى أن تلعب دوراً قيادياً وريادياً إلى جانب انتشار نفوذها بين الأوساط الشعبية المختلفة، تمكّنها من توفير شبكة واسعة من المنظمات الخيرية ولجان الزكاة التي مكنتها من أن تحظى بنفوذ جماهيري واضح.

يجب أن تدفع الاستفادة من تجربة حماس إلى إعادة تصويب العلاقة بين المنظمة الأهلية والحزب السياسي بما يمكن من استثمار الطاقات الخاصة بالمنظمة الأهلية لصالح الحزب السياسي وتياره الفكري والثقافي بالمجتمع، وذلك وفق آليات مرنة تضمن إعلاء درجات الاستقلالية للمنظمة الأهلية كما تضمن توجيه طاقات العمل الاجتماعي بما يخدم المسار الفكري والسياسي للحزب السياسي المحدد، خاصة إذا أدرّكنا أن هناك احتياجاً متبادلاً بينهما باتجاه اختطاط مسار لنهج وطني ديمقراطي في مواجهة النزعات الجهوية والطائفية والانغلاقية التي تبعدنا عن البوصلة الرئيسية التي يجب أن يتم التمسك بها وهي بوصلة التحرر الوطني بمضمونه الديمقراطي. حاولت بعض المنظمات الأهلية إبان مرحلة التوتر وفقدان الثقة بينها وبين الأحزاب السياسية تشكيل أطر ربما تعمل على تكوين أنوية لحركات

على العدالة الاجتماعية بعيداً عن نسب البطالة والفقر المرتفعة والتهميش الشديد التي تشهده بلدان أوروبا والعديد من بلدان العالم.

كان أداء الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية متواضعاً في مواجهة الاستقطاب الحاد بين حركتي فتح وحماس وفي مواجهة الانقسام، وعلى الرغم من بعض التجارب التي جمعت المنظمات الأهلية عبر شبكة المنظمات وباقي الأحزاب السياسية خارج الحركتين المتنافستين وذلك في العام ٢٠١١ باتجاه بذل الجهد وتفعيل الطاقات لمواجهة الانقسام كأحد وسائل الضغط الشعبي؛ فإن هذه التجربة لم تكتمل بسبب ضعف الفريقين والانشداد إلى أجندة العمل الذاتية الروتينية لكل منهما.

بات مطلوباً خلق الآليات الخلاقة التي تمكن الطرفين «المنظمة الأهلية والحزب السياسي» من التكامل في سبيل اختطاط منهج يقود إلى بلورة تيار وطني وديمقراطي عريض وواسع يعمل على صيانة المسألة الوطنية ويدافع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ويعمل على حماية الحريات العامة وحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية.

تتطلب مواجهة أجندة العولة التوجه إلى العولة من اتجاه مختلف، بمعنى عولة جديدة عبر العلاقة مع قوى التضامن والحركات الاجتماعية في سياق المشروع التحرري النهضوي الحداثي أي في مواجهة مشروع الهيمنة والاستلاب والاستحواذ.

اجتماعية ذات صبغة حقوقية ومطلبية، لقد كانت التجربة الأبرز من خلال دور إحدى المنظمات الأهلية العاملة في مجال الدفاع عن حقوق العاملين بتشكيل اللجان العمالية المستقلة في العام ٢٠٠٣ والتي خاضت سلسلة من الإضرابات والتحرك الاحتجاجية؛ بهدف ضمان بعض من حقوق العاملين ونجحت نسبياً في ذلك، لولا حدة الاستقطاب السياسي من جهة إلى جانب النزعة الاستقلالية والرغبة في استعجال النتائج التي برزت عند قادة اللجان وتحويل تلك التجربة إلى منظمة أهلية جديدة بدلاً من الحفاظ على الطابع الاجتماعي والحقوق لتلك اللجان وفق آليات عمل الحركات الاجتماعية المبنية على العضوية والقادرة على الحشد والتأثير.

كان للحركات الاجتماعية دور بارز في أميركا اللاتينية في إسقاط أنظمة الفساد والاستبداد والتبعية للرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة، وهي حركات أصيلة مبنية على الربط بين الاجتماعي والوطني وقادرة على الحشد والتأثير، حيث لعبت المنظمات الأهلية هناك دوراً في استنهاض الطاقات الشعبية وتحفيزها على بناء حركات اجتماعية مطلبية «شباب، مرأة، عمال» والتي كانت إحدى أدوات التغيير الاجتماعي، وتمت الاستفادة من هذه التجربة في العديد من بلدان العالم، وبما يشمل أوروبا التي بدأت تشهد حركات ذات بعد مطلبية اجتماعي محدد يتفاعل مع القضايا والمطالب الوطنية المناهضة لسياسة الليبرالية الجديدة والمطالبة بمجتمع مبني

## المجتمع المدني والعولمة البديلة

لا يمكن وضع جميع المنظمات الأهلية والتي هي أبرز مكونات المجتمع المدني في دائرة واحدة، فهناك بعض المنظمات أفرزت نخباً فكرية وثقافية اندمجت بمكونات العولمة على صعيد المشاركة في بنيتها وهيكلها ومؤسساتها وأصبحت جزءاً عضويًا منها، وهناك بعض الأفراد الذين راكموا خبرات وتجارب وأجادوا ممارسة آليات وتقنيات مهنية رفيعة وأصبحوا موظفين كباراً في وكالات التنمية العالمية المختلفة، وبدلاً من أن يوظفوا خبراتهم لصالح مجتمعهم وفئاته الاجتماعية المهمشة والضعيفة، فقد وظفوها بإغراء المال والامتيازات والتسهيلات لصالح منظمات العولمة ذات المنهجية الليبرالية الجديدة.

إلى جانب كل من بعض المنظمات والكفاءات التي اندمجت في وكالات التنمية وهيكل ومؤسسات عالمية، نجد أن هناك بعض الخبرات أصبحت تعمل كمقاولة عن طريق التدريب والأبحاث التي تستفيد منها المنظمات العالمية في تحديد سياساتها وآليات عملها وتوجهاتها. وإذا كانت هناك بعض المنظمات والأفراد من أصحاب الخبرات قد اندمجوا في حركة العولمة، فهذا لا يعني أن جميع تلك المنظمات مندمجة في حركة العولمة الرأسمالية عبر مؤسساتها ووكالاتها المختلفة، حيث إن هناك جزءاً من تلك المنظمات وهي منظمات كثيرة العدد والأكثر انتشاراً ولكن الأضعف إكمانية فيما يتعلق بالقدرات المالية،

حيث إن مواردها ضعيفة بسبب تردد الممولين في دعمها بسبب رؤيتها وإستراتيجيتها التنموية المناصرة للفقراء والمهمشين والرامية لتحقيق العدالة ومناهضة الاستغلال والعمل باتجاه تحقيق الديمقراطية واحترام الحريات وحقوق الإنسان وصيانة كرامة المواطنين وحقوقهم.

إن المنظمات الأهلية المناهضة للعولمة الرأسمالية هي التي يراهن عليها باتجاه تحقيق عملية التغيير الاجتماعي من خلال توثيق علاقاتها مع المنظمات الأهلية في بلدان العالم وكذلك من خلال قدرتها على تأسيس حركات اجتماعية مبنية على الحقوق لصالح الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة؛ لتصبح تلك الحركات روافع للتغيير سواء في مواجهة أنظمة الاستبداد أو باتجاه ضمان مصالح الفقراء ومن أجل تحقيق التحول الديمقراطي في المجتمع.

تلتقي المنظمات الأهلية والحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة الاستغلالية في منابر ومنتديات عدة من أجل طرح نماذج تنموية بديلة، حيث بدأت تلك المنتديات في مدينة بورتو إليجري بالبرازيل، عام ٢٠٠٠، وأصبحت تعقد مرة كل أربع سنوات سواء هناك أو في مدن أخرى، من أجل رفع صوت المجتمع المدني الحقيقي الحريص على قيم المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية في مواجهة عولمة الاستغلال وأدواتها من وكالات التنمية المختلفة.

## دبلوماسية التحرر الوطني: التجربة الفلسطينية (مقاربات في القانون الدولي والعلاقات الدولية)

قراءة: إبراهيم أمين نمر\*



المؤلف: رشاد توام

الناشر: منتدى بيرزيت للدراسات الإستراتيجية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.

تاريخ النشر: آذار ٢٠١٣

عدد الصفحات: ٢٠٠ صفحة (قطع كبير)

جاء كتاب «دبلوماسية التحرر الوطني: التجربة الفلسطينية (مقاربات في القانون الدولي والعلاقات الدولية)»<sup>١</sup> للمستشار رشاد توام؛ لإزالة اللثام عن تجربة منظمة التحرير الفلسطينية في انفتاحها على المنظومة الدولية، وما حصلته من استحقاقات كانت فيما مضى حكرًا على الدول وحدها، دون الشخصيات الدولية الأخرى كحركات التحرر الوطني التي تصنّف ضمنها منظمة التحرير الفلسطينية؛ وما قدمته من «تنازلات» في مبادئها التأسيسية، مقابل ذلك.

في تقديمه للكتاب، اعتبر النائب الأسير د. مروان البرغوثي أن هذا الكتاب يشكل «لبنة في بناء كبير يجب أن يشيّد صرحه عاليًا لهذه التجربة الفلسطينية الغنية بالفعل، والفقيرة بالبحث الجاد في أغلب مجالاتها الحيوية والمهمة». وأضاف: إن أهمية هذه الدراسة تتعاظم بتناولها «تجربة النشاط الدبلوماسي

لحركات التحرر الوطني وأثره وتأثره في القانون الدولي والعلاقات الدولية من خلال التجربة الفلسطينية، خاصةً، ونحن ما زلنا في مرحلة التحرر الوطني بكل ما يمليه ذلك من واجبات وبرامج بعيداً عن تسويق الأوهام». وختم البرغوثي تقديمه للكتاب بأن هذا الكتاب «قد يشكل مرجعاً مهماً للمنتسبين للسلك الدبلوماسي الفلسطيني»؛ لما يتسم به من عمق وشمولية وموضوعية من شأنها أن تضيف «لعمل الدبلوماسي مهنيةً بعيداً عن الارتجال والعفوية». وهي الصفة التي تتسم بها الدراسات المنشورة للباحث وفقاً لاطلاع البرغوثي ورأيه الذي ضمنه في تقديم الكتاب.

يضم هذا الكتاب ثلاثة فصول أساسية: «الحركة الوطنية الفلسطينية: الحرك في الداخل من وإلى الخارج»، «حركات التحرر الوطني: من الداخل، وفي النظام الدولي»، «حركات التحرر الوطني في الممارسة الدولية».

يعرض الفصل الأول - في ثلاثة مباحث رئيسية تم تقسيمها وفقاً لاعتبارات موضوعية (التحول السياسي)، وزمنية (قريب العقد في كل حقبة) - بطابع تاريخي تحليلي، للحركة الوطنية الفلسطينية. ليكون النطاق الزمني للدراسة بقيام منظمة التحرير عام ١٩٦٤، وحتى توقيع اتفاقيات أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤؛ كون هذه الفترة تعبر عن حالة الثورة والتحرر الوطني في ظل كيان معنوي واضح المعالم، كما يراها الكاتب.

<sup>١</sup> يشار إلى أن أصل هذا الكتاب أطروحة ماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت، حصل الكاتب بموجبها على شهادة الماجستير بتقدير امتياز. وقد أشرفت على الدراسة لجنة أكاديمية من جامعة بيرزيت مكونة من الدكتور ياسر العموري، أستاذ القانون الدولي، والدكتور عاصم خليل، عميد كلية الحقوق والإدارة العامة، والدكتور عبد الرحمن الحاج إبراهيم، رئيس دائرة العلوم السياسية. كما روجع الكتاب من قبل النائب الأسير د. مروان البرغوثي، والسفير د. محمد أبو كوش، والسفير نبيل الرملاوي.

التي خاضتها منظمة التحرير، معتبراً أن هذه العناوين أصبحت على درجة عالية من الإلحاحية، بحيث يترتب التعامل معها وقدرة الفلسطينيين على تحقيق شعارهم في الحرية والعودة والاستقلال. يعطف الكاتب بالقارئ في مقدمة الكتاب إلى تشكّل حركات التحرر الوطني وظهورها في النصف الثاني من القرن العشرين، كأحد أبرز ملامح النظام الدولي الجديد على أنقاض الحرب العالمية الثانية. ويشير إلى أنه مع بدء التعاطي مع حق تقرير المصير كمفهوم سياسي بدايةً، ومبدأً قانوني تالياً، أتت حركات التحرر الوطني لتأسس عليه مناط وجودها وهدفها الذي تسعى إليه، نحو الحرية والاستقلال. وقد جَهِدَتْ في اكتساب صفة الشخصية القانونية الدولية، فيما عُدّ الإنجاز الأول لها ضمن مكتسبات النظام الدولي، بما يؤهلها لممارسة أشكالٍ من النشاط الدبلوماسي الرسمي، من شأنها إرساء علاقات دولية قوية والمشاركة في وضع قواعد القانون الدولي. فتشكل المنظومة الدولية - كما يراها المؤلف - من تآلف وتفاعل جملة من العناصر ذات الطبيعة «الفوق وطنية»، مُشكّلةً بُنى مجتمعية غير تقليدية كالتّي عُرفت في إطار القبيلة والدولة وأي من التجمعات الإنسانية الأخرى.

ويستعرض المؤلف الدبلوماسية، كأحدى أبرز أدوات السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي وظّفتها لهذا الخصوص، دون أن تتنازل كلياً عن خيار الكفاح المسلح الذي كان لصداه أن يقدّمها للنظام الدولي كفاعل

أما الفصل الثاني، فيفرد له مبحثين، يعرض في الأول لبنية حركات التحرر الوطني من الداخل، من حيث الجوانب الدستورية / التنظيمية والتشريعية والسياسة الخارجية وصنع القرار، متخذاً من منظمة التحرير حالةً دراسيةً. فيما يعرض المبحث الثاني لحركة التحرر الوطني في النظام الدولي، من حيث الشخصية القانونية وعلاقتها بالعمل الدبلوماسي.

فيما يفرد الفصل الثالث والأخير ثلاثة مباحث أخرى ذات علاقة بالممارسة الدولية لحركات التحرر الوطني، فيعرض فيها لتجارب هذه الحركات (مركزاً على تجربة منظمة التحرير) بالاضطلاع أو المشاركة في ثلاثة من أشكال أو من أدوات السياسة الخارجية ذات الطابع السلمي أو الدبلوماسي، وهي الأعمال القانونية الدولية، والتمثيل الدبلوماسي، والدبلوماسية متعددة الأطراف (المنظمات الدولية).

ويرى الدكتور مروان البرغوثي في تقديمه للكتاب أن أهمية هذا الكتاب - بالإضافة إلى قيمته العلمية - تتمثل في مناقشته ثلاث قضايا مدفوعة عبر مراحل النضال الوطني، التي شكّلت على الدوام السؤال المركزي في النضال الوطني، إلى أن تكتفت في اللحظة التاريخية الراهنة ثلاثة عناوين: وحدة حركة التحرر الوطني، المقاومة المسلحة، الاعتراف الدولي بالحقوق الوطنية الفلسطينية؛ وصولاً إلى الاعتراف بالدولة في ترابط ليس كتاريخ أو مواد قانونية جافة في وصفها، وإنما بصفتها ضرورة من الضرورات

بيرر موضوعية المراهنة على نجاح تكرار التجربة في السياق الفلسطيني؛ كون نجاح أي جهود على هذا الصعيد، يعني تهديد الدولة ذاتها (إسرائيل)، وهو ما ليس مقبولاً من قبل أي من الجهات الفاعلة فيها، وحتى أغلب مواطنيها. ويضيف: ذلك أن تهديد زوال الدولة يعني بالضرورة تهديداً لوجودهم على الأرض التي يدعون أن لا أرض لهم سواها، على عكس المستوطنين الفرنسيين والأميركيين في الجزائر وفيتنام؛ إذ إن زوال النظام الاستعماري عن الأرض المستعمرة سيُتدارك بالعودة إلى بلدانهم الأصلية، أما في السياق الإسرائيلي / الفلسطيني فقد أحرق المستعمرون الأوائل سفنهم وجوازات سفرهم (متعددة الجنسيات) على شواطئ الساحل الفلسطيني، بمعنى «اللاعودة» (على حد التعبير المجازي للمؤلف).

ويشير المؤلف إلى أن التجربة الفلسطينية، وهي التي تمثلت فيها منظمة التحرير كلا الطابعين السياسي والعسكري، قد عاد عليها ذلك بإيجابيات وسلبيات في الوقت ذاته. أما الإيجابيات فتمثلت بالمحافظة على وحدة التمثيل للشعب الفلسطيني، واكتساب التأييد الشعبي والرسمي، والمزاوجة بين النشاط العسكري والدبلوماسي، وتوظيف كل منهما لدعم الآخر. وأما السلبيات فتمثلت بالحكم على قيادة المنظمة، ورئيس لجنتها التنفيذية خصوصاً، بمسألته سياسياً في العلاقات الدولية عن جميع النشاطات العسكرية بصفته القائد العام للثورة،

مؤثر، كما استفادت من حضوره للمزاوجة بين الخيارات الإستراتيجية والدبلوماسية. وقد جاء قرارها بالانخراط - وفق الكاتب - في المنظومة الدولية بحثاً عن حلول سلمية للصراع وتقرير المصير، مقيّدة في الوقت ذاته نفسها بقواعد القانون الدولي.

ويتفق توام مع باحثين آخرين على أن قيام حركات التحرر أساساً على فكرة الصراع من أجل تقرير المصير كانت بعيدة عن التسوية السلمية للصراع، وذلك لعدة اعتبارات - ويتناول الباحث أبرزها حسب رأيه - وهي: حضور فكر «المباراة الصفرية» الذي ينسف معه مبدأ الوساطة الذي تقوم عليه الأساليب السلمية لتسوية الصراع؛ ومن تلك الاعتبارات، أيضاً، بُنية هياكل كثير من حركات التحرر وطبيعتها التي صبغت بالطابع العسكري، حتى أن بعض التجارب الثورية، كالحالة الجزائرية، ذهبت إلى تأسيس منظمة سياسية إلى جانب المنظمة العسكرية، من أجل القيام بمهام المفاوضات والتسوية السلمية.

في سياق المقاربة بين نتائج التجربة الفلسطينية ونتائج التجارب التحررية الأخرى التي اتصفت بالنجاح، يجد المؤلف أنه لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار فرضية عدم المبالغة في الأثر الذي يمكن أن تحدثه حركة التحرر الفلسطينية داخل الدولة الاستيطانية الاستعمارية (إسرائيل). ذلك أن نجاح التجريبتين الجزائرية والفيتنامية (مثلاً) في شق الداخل الفرنسي والأميركي (على التوالي) لا

والدراسة قياسها بمعايير الكسب والخسارة - كما يراها المؤلف.

ويشير الكاتب إلى أن عدم قدرة اللاعب (منظمة التحرير) الذي اجتهد ليحصل الممكن وتحقيق الأهداف لا يخل بمصداقيته، وإنما ذلك من شأنه أن يخل بمصداقية اللعبة ذاتها (السياسة الدولية) التي أتاحت قواعدها للخصوم كشف أوراقهم لبعض خلسةً وعلناً، ليتسنى لهم عرقلة كسب الخصم المتحالف ضده.

ويقول توأم إن من أحد أبرز سمات الدبلوماسية الفلسطينية التي غابت فيها ملامح الإستراتيجية بعيدة المدى، قيامها على فلسفة التجربة والخطأ، وحرية الحركة وسرعتها، وبالتالي كان المفروض أن من شأن حرية الحركة التي قد تعيقها مأسسة العمل الدبلوماسي التقليدي، الاستجابة السريعة للمتغيرات واغتنام الفرص. وهو ما أكده مروان البرغوثي في تقديم الكتاب.

ويرى الكاتب أنه احتراماً لحركة التاريخ، وإيماناً بعدالة القضية، سيكون من الجائر تخيير الحكم على التجربة الدبلوماسية للثورة الفلسطينية بين وصفي الفشل والنجاح، فما زالت القضية الفلسطينية قضية تحرر وطني، وما زال الفلسطينيون فاعلين في المقاومة بكافة أشكالها، وما تحتاج إليه القضية هو الموازنة والتناوب بين الأساليب العنيفة وغير العنيفة في النضال، والتخطيط الإستراتيجي للمقاومة السلمية بوصفها خياراً يستحق التجربة والبناء عليه.

وانهماكه الدائم في تبرير قراراته العسكرية ذروة الاتصالات الدبلوماسية، دون أن تتاح له إمكانية التعذر بمخالفته قرار المؤسسة العسكرية وانتقادها، لأنه على رأسها بحكم التنظيم والواقع. في إجمال أبرز النتائج، يشير المؤلف إلى أنه على صعيد التأثير، فقد أسهمت حركات التحرر من خلال نشاطها الدبلوماسي في تطوير بعض قواعد القانون الدولي، والتأثير على مستويات العلاقات الدولية بشكل عام. أما على صعيد التأثير، بمعنى اتصاف حركات التحرر الوطني - نتيجة نشاطها الدبلوماسي وانفتاحها على النظام الدولي - بالطرف المؤثر فيه، فيشير إلى أنها تنازلت مهادنة عن جملة من مبادئ المؤسسة في فكرها التنظيمي، مقابل الانخراط في المنظومة الدولية، متأثرة بما استقرت عليه قواعد القانون الدولي وتحالفات العلاقات الدولية.

وبالمقارنة بين نتائج المستويين (التأثر والتأثير) - يقول الكاتب - يصار بالإمكان تقديم قراءة نتائج انخراط حركات التحرر عموماً ومنظمة التحرير الفلسطينية خصوصاً في النظام الدولي، بمعايير مردود الكسب والخسارة. أما وضعية المؤثر به فخيرتها منظمة التحرير باعتبارها باحترام شرعية القرارات الدولية ذات العلاقة بتقسيم فلسطين والقضية الفلسطينية، وهي القرارات التي كانت موضع الشجب الأول في أبعديات وتعاليم وأدبيات المنظمة. ومما لا شك فيه أن الوضعية الثانية (التأثر) كانت في سبيل إحقاق الوضعية الأولى (التأثير)، القضية التي ستحاول

لوضع قاطرة المنظمة على سكة الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ١٩٢٠ (وفقاً لتعبيره المجازي)، وخلص إلى استنتاج مبدئي بعدم خبرة تلك الحقبة لنشاط دبلوماسي حقيقي كان بإمكان المنظمة البناء عليه. وبذلك فقد قسم الإطار الزمني للدراسة (١٩٦٤-١٩٩٤) إلى ثلاث حقبة زمنية / موضوعية قوامها قرابة العقد، وقد خص كل حقبة بمبحث مستقل. وقد أفرد الباحث مطلبين يتكرران في كل مبحث حول «الكيان المعنوي والكيان المنشود»، و«الدبلوماسية والعلاقات الدولية»؛ لتتبع التطورات والتحويلات الأساسية في هذين الموضوعين في كل حقبة.

فيما يتعلق بالكيان المعنوي والكيان المنشود خلال الحقبة الأولى (١٩٦٤-١٩٧٤)، استخلص أن الفلسطينيين استطاعوا أن يقيموا مشروعهم التحرري كياناً معنوياً قائماً على بنى دستورية وهيكلية متينة تمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية. وفيما يتعلق ب«الدبلوماسية والعلاقات الدولية»، استشهد الباحث برأي ناصر القدوة، وزير الخارجية الأسبق وسفير فلسطين في الأمم المتحدة سابقاً، حول طبيعة النشاط الدبلوماسي الفلسطيني خلال سنواتها الأولى، إذ وصف ما كان للثورة ومنظمة التحرير من علاقات دولية لا توصف بالدبلوماسية.

أما بخصوص أبرز التطورات على صعيد الكيان المعنوي والكيان المنشود خلال الحقبة الثانية (١٩٧٤-١٩٨٢)، فقد أشار إلى ما جاء في مقررات الدورة الثامنة للمجلس الوطني

وفي تقدير نتاج التجربة الفلسطينية بمقاييس الريح والخسارة - ضمن الإطار الزمني لهذه الدراسة (١٩٦٤-١٩٩٤) - قد يصح بحقها وصف «الخسارة». كما يراها المؤلف؛ لعدم قدرتها على تحقيق الاستقلال الكامل، ولكنها، أيضاً، تستحق وصف «الريح»؛ لبعثها الروح في القضية الفلسطينية والمحافظة عليها ومنع اندثارها، على الرغم من جميع الظروف التي واجهتها، وهو الهدف الثاني لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب الاستقلال. ويقول: لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أن القوة العظمى اليوم (الولايات المتحدة الأمريكية) كانت بالأمس مستعمرة بريطانية، تحررت وأسست بنيانها، وفي الفرصة المناسبة لحقت بموكب القوى الفاعلة إلى أن بات النظام الدولي يوصف بأحادي القطبية، إشارة إليها. ويضيف: كذلك كانت حركة التحرر الجنوب إفريقية الأبعد نظرياً عن تحقيق المصير، وكانت من بين حركات تحرر أخرى تحسد منظمة التحرير الفلسطينية على حظوتها الدولية، وها هي جنوب إفريقيا اليوم إحدى أبرز الدول الصاعدة؛ «والأيام دول، هذه هي حركة التاريخ» - كما ختم المؤلف.

## الفصل الأول: الحركة الوطنية الفلسطينية: الحراك في الداخل، من وإلى الخارج

مهد الكاتب للفصل الأول بالتطرق إلى حقبة ما قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية،

اعترافات جملة من المنظمات الإقليمية إضافة إلى الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بالسماوات العامة للدبلوماسية خلال هذه الحقبة، وصف الباحث الحقبة بأنها فترة العصر الذهبي للدبلوماسية الفلسطينية، التي يؤرخ لها البعض تحت اسم دبلوماسية الكيانية الفلسطينية؛ لما حققت خلال هذه الفترة من إنجازات على الصعيدين السياسي والعسكري، بتثبيت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية بحصولها على الاعتراف بها إقليمياً ودولياً ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

ويشير المؤلف إلى استمرار منظمة التحرير وحركة فتح في استثمار العمل الدبلوماسي في دعم النشاط العسكري من خلال إيفاد ضباط للمشاركة في دورات عسكرية متخصصة في عدد من الدول كالاتحاد السوفيتي وألمانيا الديمقراطية وبلغاريا وكوريا الشمالية وهنغاريا وفيتنام، إضافة إلى عدد من الدول العربية. أما على صعيد العلاقة مع القارة الإفريقية فقد استخدمت منظمة التحرير الأدوات الاقتصادية من تجارة وزراعة وصناعة في كسب العواصم الإفريقية.

أشار الباحث إلى نقطة التحول المفصلية (كما يصفها الباحث) في تاريخ القضية الفلسطينية ببعدها الدولي الرسمي على صعيد الأمم المتحدة والدبلوماسية متعددة الأطراف، وذلك بإعادة إدراج بند «قضية فلسطين» على جدول أعمال الجمعية العامة بعد غياب دام ٢٢ عاماً، وبدء توالي الدعوات من قبل أطر المنظمات الدولية

باعتبار الكفاح المسلح كياناً رئيساً وليس الوحيد للنضال. وعلق بأن هذا التحول أتى من باب التعاطي بالأخذ والرد، فصدر عن المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة عام ١٩٧٤ إعلان البرنامج السياسي المرحلي فيما عُرف ببرنامج النقاط العشر، وظهور التصور الجديد للكيان المنشود بإقامة سلطة فلسطينية على أي أرض يتم تحريرها من الاحتلال.

وقد حلل الموقف بأن هذا التوجه جاء من مؤدى قناعة فلسطينية بأن حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم تؤد إلى تحقيق النصر على العدو الصهيوني، على الرغم من استخدام الدول العربية النفطية سلاح النفط، الذي سرعان ما أتى بنتائج عكسية على الصعيدين المادي والمعنوي للدول العربية، في مقابل خروج الولايات المتحدة الأمريكية سريعاً من الأزمة، مشيراً إلى إيجابيات هذه الأزمة في الثروة المالية المتحققة للدول العربية النفطية، ثم نتاج الثورة الإعلامية بلفت أنظار العالم للقضية الفلسطينية.

ويرى الباحث أن البرنامج السياسي المرحلي لا يعتبر تكتيكاً مراوفاً بقدر ما هو تحول في الفكر السياسي الفلسطيني، وإن كان لم يأت طواعية كاملة. وأن المنظمة هدفت من خلال هذا التحول إلى رفض استجابة الدول العربية للدبلوماسية الأميركية وبعثة كيسنجر، ورفضها مدّعي التمثيل للشعب الفلسطيني من غيرها، خصوصاً الأردن. وبذلك كان لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤ أن تتحصل على

لمنظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في عدد من المؤتمرات الدولية.

وبخصوص الحقبة الثالثة (١٩٨٢-١٩٩٤)، أشار الباحث إلى توزيع قوات الثورة الفلسطينية على نحو سبع دول عربية وتمركز القيادة في تونس التي دعته رسمياً إبان حرب لبنان، لتخسر المنظمة آخر خطوط التماس المادي مع الجغرافيا الفلسطينية، إضافة إلى خسارة البنية التحتية المدنية والعسكرية للمنظمة في الأراضي اللبنانية التي استهدفها القصف الإسرائيلي المركز عليها، ناهيك عن تخلي المنظمة بخروجها من لبنان عن أسلحتها الثقيلة من دبابات ومدافع وسواها لصالح الجيش اللبناني.

ثم ينتقل الباحث للحديث عن اندلاع انتفاضة الحجارة في العام ١٩٨٧ التي شهدت فيها الحركة الوطنية الفلسطينية أشكالاً من المقاومة المدنية إلى جانب الكفاح المسلح، ولتعمل الانتفاضة على تحقيق وحدة الشعب الفلسطيني بين شقي الوطن المحتل عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، وتنقل مفهوم الكفاح من مرحلة «الثورة من الخارج إلى الداخل» إلى مرحلة «الثورة من الداخل في الداخل»، وتعيد القضية الفلسطينية إلى سدة الاهتمام العالمي، كما يشير الباحث.

ويشير توام إلى أن التطور الأبرز في تاريخ الكيانية الفلسطينية هو إعلان الاستقلال في الدور الـ «١٩» للمجلس الوطني منتصف تشرين الثاني عام ١٩٨٨. ويضيف: تبعاً للظروف التي مرت بها منظمة التحرير وقعت في مطلع تسعينيات القرن

المنصرم اتفاقيات أوسلو مع الجانب الإسرائيلي، وقبلت على أساسها بخيار الحكم الذاتي كمرحلة انتقالية إلى قيام الدولة المستقلة.

فيما يتعلق بالسمات العامة للدبلوماسية خلال هذه الحقبة (١٩٨٢-١٩٩٤)، أشار المؤلف إلى أنه غلب على الدبلوماسية الفلسطينية هم تحاشي التصفية السياسية والدبلوماسية والجسدية، إثر تشتت قوات الثورة عقب الخروج من لبنان. فيما شهدت المرحلة من السمات المميزة: تحويل المقر العام لعرفات لقيادة أركان دبلوماسية، فيما شهدت هذه الفترة استثماراً دبلوماسياً لاندلاع الانتفاضة، وإعلان استقلال الدولة، وما رافق ذلك من جهود دبلوماسية في الحصول على الاعتراف بهذه الدولة، معتبراً الانتفاضة بمثابة طوق النجاة الذي أنقذ منظمة التحرير من الاندثار السياسي الذي كانت مهددة به بسبب عوامل عديدة منها: تراجع الاتحاد السوفيتي عن دعمه لها، وقيام الحرب العراقية الإيرانية.

ومن أبرز التطورات على صعيد العلاقات الدولية، يشير الباحث إلى منح فلسطين منصب نائب الرئيس الدائم لحركة عدم الانحياز في العام ١٩٨٣، وعلى المستوى العالمي جاء قرار الجمعية العامة بأخذ العلم بإعلان الدولة الفلسطينية، وباستعمال اسم «فلسطين» بدلاً من منظمة التحرير في منظومة الأمم المتحدة. أما على صعيد العلاقات الثنائية، فتناول الباحث جملة من المكاسب الدبلوماسية منها زيادة التمثيل الفلسطيني كما ونوعاً، وأصبحت ترتبط بكثير من

المبحث الثاني لطبيعة الشخصية القانونية لحركة التحرر الوطني وعلاقتها بالعمل الدبلوماسي، من حيث المقاربات النظرية، ومبدأ الفعالية والاعتراف الدولي.

تفيد دراسة البنية الداخلية والمادية لحركات التحرر الوطني وفقاً لرأي الكاتب (وبخصوص هذه الدراسة) في أمرين: الأول، التحقق من مقومات المؤسسة والتنظيم الإداري لهذه الكيانات. والثاني، ملاحظة مدى الشبه بين البنية التنظيمية الداخلية لها والبنية التنظيمية للدول من خلال تناول منظمة التحرير الفلسطينية كحالة دراسية، ويقسم الباحث المطلب الأول «المؤسسات الدستورية» إلى: السلطة التشريعية (المجلس الوطني والمجلس المركزي)، السلطة التنفيذية (اللجنة التنفيذية و«الرئيس»)، والسلطة القضائية. وقد ناقش في ختام هذا المطلب موضوع طبيعة النظام السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بالمقارنة بينه ونظام حكومة الجمعية الذي قلده المنظمة بموجب موثيقها الدستورية، وخلص إلى أن النظام السياسي وإن شابه من حيث البناء الخارجي هذا النموذج إلا أنه لم يكن مطابقاً له بحكم الصلاحيات الموسعة وغير المضبوطة للجنة التنفيذية، إضافة إلى شخص الرئيس ياسر عرفات الذي جمع جملة من المناصب التنفيذية العليا بشكل دفع البعض إلى تسميته رئيس منظمة التحرير على الرغم من عدم وجود مصطلح دستوري من هذا القبيل.

ويتناول الباحث في المطلب الثاني «الأجهزة

المكاتب الخارجية للمنظمة بوزارة الخارجية لدى الدول المضيفة بعد أن كانت في إطار المنظمات الاجتماعية وحركات الصداقة.

## الفصل الثاني: حركات التحرر الوطني من الداخل وفي النظام الدولي

يتناول الباحث في هذا الفصل تخيّر حركات التحرر الوطني لأسلوب النضال بين السلمية والعنفية ليس كخيار مبدئي وإنما كخيار يتعلق بالتكتيك، ولا يعني الانتقال من أسلوب إلى آخر كما يشير الكاتب، ولا يعني المزاوجة بينهما أو تنازلاً عن أي منهما، إذ إنه ليس خياراً بين القوة واللاقوة. ويشير الباحث إلى أن الكفاح المسلح قد حظي بطابع الشرعية بموجب جملة من الوثائق والقرارات الدولية تتصدرها اتفاقيات جنيف ١٩٤٩، والبروتوكول الإضافي الأول عام ١٩٧٧ الذي شمل ضمن النزاعات الدولية المسلحة التي تقودها حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار والأنظمة العنصرية، وما لذلك من ارتباط بالوضع القانوني للمحاربين وشرعية نضالهم، وعلى الرغم من الإقرار القانوني بشرعية حركات التحرر الوطني وكفاحها المسلح إلا أن شرعية المقاومة وفقاً للعلاقات الدولية تبقى رهينة المصالح.

يعرض المبحث الأول للبنية التنظيمية لمنظمة التحرير للوقوف على ماهية الكيانية وآلية صنع القرار فيها، وخصوصاً فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية وتنفيذها؛ فيما يعرض

الاختصاصية في صنع وتنفيذ وتمويل السياسة الخارجية»، وقد قسمها إلى مجموعتين أساسيتين: الأجهزة الداخلية (المركزية)، والأجهزة الخارجية، مقسماً إياها إلى ثلاثة فروع، ومساهمة كل فرع منها في صنع السياسات: الفرع الأول، الأجهزة المختصة بتنفيذ السياسة الخارجية السلمية (الدائرة السياسية، ودائرة العلاقات القومية والدولية، أمانة سر اللجنة التنفيذية، ووسائل الإعلام). وتناول في الفرع الثاني الأجهزة المختصة بتنفيذ السياسة الخارجية العنيفة (جيش التحرير الفلسطيني والتشكيلات الأمنية والمجلس العسكري الأعلى). أما الفرع الثالث فعرض فيه للأجهزة المختصة بتمويل تنفيذ السياسة الخارجية (الصندوق القومي والأبعاد الدولية له).

عرض الباحث في المطلب الثالث للتنظيم الدستوري والتشريعي لمنظمة التحرير، مشيراً إلى أن المنظمة طورت نظاماً قانونياً أشبه بما هو متعارف عليه لدى أغلبية الأنظمة السياسية من حيث تنظيم القطاعات المالية والإدارية وقطاع الأمن والعدالة الجزائية، كتجربة فلسطينية تعد الأكثر تطوراً بين حركات التحرر الوطني.

تناول في الفرع الأول الإطار الأساسي الدستوري والقانوني، فيما تناول في الفرع الثاني تضمين التشريعات للأبعاد الدولية، مشيراً إلى ما تضمنه قانون العقوبات الثوري للمنظمة من أحكام تجرم جملةً من الأفعال ذات العلاقة بالقانون الدولي، إضافة إلى إحالة بعض أحكام تشريعات المنظمة لتنظيم جملة من المواضيع إلى

تشريعات الدول المضيفة. فيما تناول الباحث في المطلب الرابع لدراسة الآلية التي يصدر فيها القرار وقرار السياسة الخارجية خصوصاً، والعوامل المؤثرة في صنعها.

أما المبحث الثاني من الفصل الثاني، فقد عرض لحركات التحرر الوطني في النظام الدولي من حيث الشخصية القانونية وطبيعة العمل الدبلوماسي والنشاط الدولي. مشيراً في المطلب الأول منه إلى تعدد إسهامات الفقه في تناول وتحليل الشخصية القانونية لحركة التحرر الوطني في جملة من المقترحات والمقاربات الفقهية، ناقداً ومقارباً بين طروحات مدرستين فقهيتين إحداهما شرقية (الفقه الاشتراكي)، والأخرى غربية (مدرسة ماكودغل - لاسويل). ويشير الباحث إلى أنه وفقاً لذلك الطرح تدخل حركة التحرر الوطني ضمن مشمول «الهيئات الإقليمية».

أما المطلب الثاني من المبحث الثاني، فناقش فيه الباحث حركات التحرر الوطني بين مبدأ الفعالية والمسؤولية الدولية، مشيراً إلى أن التجربة الفلسطينية جسدت فيها منظمة التحرير الفلسطينية وحدانية التمثيل الفلسطيني على الرغم من عدة انشغاقات داخل فصائلها ومحاولات لإقامة قيادة بديلة عنها. وفي المطلب الثالث تناول الباحث الاعتراف الدولي وما توليه حركات التحرر الوطني من اهتمام به في سعيها لتقرير المصير. مستعرضاً صورتين للاعتراف: الأولى، اعتراف قانوني بموجب إعلان رسمي وصريح من قبل أي من الدول تجاه الدولة

الجديدة. والثاني، اعتراف واقعي يتمثل بحالة قيام دول نتيجة العنف والانفصال. كما يضيف الباحث فإنه يمكن حدوث اعتراف كصورة مركبة بين الواقعي والقانوني في صورة الاعتراف التقني كعلاقات تجارية.

### الفصل الثالث: حركات التحرر الوطني في الممارسة الدولية

أفرد الباحث هذا الفصل لتناول حركات التحرر الوطني في الممارسة الدولية وتجربتها في الاضطلاع أو المشاركة في ثلاثة من أشكال أو أدوات السياسة الخارجية ذات الطابع السلمي أو الدبلوماسي، فيعرض المبحث الأول لحركات التحرر الوطني والأعمال القانونية، ممهداً له بالتعريف بالأعمال القانونية الدولية وأشكالها، ومتناولاً أشكال الأعمال القانونية الدولية التي خبرتها حركات التحرر الوطني، من قبيل أعمال الاحتجاج والانضمام والإعلانات وطفيفة المعاهدات بأشكالها؛ وعرض أيضاً لقرارات المنظمات الدولية ذات الصلة بحركات التحرر الوطني.

فيما تناول المبحث الثاني موضوع التمثيل الدبلوماسي والأعمال القنصلية في ممارسة حركات التحرر الوطني، فمهد لذلك بالتمييز بين التمثيل الدبلوماسي والأعمال القنصلية، وعرج إلى موضوع الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، ومن ثم ناقش أشكال التمثيل

الدبلوماسي والأعمال القنصلية الذي خبرته حركات التحرر الوطني ومنظمة التحرير الفلسطينية خصوصاً، إضافة إلى تشكيل وعمل وتنظيم البعثات الدبلوماسية في تجارب حركات التحرر، وكما ناقش الامتيازات والحصانات التي تحصلت عليها.

أما المبحث الثالث والأخير، فأفرد لتناول حركات التحرر الوطني في الدبلوماسية متعددة الأطراف للمنظمات الدولية، فتعرض لمشاركة حركات التحرر في المنظمات الإقليمية ودبلوماسية المؤتمرات، وناقش استحداث نظام المراقب وتطوره بفعل ممارسات حركات التحرر الوطني. كما عرض لتمثيل حركات التحرر في المنظمات الدولية وتشكيل بعثاتها وامتيازاتها. كل ذلك بالتركيز على التجربة الفلسطينية.

تعليق الكاتب على منح دولة فلسطين مركز دولة مراقب في الأمم المتحدة

جاءت هذه الدراسة كما يذكر المؤلف لتستخلص نتائج التجربة الدبلوماسية للثورة الفلسطينية في مرحلة حساسة ومفصلية من عمر القضية الفلسطينية، إذ ألجأ القيادة الفلسطينية صد طلبها بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة - وفقاً لما عرف إعلامياً بـ «استحقاق أيلول» أو «الدولة ١٩٤» - لأسباب سياسية، نتيجة نظام التصويت اللاديمقراطي في مجلس الأمن، إلى طلب المركز المراقب لدولة فلسطين، دون التنازل عن الحق في العضوية الكاملة. وقد بدا جلياً أن الرسمية الفلسطينية، قد تأخرت في تدارك تقصيرها في

العام ١٩٨٨، لتشحن الهمم لذلك مؤخراً كورقة ضغط على الجانب الإسرائيلي الذي ما زال يناهض قيام دولة فلسطينية - وهو الهدف الذي وقعت لأجله «م.ت.ف» اتفاقيات أوسلو ودخلت بموجبها مرحلة حكم ذاتي انتقالية - لجلبه مجدداً إلى طاولة المفاوضات، ولكن هذه المرة وفقاً لمرجعيات تفاوضية واضحة وعادلة.

يرى الكاتب أن الإنجاز المتحقق أخيراً (مركز المراقب لدولة فلسطين في الأمم المتحدة)، وإن كان قد تأخر لأكثر من عقدين، ففي حضوره المتأخر أفضلية على الغياب، إلا أنه لا يفترض أن يقدم للعامية على أنه بمثابة «رأس كليب»؛ ففي ذلك مبالغة من قبل وسائل الإعلام والمتفائلين من خبراء القانون الدولي، كما أن من شأن ذلك التنكر لجملة من الإنجازات السابقة في مرحلة الدبلوماسية التحررية، أو تصغير من شأنها على أقل تقدير. ويضيف «توام» إن التقدير السليم لهذا الحدث لا بد أن ينطلق من حقيقة اتصافه بالإنجاز القانوني من حيث الشكل، وصاحب البعد السياسي من حيث الرسالة، إذ أرادت الرسمية الفلسطينية من خلاله مناورة إسرائيل على المستوى الدولي، عقب فشلها المطول في العلاقات التفاوضية الثنائية وبوساطات أطراف ثالثة. أما القيمة القانونية لهذا الإنجاز فلا يعدو استحقاق «المفهوم الإجرائي» للدولة، للاستفادة منه في طرفية الاتفاقيات الدولية (اتفاقيات جنيف الأربعة خصوصاً)، وعضوية المنظمات الدولية المتخصصة. كما أن من شأنه تمكين الفلسطينيين من اللجوء إلى القضاء الدولي

كأحد أشكال المقاومة السلمية، من خلال طرفية ميثاق روما التأسيسي للمحكمة الجنائية الدولية، والمخاصمة أمام محكمة العدل الدولية. وقد أشار إلى أنه سبق وتناول هذا الموضوع في دراسة سابقة نشرتها مجلة سياسات في العام ٢٠١٢ (العدد ٢٠).

ويعتبر توام أن «التجربة الدبلوماسية للثورة الفلسطينية» قد ألجأها اليأس من التسوية السلمية للصراع عن طريق المفاوضات الثنائية مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، إلى المناورة على المستوى الدولي، كورقة ضغط على الجانب الإسرائيلي الذي ما زال يناهض قيام دولة فلسطينية، لجلبه مجدداً إلى طاولة المفاوضات، ولكن هذه المرة وفقاً لمرجعيات تفاوضية واضحة وعادلة. فطرق باب الأمم المتحدة نهاية العام ٢٠١١ طالباً العضوية الكاملة فيها، إلا أن آلية التصويت في مجلس الأمن، صاحب الاختصاص في ذلك، قد حالت دون ذلك. فعاد في العام التالي (٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢) طالباً العضوية المراقبة لدولة فلسطين، بمعنى الرقي بالوصف القانوني الإجرائي لوضع فلسطين في الأمم المتحدة من كيان إلى دولة، ولو كانت غير عضو. وتخلص الدراسة باستخلاص مركزي كما يفيد المؤلف إلى أن النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني أثرت في أنساق العلاقات الدولية، باتت حركات التحرر الوطني من ضمن شخوصها الاعتباريين. وفي المقابل أثير انفتاحها وتعاطيها مع الأشخاص الدوليين الآخرين على مبادئها

بمفهومها الإجرائي المتحقق أخيراً، والفعلي المنشود والمرتبب، عقب مرحلتي التحرر الوطني والحكم الذاتي الانتقالي، يرى الباحث أنه من المهم البناء على الجهد المبذول في هذه الدراسة، بدراسة النشاط الدبلوماسي الفلسطيني بعد قيام السلطة الفلسطينية، بغرض تقييم مسارات التجربة الدبلوماسية الفلسطينية في هذه المرحلة الانتقالية. وقد تكون هذه الدراسة بعنوان «النشاط الدبلوماسي للمجتمعات ذات البيئة الانتقالية، وهدف إقامة الدولة: التجربة الفلسطينية في سياق مقارن»؛ ولتكون خاتمة هذه الدراسة بمثابة مقدمة لتلك الدراسة الجديدة التي يحضر لها المؤلف.

الأساسية، دافعاً بها إلى تبني أساليب أقل راديكالية. وفيما يتعلق بالقانون الدولي، فقد كان أكثر تأثيراً بمسارات حركات التحرر الوطني أكثر مما أثرت هي فيه. وإذا كان هذا الاستحقاق الذي ناقشته الدراسة قد عكس فعل الواقع في تأثر النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر على آفاق العلاقات الدولية من جهة، وتأثرها بالقانون الدولي من جهة أخرى، ومع ذلك يمكن القول إن الثوابت الأساسية ما زالت محل إجماع وطني على الرغم من كل المتغيرات، وحصولها من خلال انخراطها في أعمال المنظمات الدولية على امتيازات كانت حكرًا على الدول وحدها. مع دخول الكيانية الفلسطينية طور الدولة

## تغيير فنزويلا بأخذ السلطة تاريخ حكومة تشافيز وسياساتها

عرض: د. رائد بدر



الكتاب: تغيير فنزويلا بأخذ السلطة

تاريخ حكومة تشافيز وسياساتها

الكاتب: غريغوري ولبيرت

ترجمة: بسام أبو غزالة

الناشر: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

تاريخ النشر: ٢٠١٣

عرض: رائد بدر

نيكاراغوا في تشرين الثاني ٢٠٠٦ أيضاً.

بدا «اليسار»، الذي كان يتراوح بين الديمقراطيين الاجتماعيين المعتدلين والاشتراكيين اليساريين على مدى تسعينيات القرن العشرين، عملياً، مرتبكاً نوعاً ما، حول ما يجب أن يكون عليه برنامج السياسي، فقد أذن سقوط جدار برلين في العام ١٩٨٩، وتهافت الاتحاد السوفيتي وأنظمة اشتراكية الدولة، بزوال مصداقية اشتراكية الدولة والتخطيط المركزي كحل مؤسسي لتحقيق مثل الاشتراكية.

### جدلية الثورة المضادة والأصولية

يراجع الفصل الأول من الكتاب التاريخ الفنزويلي الحديث، وكيف مكّن هذا التاريخ من وجود مشروع جذري كمشروع ثورة تشافيز البوليفارية، ويسهب في شرح كيف اعتادت فنزويلا، منذ عشرينيات القرن العشرين، على العائدات النفطية المتزايدة بثبات؛ ما أدى إلى تطوّر دولة قوية ذات اقتصاد تدخلّي. إلا أن فنزويلا - حين أخذت عائدات النفط تنحدر انحداراً طويلاً على مدى عشرين سنة في مطلع ثمانينيات القرن العشرين - لم تعد تستطيع دعم قطاع الدولة الكبير والنظام السياسي الذي كان يشترى الولاء السياسي بعائدات النفط. جمح الفقر واللامساواة في هذه الفترة، فبلغا أعلى المستويات في أميركا اللاتينية. عندئذ بدأ النظام السياسي القديم يتهاوى، في الوقت الذي استشرى فيه القمع والفساد في قبضة حلف إقصائي من حزبين؛ ما منح ذلك

يصعب على المرء - مع الارتباك العام الذي يهيمن اليوم على الأحزاب اليسارية والمنظرين اليساريين حول العالم؛ نتيجة الفشل المتتالي الذي حلّ باشتراكية الدولة والديمقراطية الاجتماعية - أن يتوقع أن تعلن دولة صغيرة في أميركا اللاتينية (ثرية نسبياً، ولا تلفت النظر) بجرأة أنها ستبدع اشتراكية القرن الحادي والعشرين.

كان انتخاب رئيس يساري في فنزويلا، في العام ١٩٩٨، إيذاناً بما سيصبح في السنوات السبع التالية موجة نجاحات يحققها مرشحو رئاسة نوي توجه يساري في أميركا اللاتينية. كان لولا داسلفا في البرازيل أول اليساريين الذين لحقوا بتشافيز إلى رئاسة بلدهم في تشرين الأول ٢٠٠٢، ثم تلاه لوسيو غتيريز في الإكوادور في كانون الثاني ٢٠٠٣، ثم نستور كيرشنر في الأرجنتين في أيار ٢٠٠٣، ثم تاباريه فازكويز في الأرغواي في تشرين الأول ٢٠٠٤، ثم إيفو موراليس في بوليفيا في كانون الأول ٢٠٠٥، ثم رفائيل كوريا في الإكوادور في تشرين الثاني ٢٠٠٦، ثم دانييل أورتيغا في

دخيلاً سياسياً كتشافيز - الذي وعد بتغيير ثوري - فرصة للفوز بالرئاسة في العام ١٩٩٨. إضافة إلى عامل آخر مهم تمثل في أن حركته أسست على ائتلاف بين قطاعات تقدمية في جيش فنزويلا وحركاتها وأحزابها اليسارية الأصولية التي كانت مقصاةً تقليدياً.

ألقى تشافيز حين انتخب خطاباً حماسية متطرفة، واعداً بأن يقضي على الفقر والفساد وأن يقلب النظام السياسي المتكس في البلد رأساً على عقب بدستور جديد. وأول ما قام به هو إزاحة الصفة «القديم» من مواقع السلطة وهذا ما استثار غيظها ضده.

كانت إجراءات تشافيز ضد الفقر والفساد وفي إعادة توزيع الثروة خلال السنوات الثلاث الأولى من رئاسته متواضعة جداً. مقارنةً بما حققه من نتائج تتعلق بإزاحة الصفة القديمة عن سلطة الدولة؛ ما أدى إلى استتارة غضبها. ولذلك رفضت الأخيرة قبول تشافيز رئيساً منتخباً شرعياً، وبذلت جهداً لا يكبح جماحه للخلاص منه. مع هذا، أثبت تشافيز أنه خصم عنيد، ورفض أن يتنازل للمعارضة عن أي من مطالبها.

أدى هذا النزاع الشديد إلى استقطاب المجتمع الفنزويلي وانقسام مجموعة مهمة من ائتلاف تشافيز عنه وانضمامها إلى المعارضة، تمثلت أول مواجهة رئيسة نجمت عن النزاع، في محاولة انقلاب نيسان ٢٠٠٣، التي كشفت عن مدى صلف المعارضة، التي لم تكف برفض الاعتراف بتشافيز رئيساً شرعياً، بل تجاهلت كلياً جمهوره الانتخابي

المتنامي بين فقراء البلد ومهمشييه والذين كانوا سبباً مهماً في فشل ذلك الانقلاب.

لم تكن محاولة الانقلاب هذه الوحيدة، بل شكلت بداية محاولات أخرى فاشلة، فالمحاولة التالية تمثلت بإغلاق صناعة النفط مدة شهرين، من أوائل كانون الأول ٢٠٠٢ حتى أوائل شباط ٢٠٠٣، ما أفقد المعارضة قاعدة قوتها في الصناعة النفطية.

حاولت المعارضة بعد ذلك طرد تشافيز عبر الوسائل القانونية باستفتاء على إزاحة الرئيس. ففشلت هذه المحاولة، أيضاً، بشكل مشهدي. ثم انتخب تشافيز مرةً أخرى في كانون الأول ٢٠٠٦ في انتصار كاسح بنسبة ٦٣٪ مقابل ٣٦٪ لخصمه الرئيس.

دفعت محاولات الإطاحة الفاشلة التي استخدمتها المعارضة بتشافيز إلى تبني شكل جديد من الاشتراكية أطلق عليه «اشتراكية القرن الحادي والعشرين». والتي عمل الكاتب على الحديث عنها بإسهاب من خلال نشره ملحقاً تعريفاً في نهاية الكتاب.

## سياسة الحكم

عرض الكاتب في هذا الفصل الكيفية التي مورست فيها السلطة في فنزويلا من خلال الحديث عن أربعة مجالات رئيسية: الدستور، القضاء، الجيش، الديمقراطية التشاركية. وفي كل من هذه المجالات جاءت حكومة تشافيز بتغييرات مهمة، أرست الأرضية لإيجاد مجتمع أكثر مشاركةً وعدلاً. كان تنقيح الدستور أول ما شرع به تشافيز

حين تولى منصبه، وكان باستطاعته تحقيق ذلك نتيجة فوزه بتحويل قوي، في العام ١٩٩٨، لإصلاح النظام السياسي إصلاحاً تاماً. لم يكتف تشافيز بإصلاح الدستور، بل حاول إصلاح نظام الحكم في فنزويلا، والمؤسسات المتعلقة بممارسة سلطة الدولة، كالقضاء، والجيش، وتطبيق فكرة الديمقراطية التشاركية.

وبعد أن جعل الدستور الجديد أحد عناصر برنامج حكومته، استطاع أن يأتي بدستور جديد في وقت قياسي، مدعوماً بالاستياء الذي كان لدى الناس تجاه النظام السياسي السابق.

أصبح لفنزويلا، بحلول كانون الأول ١٩٩٩، دستور جديد جلب معه عدداً من التغييرات الرئيسية، كتغيير اسم الدولة من جمهورية فنزويلا إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية، وإضافة فرعين للحكومة (مواطنياً وانتخابياً) على ما هو موجود سابقاً (قضائي، تنفيذي وتشريعي)، وإدخال الاستفتاءات الشعبية، وتقوية الرئاسة في بعض النواحي، وإدخال مجالس تخطيط شعبي. وهو ما كان علامة بحسب تشافيز، على انسلاخ جذري عن ماضي البلاد وتدشين «الجمهورية الخامسة» في فنزويلا.

لم ينحصر التغيير بطبيعة الحال في اسم الدولة فقط، بل شمل تغييرات أخرى مهمة جعلت الدستور الجديد في فنزويلا رائداً حصرياً مقارنةً مع دساتير أخرى في المنطقة وفي العالم. لقد اعتمد الدستور الجديد الشمول الجنسوي بضمه صيغتي التذكير والتأنيث لكل الممثلين السياسيين المذكورين؛ ما

جعله يوصف بأنه دستور «غير منحاز للذكورة». وأن فنزويلا تؤسس نفسها لدولة القانون والعدل وحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية. والحقوق الاجتماعية والتعليمية والثقافية والاقتصادية وحقوق سكان البلاد الأصليين والحقوق البيئية.

اهتم الدستور الجديد كثيراً بحقوق المرأة والمساواة أمام القانون للأفراد. والحق في الحصول على المعلومات. كما ألغى الدستور الجديد تمويل الدولة للأحزاب السياسية بعد أن كانت الدولة في السابق تمنح تمويلاً سخياً لحزبين رئيسيين: «العمل الديمقراطي» و«المسيحي الاجتماعي»، وهو ما جعلهما يسيطران على الحياة السياسية في فنزويلا طويلاً. كما اعتمد الدستور الجديد، الاستفتاءات العامة: بهدف الاستشارة أو لخلع أحد المسؤولين، أو للموافقة أو للنقض. بحيث يمكن إجراؤها بطلب من الجمعية الوطنية أو من رئيس الجمهورية.

اهتم الدستور الجديد، أيضاً، بالإصلاح القضائي واهتم بالجيش كثيراً بحيث أصبح الضباط العسكريون يقومون بدور رئيس في شغل المناصب المهمة في حكومة تشافيز. ومن بين ٦١ وزيراً خدموا في حكومة تشافيز من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٤، كان ١٦ وزيراً ضابطاً عسكريين، أي ما نسبته وزير ضابط عسكري لكل أربعة وزراء في حكومته وهي نسبة كبيرة دفعت بالمعارضة لانتقاده والذهاب إلى حد اتهامه بأن حكومته حكومة عسكرية مقنعة.

## السياسة الاقتصادية

صممت السياسة الاقتصادية، حسب خطة التنمية الرسمية الحكومية للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٧، وفي النية إنجاز ستة أهداف متعلقة ببعضها البعض:

**أولاً** - كما في أغلب الدول، أن تكون الغاية الرئيسية إنجاز مستوى نمو اقتصادي مستمر وقابل للاستدامة. والذي عادة ما يتحقق من خلال جمع التنوع في الاقتصاد، مع تكامل السلاسل الإنتاجية، وضمانة الأمن الغذائي، وتقوية الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وإدخال التقانات الحديثة والعمل بها وتعزيز القطاع المالي العام وترشيده.

**ثانياً** - بالنظر إلى تاريخ فنزويلا الماضي المتصف بالتقلب الاقتصادي الكبير، خاصة بسبب تقلب أسعار النفط، فالغاية هي الخلاص من التقلب الاقتصادي. وهذا بالإمكان مواجهته من خلال المحافظة على أسعار مستقرة للنفط، وهذا بالأساس هو دور منظمة أوبك» التي ينبغي لها أن تكون منظمة قوية وأسعار نفطها مترابطة. ومن خلال صندوق الاستقرار الاقتصادي الكلي، بمعنى أنه حينما يرتفع سعر النفط فوق متوسط السعر للسنوات الخمس الماضية فيجب أن يودع الدخل الفائض في هذا الصندوق والذي يديره البنك المركزي. فإن هبط سعر النفط عن متوسط سعر السنوات الخمس، فللحكومة المركزية حق سحب المال من الصندوق.

**ثالثاً** - النية في «توطين» إنتاج النفط، بمعنى

إنتاج المزيد من المشتقات النفطية بدل الاقتصاد على تصدير النفط الخام.

**رابعاً** - تطوير اقتصاد «اجتماعي» قوي، بمعنى إدخال الديمقراطية على رأس المال، والترويج للتعاونيات الإنتاجية والمشاريع المجتمعية، وتقوية الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وبحسب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية» الحكومية للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٧، يعد الاقتصاد الاجتماعي طريقة بديلة ومكملة لما يُعرف بالاقتصاد الخاص والاقتصاد العام. وكانت الإصلاحات التي استخدمتها الحكومة للاقتصاد الاجتماعي في «الاقتصاد التضامني» و «الاقتصاد الشعبي». بمعنى، ينظم النشاط الاقتصادي ضمن القطاع الاقتصادي، على أساس التضامن والخير المشترك، لا على أساس المصلحة الذاتية. أعادت الحكومة الفنزويلية توزيع الثروات وأنشأت عدة مصارف للائتمان الصغير، مثل مصرف الشعب، ومصرف النساء، وصندوق التنمية المالية الصغير لتسهيل نمو الاقتصاد الاجتماعي. كما اهتمت الحكومة الفنزويلية كثيراً بالتعاونيات، وقدمت لها دعماً سخياً عبر مؤسسة «الإشراف الوطني على التعاونيات» (سوناكوب). أدى هذا الدعم اللامحدود من قبل الحكومة إلى ازدهار التعاونيات في جميع أنحاء البلاد في السنوات السبع الأولى لحكومة تشافيز، بمساعدة من البرامج التدريبية والدعم اللوجستي والائتمان. بحيث ازداد عددها من ٧٦٢ تعاونية في العام ١٩٩٨ إلى ما يزيد على مائة ألف تعاونية بحلول العام ٢٠٠٥، ووضعت خطة

الدولة، والمشاريع الرأسمالية، ينبغي لمشاريع الاقتصاد الاجتماعي أن تنمو عدداً وحجماً إلى حد أن يتساوى حجم هذا القطاع يوماً ما في المستقبل مع حجم الاثنين الآخرين المتساويين نوعاً ما في الحجم. أما كيف سيحدث هذا بالضبط، أيكون بتأميم المشاريع الخاصة، أم بزيادة الدعم الحكومي للاقتصاد الاجتماعي، أم بوسائل أخرى، فالأمر غير واضح تماماً. مع هذا، ينص البرنامج على أن لهذا التحول أن يحدث بالتدرج وعلى الأقل جزئياً بتحويل بعض المشاريع الخاصة إلى مشاريع اقتصاد اجتماعي. كذلك ينص مشروع البرنامج على أن مشاريع الدولة سوف تحول إلى مشاريع إنتاج اجتماعي. فإن نجحت ونجح التغلب على محاصصة السوق بآليات تشاركية لا مركزية، فالسبيل إلى مثل اشتراكية القرن الحادي والعشرين ستغدو مرئية.

**خامساً - إنجاز قابلية مالية للإدامة، وهو ما يعني توازن ميزانية الحكومة.**

**سادساً - زيادة معدلات الادخار والاستثمار لدى الدولة بهدف إنجاز إنتاجية اقتصادية أكبر.**

### **السياسة الاجتماعية**

هدفت السياسة الاجتماعية المتبعة في فنزويلا إلى بلوغ العدالة الاجتماعية، وبهذا تتساوى الحقوق الاجتماعية بالحقوق السياسية من حيث الاهتمام. وضمن دستور ١٩٩٩ للمواطنين الفنزويليين حق التعليم والعناية الصحية والإسكان

لمضاعفة العدد بحلول العام ٢٠٠٦. بطبيعة الحال، نتج عن هذه الزيادة ازدياد في عدد المشتركين في التعاونيات من مائتي ألف في العام ١٩٩٨ إلى ما يزيد على المليون في العام ٢٠٠٥. ويعترف الكاتب بأن العدد الحقيقي للتعاونيات العاملة هو أقل بكثير من الأرقام الرسمية مستنداً بذلك إلى إحصاء رسمي أجري حول التعاونيات في العام ٢٠٠٦، مبيناً أن ما يقارب نصف التعاونيات قد تكون غير عاملة بشكل صحيح أو أنها لم تكن تعاونيات حقيقية أصلاً. وأنها أنشئت كي ينال مدراؤها قروضاً مميزة وخدمات حكومية أخرى. والسبب في ازدهار التعاونيات في فنزويلا هو أن الحكومة تمنحها معاملة تفضيلية في جميع مشترياتها من بضائع وخدمات. بما فيها الشراء من المشاريع التي تملكها الدولة، مثل شركة نفط فنزويلا. ووصل الحد إلى أن تنشئ الحكومة في أيلول ٢٠٠٤ وزارة مكرسة لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي / الشعبي هي وزارة الاقتصاد الشعبي. ويبقى السؤال الأساسي المطروح حول مدى قدرة الاقتصاد الاجتماعي على منافسة الاقتصاد العادي واقتصاد دول أميركا اللاتينية والاقتصاد العالمي؟ غير أن المتابع لخطط الحكومة بعد العام ٢٠٠٧، يلاحظ أنها تدل على أنه مهما كانت العقبات أمام الاقتصاد الاجتماعي خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٧ فإنها استمرت كثيراً في دعم هذا النوع من الاقتصاد الاجتماعي خلال ولاية تشافيز ٢٠٠٧ - ٢٠١٣. بحيث نص مشروع البرنامج الحكومي لهذه الفترة على أنه بينما يتوقع استمرار تعايش الاقتصاد الاجتماعي، ومشاريع

والعمل والضمان الاجتماعي. وعلى الرغم من الشك لدى المنظرين السياسيين الليبراليين بهذه الحقوق الاجتماعية، بالقول إنه من غير الواضح تماماً كيف للدولة والمجتمع أن يضمنوا تطبيق الحقوق الاجتماعية هذه والتي ينص عليها الدستور.

مع هذا، ففي حالة دستور فنزويلا، يظهر تقريباً أن الدستور يحدد كيف يفترض في الدولة أن تعمل على تحقيق هذه الحقوق. ففي حالة الصحة والتعليم، على سبيل المثال، ينص الدستور على أن واجب الدولة أن تقدم هاتين الخدمتين مجاناً لجميع المواطنين. غير أنه في حالة التوظيف ينص الدستور على وجوب أن تتبع الدولة سياسات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق فرص العمل بشكل كامل. لكنه لا ينص على وجوب أن تقدم الدولة عملاً لكل من يحتاج إلى العمل، كما كان الحال في المجتمعات الخاضعة لاشتراكية الدولة. كما أن هناك تحديداً آخر في الدستور حول هذا الموضوع في أنه ينص على أن إنجاز الحقوق الاجتماعية يستند إلى المسؤولية المشتركة. وهذا يعني أن على الدولة مسؤولية مشتركة، وسيتضح الأمر أكثر في الوسائل التي تصاغ بها بعض السياسات.

كانت المهمة الأولى بعيد وصول تشافيز إلى السلطة، عام ١٩٩٩، تتمثل في إدخال بعض البرامج سريعة الإصلاح، والتي عرفت في مجملها حينئذ باسم «خطة بوليفار ٢٠٠٠»، للتعامل مع مستويات الفقر المريرة في البلاد. لكن مشروعيه الأبعد مدىً كانا مشروع إصلاح ملكية الأراضي

الريفية وإصلاح نظام التعليم في البلاد. يمكن القول إن برنامج إصلاح الأراضي انطلق بطيئاً، لأن البنية التحتية الضرورية، على الأغلب، تحتاج إلى أن توجد. وبينما وزعت الحكومة القليل جداً من الأراضي عام ٢٠٠٢، تحركت في السنة التالية بقوة كبيرة وتمكنت من توزيع ١,٥ مليون هكتار على حوالي ١٣٠ ألف أسرة. وفي نهاية العام ٢٠٠٥، وزعت الحكومة ما مجموعه ثلاثة ملايين هكتار من أراضي الدولة على مائتي ألف أسرة.

قررت حكومة تشافيز، كأحد أهدافها الرئيسية، أن تقدم تعليماً شاملاً لمرحلة ما قبل المدرسة لجميع أطفال فنزويلا (من الولادة حتى الست سنوات). وقد أطلق على المشروع اسم 'سيمون الصغير' تيمناً بـسيمون بوليفار. كما تمثلت إحدى سياسات الحكومة التعليمية بإنشاء ما سمي المدارس البوليفارية» بحيث بلغ عددها بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ ما يزيد على ٣٦٠٠ مدرسة ابتدائية بوليفارية، خُصّص لها بني حديثاً. وأهم ما يميز المدارس البوليفارية هذه:

- سعيها لتحويل الأطفال إلى أفراد تشاركيين.
- كونها تشاركية وديمقراطية.
- كونها في خدمة المجتمع المحلي.
- وكونها تنادي بالعدالة الاجتماعية.

وخطت فنزويلا خطوات مهمة في القضاء على محو الأمية، حيث أعلنت الحكومة في نهاية العام ٢٠٠٥ أن البلاد أصبحت رسمياً «خالية من

الأمية». كما اهتمت الحكومة كثيراً بالتعليم الثانوي والتعليم الجامعي من خلال تبني سياسة تعليم مجانية لجميع المراحل والتي لاقت نجاحات لافتة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

في تموز ٢٠٠٣، بعد أن كان للحكومة بعض الوقت للتعافي مالياً من الركود الاقتصادي المدمر الذي أثاره الانقلاب والإضراب النفطي عام ٢٠٠٢، أعلن تشافيز أول ما سيصبح لاحقاً اثنتي عشرة «بعتة» لمحاربة الفقر. وعلى الرغم من أن الأمية في فنزويلا منخفضة نسبياً، حوالى ٧ في المائة تقريباً، مقارنة ببقية أميركا اللاتينية حيث تصل إلى ١١ في المائة، فالموكد أنها أحد أخطر العوامل المساهمة في الفقر. وبالتعاون مع كوبا، دعت فنزويلا مئات الكوبيين الخبراء في محو الأمية للقدوم لتدريب معلمي محو الأمية. وفي المرحلة الأولى من البرنامج الذي شُيّن في بداية تموز ٢٠٠٣، كان التلاميذ يتعلمون القراءة والكتابة، مستخدمين منهاجاً كويياً مؤسساً على الأرقام، لأن معظم الأميين يعرفون الأرقام. وحسب الإحصاءات الحكومية، استفاد ما يزيد على مليون و ثلاثمائة شخص فنزويلي من هذا البرنامج بحلول أواخر العام ٢٠٠٤، وبمساعدة أكثر من مائة ألف معلم محو أمية، يعملون في جميع أرجاء فنزويلا.

تستند فكرة التعليم في المدارس الثانوية إلى حد بعيد إلى نظريات الفيلسوف الفرنسي إدغار موران التربوية، الذي حظي بشعبية كبيرة في السنوات الأخيرة في أوروبا وأميركا اللاتينية. وتقوم الفكرة، عملياً، على خلق منهاج تدريسي ثانوي متكيف

أكثر بالتطبيقات العملية، بدل التقسيمات التقليدية الصارمة. من ذلك، مثلاً، بدل وجود صفوف منفصلة للكيمياء والفيزياء والأحياء، تجمع كلها معاً في مجال العلوم. وتشمل المجالات الأخرى علم الاجتماع والإنسانيات والصحة، مثلاً. ويفترض في جميع هذه المجالات أيضاً أن تركز على عمل البرنامج العملي، لجعل التعليم أقرب ارتباطاً ما أمكن بالوضع الحقيقي في الحياة.

وكجزء من إجراء لزيادة دمج المعرفة وللتغلب على المعدل العالي للانسحاب من المدرسة، يفترض في التلاميذ أن يتفاعلوا مع عدد أقل من المعلمين في أثناء اليوم المدرسي. أي بدلاً من وجود اثني عشر معلماً مختلفاً لاثني عشر موضوعاً مختلفاً، يهدف المشروع الجديد إلى أن يقصرهم على خمسة معلمين لخمسة مجالات: الرياضيات والعلوم الطبيعية، وعلم الاجتماع والمواطنة، واللغة والثقافة، والتربية الرياضية، والتعليم لأجل التطور الذاتي. تمثل هذه التغييرات خروجاً جذرياً على الطرق التقليدية في تنظيم المنهج المدرسي. وبحلول العام ٢٠٠٥، لم تلق هذه الخطط إلا القليل من اهتمام الجمهور، خاصة أنها لم تمارس بعد. مع هذا، وحسب وزارة التعليم، بدأت خلال العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مشاريع تجريبية، بحيث يزداد عدد المدارس والتلاميذ المشمولون في البرنامج ازدياداً مضطرباً، ليصل العدد في نهاية هذه التجربة الممتدة إلى ثلاث سنوات ٢٥٩ مدرسة ثانوية بوليفارية و١٢٨ ألف تلميذ. وبالتوازي مع برنامجي محو الأمية والتعليم الابتدائي، أوجدت

الحكومة بعثة جديدة أطلقت عليها اسم بعثة ريباس (على اسم أحد أبطال الاستقلال).

تقوم هذه المنحة على تقديم الإمكانيات للذين انسحبوا من المدرسة الثانوية من إكمال تعليمهم الثانوي. وحسب الإحصاءات الحكومية، هناك ما يزيد على الخمسة ملايين فنزويلي كانوا قد انسحبوا من المدرسة الثانوية. ويفترض في هذه البعثة أن تضم هؤلاء إلى برنامج تعليمي يسمح لهم بالتخرج في مدة أقصاها سنتان.

وكما كان التعليم الأساسي يقصي بالتدرج مزيداً من الأطفال الفقراء من النظام المدرسي في الفترة التي سبقت تشافيز، كذلك كان التعليم العالي. وبينما يفترض فنياً في كل من يحمل شهادة المدرسة الثانوية أن تفتح له الطريق إلى الجامعة، فقد حددت الجامعات العامة القبول بامتحانات الدخول. وهذا، كما هو الحال عادة، ينتهي «بتنخيل» التلاميذ الآتين من خلفيات فقيرة أو طبقة عاملة. والعامل المهم في عملية التنخيل» هذه أن التلاميذ من الطبقتين الوسطى والعليا قادرون على أخذ دروس خاصة تعدهم لامتحانات الدخول، بينما لا يقدر الفقراء على ذلك.

يفترض في جامعة فنزويلا البوليفارية أن تجسر الفجوة بين العرض والطلب الجامعيين. بل يفترض فيها أن تعطي أولوية الدخول للتلاميذ الفقراء. كما أن الجامعة البوليفارية، إضافة إلى ذلك، استطاعت أن تدشن فكرة جديدة في التعليم الجامعي، فكرة مشكّلة هي الأخرى على مبدأ إدغار موران. أي أن الجامعة منظمة على مبدأ التطبيقات العملية لا

النظم التجريدية، حيث إن الكثير من التعليم مكيف بحسب المشروع، ويطلب من التلاميذ أن يعملوا قريباً من المجتمعات الفقيرة.

وهناك غرض للجامعة البوليفارية لعله لا ينضح كثيراً ويتمثل بتقديم مكان جامعي لتدريب المهنيين البوليفاريين، أي المهنيين الذين يحملون أهداف المشروع البوليفاري وأفكاره. لقد كانت إحدى أخطر المشاكل وأشدّها إزمناً التي واجهتها حكومة تشافيز تتمثل في فقدان المهنيين المدربين تدريباً عالياً لدعم المشروع البوليفاري. فالأغلبية الساحقة من الطبقة المهنية تنتمي للمعارضة. ووجود هؤلاء في تنظيم الدولة الإداري، يأتي غالباً لعدم وجود موظفين مؤهلين يحلون محلهم، ما خلق مشاكل لا حصر لها لحكومة تشافيز في إدارة الدولة بكفاءة. وكثيراً ما كان تشافيز يحل مؤيدين له غير مهرة ولا قادرين محل متعاطفين مع المعارضة مهرة وقادرين. ونادراً ما كان هذا يحل المشكلة. أما الحل طويل المدى لهذه المشكلة، فيكون بخلق طبقة جديدة من المهنيين. نتيجة لذلك، «تساهم جامعة فنزويلا البوليفارية في تغيير الدولة الفنزويلية»، حسبما تقول وثيقة تأسيس الجامعة.

اتهمت المعارضة الجامعة بالترفة السياسية، لكن أياً من مسؤولي الجامعة لم يقر بالأمر، على الرغم من أن هناك اعترافاً ضمناً من قبل بعض مؤسسات حقوق الإنسان الفنزويلية بوجود الترفقة السياسية على جانبي الشرخ السياسي متجذرة في النظام التعليمي، من الروضة إلى الجامعة. وعلى الرغم من هذا الخلل، لقد كانت هناك إبداعات

بلدية من بلديات فنزويلا البالغ عددها ٣٣٥ بلدية، مُوظفةً ثلاثة عشر ألف طبيب عام كوبي، وتسعة وعشرين طبيباً عاماً فنزولياً يعملون في ثمانية آلاف وخمسمائة عيادة «شعبية». كذلك توسّع البرنامج ليشمل أطباء أسنان، مُوظفاً ما يزيد على ثلاثة آلاف طبيب كوبي وخمسمائة وخمسين طبيباً فنزولياً.

لكن المشكل التي قد يواجهها البرنامج هو التمويل. حالياً، مع كون سعر النفط في مستويات مرتفعة وقد تكون الأعلى خلال العشرين عاماً الأخيرة، تتمتع الحكومة الفنزويلية بازدهار في عائداتها سمح لها أن تنفق بسخاء على برامج كبرنامج 'بعثة الحي الفقير من الداخل'. فلو هبطت هذه العائدات فجأة، فقد يتبخر البرنامج بسرعة، وهو المقدرة كلفته بنحو مليار ونصف المليار دولار سنوياً.

## السياسة الخارجية

حظيت السياسة الخارجية بالاهتمام الأكبر من قبل وسائل الإعلام الدولية إذا ما قارنا تغطياتها للمجالات السياسية الأخرى لفنزويلا. ولا ينبغي لهذا الأمر أن يكون مفاجئاً، لأن سياسة تشافيز الخارجية، بالنسبة إلى معظم المحللين، ذات أثر أكثر مباشرة على المجتمعات الأخرى، كما أن هوغو تشافيز، على عكس حاله في المجالات السياسية الأخرى، مفوهٌ جداً، إن لم يكن عنيفاً، حين يصدر تصريحاته السياسية الخارجية. وقد يكون هذا قد خلق انطباعاً بأن سياسات تشافيز في مجملها، الخارجية منها والداخلية، تتميز بعنف لا تعكسه

في التعليم الجامعي منها فكرة «القرى الجامعية» التي كانت تهدف إلى جلب التعليم الجامعي إلى أماكن في البلاد في حاجة إليه. أي بدلاً من أن يأتي التلاميذ إلى العاصمة أو إلى أحد المراكز الحضرية الأخرى التي فيها جامعة، حيث غالباً ما ينتهي الأمر ببقاء التلاميذ هناك، فلتكن الفكرة 'تمدين' الجامعة. وستكون هذه الجامعات، جامعات صغيرة تخدم حاجات محددة للمجتمع المحلي، مقدمة مختارات محدودة من المساقات التدريسية. فيما يتعلق بالرعاية الصحية، فقد كان الهدف الأول لسياسة الرعاية الصحية التي تتبعها حكومة تشافيز أن تكون مفتوحة لكل الفنزويليين، بصرف النظر عن دخلهم. والحقيقة أن هذا كان هدف الحكومات السابقة، وإلى حد ما استطاعت حكومات فترة الازدهار النفطي ١٩٥٨-١٩٧٨ بلوغه. غير أن نظام الرعاية الصحية، كما النظام التعليمي، أصبح إقصائياً بازدياد خلال العقدين الأخيرين. فكان لا بد لتعميم الرعاية الصحية من أن يوضع ثانية على أجندة صنع السياسات العامة.

أحد الإجراءات الأولى التي قامت بها حكومة تشافيز كان إصدار مرسوم ينص على أن لجميع الفنزويليين الحق في العلاج في المستشفيات العامة، بصرف النظر إن كانوا مؤمنين صحياً أو لم يكونوا. وعلى الرغم من هذا لم يقفز نظام الرعاية الصحية وتعميمه قفزات نوعية وكمية للأحسن حتى أنشئ برنامج «الحي الفقير من الداخل» في منتصف العام ٢٠٠٣. وبحلول تشرين الثاني من العام ٢٠٠٤، كانت البعثة هذه، موجودة في ٣٢٠

السياسات الحقيقية عموماً. من الضروري أن يقوم المرء عند تحليل سياسة تشافيز الخارجية، بفصل غير عادي للحقيقة عن الخيال، وللسياسة العقلانية عن التصريحات العنيفة.

والسؤال الذي قد يطرح هنا هو: هل من سياسة خارجية محددة لاشتراكية القرن الحادي والعشرين؟ على أي حال، لا بد من تجاوز النموذج 'الواقعي' للعلاقات الدولية، فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول، سياسية أكانت أم اقتصادية، حيث لا تسعى الدول إلا إلى تعظيم مكاسب مصالحها الذاتية، لأن هذا الموقف السياسي يعني فقط دوام هيمنة القوي بينما يخسر الأضعف دائماً. بدل ذلك، على الدول أن تسعى حقيقة إلى العدالة الاجتماعية، وطنياً ودولياً، وأن تتعاون بعضها مع بعضها الآخر نشداناً للحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. لقد هدفت حكومة تشافيز الخارجية إلى:

### - الترويج لتعدد القطبية.

بحيث إن العمل على خلق عالم «متعدد الأقطاب» هو الوسيلة الأفضل لمقاومة العالم «وحيد القطب» السائد، بحيث تكون فيه عدة مراكز سلطة بدل مركز واحد. وفي هذا السياق دعم تشافيز تنمية الصين والهند والاتحاد الأوروبي وأميركا اللاتينية، كمراكز عالمية ذات سلطة سياسية واقتصادية منافسة. وهذا يعني، عملياً، أن فنزويلا (تشافيز) كانت تؤيد بقوة إعادة هيكلة مجلس الأمن الدولي بحيث يكون لبعض الدول النامية، كالبرازيل والهند، مقعد دائم فيه.

### - الترويج للوحدة الأميركية - اللاتينية.

يستند هذا الترويج إلى إدراك أن فنزويلا وأميركا اللاتينية ستكونان في وضع أفضل للنجاح تنموياً إذا توحدت أميركا اللاتينية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. بمعنى أن حكومة تشافيز كانت تؤمن بأنه ليس باستطاعة فنزويلا أن تضي في طريقها إلى التنمية مستقلة عن بقية دول أميركا اللاتينية. شكلت خطوة انضمام فنزويلا إلى اتحاد دول «سوق الجنوب المشتركة» في العام ٢٠٠٦ انتصاراً دبلوماسياً رئيساً لتشافيز، كونها منحت جانباً دستورياً أقوى للاتفاقيات الثنائية بين فنزويلا والدول الأخرى الأعضاء (البرازيل، والأرجنتين، والبراغواي والأورغواي). لكن تبقى العقبة الأخطر في سبيل الوحدة الأميركية - اللاتينية متمثلة في فقدان الاهتمام. ذلك أنه بينما كانت حكومات المنطقة تمنح التوحيد تأييدها الصوتي، كانت الحكومات المحافظة، ما دامت في السلطة، تؤمن بأن تنمية بلادها ستكون أفضل بارتباطها بالولايات المتحدة الأميركية منها ببعضها البعض. لكن الحكومات اليسارية كالتي تحكم في فنزويلا والبرازيل والتشيلي وغيرها من بلدان أميركا اللاتينية تميل إلى الإيمان بأن تضامن العالم الثالث وتوحد أميركا اللاتينية أكثر احتمالاً أن يعززاً تنمية بلادها. وحقيقة أن دول كثيرة في أميركا اللاتينية تحكمها اليوم حكومات تميل إلى اليسار هي السبب في احتمال تقدم الوحدة الأميركية اللاتينية اليوم ومستقبلاً أكثر من أي وقت مضى.

## - تعزيز علاقات فنزويلا الدولية وتنويعها

هذا يعني بالأساس زيادة التعاون الجنوبي - الجنوبي مع بقية العالم خارج أميركا اللاتينية. في هذا السياق دفعت حكومة تشافيز بشكل خاص باتجاه علاقات أقوى مع الهند والصين من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات تعاونية قائمة على الصناعات النفطية بالأساس (تصدير النفط إلى الصين بكميات كبيرة) مقابل الاستفادة من الخبرة الصينية في بناء المساكن والتي تحتاج إليها فنزويلا بشكل كبير. الدولة الأخرى التي عززت فنزويلا روابطها معها هي جمهورية إيران الإسلامية التي قامت بإمداد فنزويلا بالمهندسين وبمساعدات تقنية أخرى لصناعاتها النفطية، التي فقدت، على أثر إضراب صناعة النفط في ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، عدداً كبيراً من مهنيتها.

## - تعزيز وضع فنزويلا في الاقتصاد الدولي.

تلخصت العناصر الرئيسة بهذا التعزيز في تقوية منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» وتنويع الاقتصاد الفنزويلي وعولته وتوسيع الشركات التي تملكها الدولة، لتمتد إلى دول أميركية - لاتينية أخرى. يذهب الكاتب إلى القول إن جهود تشافيز قد نجحت في لم شمل منظمة أوبك ثانية، ونجحت في ممارسة انضباط ذاتي فيما يتعلق بالتزام الدول الأعضاء بحصصها من إنتاج النفط. استطاع تشافيز الحصول على التزامات

من الكثير من الدول النفطية التي تواصل مع وزرائها لكبح إنتاجها النفطي بحيث يبلغ السعر مرة أخرى مستوى «أكثر عدلاً».

ازداد في مجال السياسة الخارجية، بشكل رئيس تعميق مبادئ السياسة المتعلقة بالتكامل الإقليمي، والتعاون الجنوبي - الجنوبي، ومناهضة الاستعمار. استمرت حكومة تشافيز بالوتيرة نفسها من النشاط في دعم وتحقيق التكامل الإقليمي، ويمكن ملاحظة ورؤية هذا الدعم من خلال انخراطها ودورها بشكل كبير في خلق منظمة إقليمية جديدة، هي منظمة «مجتمع الدول الأميركية اللاتينية والكاريبية» (سيلاك)، التي تشمل جميع الدول الثلاث والثلاثين في نصف الكرة الأرضية الغربي، باستثناء الولايات المتحدة الأميركية وكندا. وقد نُشِنت هذه المنظمة الجديدة في العاصمة كاراكاس في كانون الأول ٢٠١١.

كان التطور الرئيس الآخر في السياسة الخارجية في أثناء ولاية تشافيز الثانية متعلقاً في أغلبه بمعارضة فنزويلا للإمبريالية الأميركية - الإسرائيلية في الشرق الأوسط. كان العمل الأوضح هنا يتمثل في رفض تشافيز كلياً وبصورة عنيفة الاعتداء الإسرائيلي على غزة في كانون الثاني ٢٠٠٩. وقد وصلت ردة الفعل هذه حد أن كانت فنزويلا وبوليفيا الدولتين الوحيدتين اللتين قطعتا علاقاتهما الدبلوماسية مع إسرائيل بسبب حملة القصف الشديدة تلك.

الأوسط، الراجع إلى اقتناع راسخ بأولوية مطلقة للسياسة «من أعلى» («السياسة الرسمية» والمؤسسات) على حساب أو حتى استبعاد «السياسة من أسفل» (السياسة والتفاعلات «غير الرسمية» وديناميكيات خارج المؤسسات). ومن خلال الفصول العشرة، بدأ جلياً جهد الباحثين المشاركين في تأليف هذا الكتاب؛ الذين عرفوا كيف يقرون البحث الميداني بالنظري، ويربطون التحليل بالنقد، مما أفضى إلى:

١. استكشاف نهج السياسة الاجتماعية كعدسة مفاهيمية لدراسة الديناميكيات الإقليمية في الوقت الراهن.
٢. تكوين صورة شاملة، حيّة، من «أحداث الساعة» حتى انهيار النظام.
٣. تحليل التفاعل بين الدولة والكنيسة والأزهر والحركات الدينية؛ لبيان كيف يتطور الخطاب الديني إلى حركات اجتماعية جديدة.
٤. اعتماد «ميدان التحرير» كصورة مصغرة من مصر، مع التركيز على «ديناميكيات الجماعات» والتوسع في دراسة حركات الشباب، ومصير هذه الحركات حتى بعد سقوط النظام.
٥. دور المرأة، كجزء من الثورة، والتحديات التي تواجهها بعد الثورة.
٦. دراسة القوة المؤثرة للجيش قبل الثورة وأثناءها وبعدها.
٧. النظر إلى خارج تجربة «الميدان» في كلِّ



**الكتاب: الربيع العربي في مصر. الثورة وما بعدها**

**الكاتب: د. بهجت قرني**

**الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية**

**تاريخ النشر: ٢٠١٣**

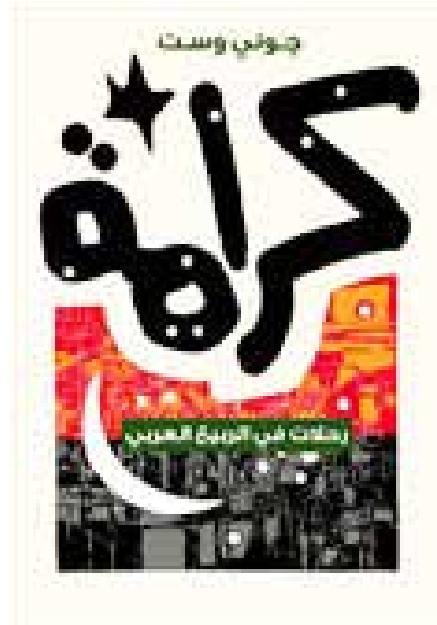
**عدد الصفحات: ٤١٥**

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «الربيع العربي في مصر (الثورة وما بعدها)»، وشاركت في تأليفه مجموعة من الباحثين العرب والأجانب، بإشراف الدكتور بهجت قرني وتحريره. يهدف الكتاب، عن طريق البحث الميداني، والنقد الأكاديمي الرصين، إلى فهم ديناميكيات الاحتجاج في مصر (ثورة ٢٥ كانون الثاني / يناير)؛ وسدّ النقص المعرفي في أدبيات علم السياسة الذي يتعرّض لمنطقة الشرق

من الزمان والمكان، حيث يمكن النظر إلى الديناميكيات في مصر من خلال علاقاتها بالدول والخبرات الأخرى.

٨. نظرات نقدية لأدبيات الانتقال الديمقراطي وتحدياته.

٩. ثم التساؤل الكبير: هل نشهد بالفعل ميلاد شرق أوسط جديد؟ وما هي التحديات التي تواجه إعادة هيكلة هذا الشرق الأوسط وقضية التحول إلى الديمقراطية، بوجه عام؟



الكتاب: كرامة

الكاتب: جونني ويست

الناشر: الشروق. القاهرة

تاريخ النشر: ٢٠١٣

عدد الصفحات: ٤٣٣

لقد فاجأنا جميعاً الربيع العربي. الأسئلة التي تجول بخاطرنا جميعاً الآن هي كيف لهذا الثورات التي لا يوجد لها قادة، والمختلفة عن مثيلاتها في الماضي، أن تنهض؟ لماذا حدثت هناك ولماذا حدثت الآن؟ جوني ويست هو الدليل الممتاز لتحقيقٍ كهذا.

بعودته إلى البلاد التي عاش فيها سنوات من قبل، متنقلاً بالحافلات وسيارات الأجرة عبر الشوارع الخلفية والمدن الصغيرة، وجالساً في البيوت والمقاهي، والمكاتب وصالونات الحلاقة، ملاحظاً ما يجري من نقاشات ومشتركاً فيها، فإنه يتحدث إلى مختلف الطبقات، الطلاب والمديرين والشوار وعائلاتهم وعمال اليومية والموظفين الحكوميين. يتحدث إلى أناس في أماكن لم يطأها الإعلام. عبر ليبيا وتونس ومصر، ليرسم لنا الكاتب لوحةً فائقة الجمال ومليئةً بالتفاصيل عن شخصيات مذهلة من الربيع العربي ورؤيتهم لمستقبلهم.

«كرامة» كتاب يشعرك بأنك كنت هناك، في تلك الشوارع المتربة ويشرح لك، لم قام الآلاف والآلاف بصنع ربيعهم العربي. عمل جوني ويست في وكالة (رويترز) في مصر، وأمضى عقداً من الزمان فيها وفي الشرق الأوسط. أمضى ثلاثة أعوام بأفغانستان وأسس شبكة من محطات الراديو هناك. يعمل الآن بالأمم المتحدة في الشرق الأوسط.

بالتالي برلمانٌ تكثر فيه الكتل البرلمانية المتقاربة من حيث حجمها البرلماني، وتغيب عنه الكتلة الكبيرة، القادرة على أن تكون ركيزةً قويةً لأي حكم. ويوضح الكتاب ان التشرذم في الحالة الاسرائيلية لا يعكس التعددية الديمقراطية، وإنما سلسلة الأزمات الداخلية التي تعصف بإسرائيل منذ ظهورها، وهي تتصاعد وتستفحل كلما تقدمت السنين، وهذا علاوة على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي تسعى إسرائيل مجدداً إلى الهرب منه، ومحاولة إنهائه عبر فرض الأمر الواقع على الأرض.

يوجز الكتاب مختلف القضايا الجوهرية التي تواجهها إسرائيل، والتي تعكس نفسها على الحلبة السياسية، من خلال سلسلة لا تتوقف من المتغيرات، إلى جانب قراءة للخارطة الحزبية في إسرائيل، على مستوى الأحزاب، وبالأساس الأحزاب التي تدور في فلك السلطة.

ويحلل الكتاب نتائج الانتخابات عبر مجموعة من المعطيات، مثل غياب الكتلة الكبرى، والذروة الجديدة في عدد النواب الجدد، وأنماط التصويت واشكال التحالفات وخلفياتها.

ويتوقع الكتاب أن القضية التي ستنتضح في هذه الدورة البرلمانية، هي شكل حسم مسألة الحريديم، وما إذا كانت إسرائيل مستعدة منذ الآن، لخوض صدام مباشر مع هذا الجمهور الذي يتنامى بوتائر سريعة جديدة، أم أنها ستدحرج الأزمة إلى وقت أبعد، من خلال التعلق بالحلول الوسط، فمسألة تجنيد شبان الحريديم في جيش الاحتلال، وفق



## الكتاب: الخارطة السياسية

في إسرائيل- انتخابات ٢٠١٣

الكاتب: برهوم جرايسي

الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات

الاسرائيلية «مدار»

تاريخ النشر: ٢٠١٣

يعيد كتاب «الخارطة السياسية في إسرائيل- انتخابات ٢٠١٣»، للباحث برهوم جرايسي، قراءة المشهد السياسي الإسرائيلي، في ضوء انتخابات الكنيست الأخيرة.

ويخلص الكتاب إلى أن الانتخابات لم تنجح في إخراج إسرائيل من حالة عدم الاستقرار السياسي، التي تعبر عن نفسها بوتيرة عالية من التقلبات الحزبية، وبتشرذم الخارطة السياسية، ليظهر

**الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات  
الإسرائيلية «مدار»**

**تاريخ النشر: ٢٠١٣**

**عدد الصفحات: ١٠٨**

يتناول كتاب «دولة رفاه المستوطنين- الاقتصاد السياسي للمستوطنات» جوانب من التكاليف الاقتصادية والميزانيات التي ترصدها الحكومة الإسرائيلية لمشروع الاستيطان في الضفة الغربية في العام الواحد، بوساطة تحديد الميزانيات المعلنة التي تخصصها الوزارات المختلفة من جهة، وعن طريق تحليل ميزانيات السلطات المحلية والإقليمية في لواء المستوطنات، وعن طريق تحديد بعض البنود في قوانين ضريبة الدخل التي تمنح أفضليات وهبات للمستوطنات والمستوطنين.

ويتوصل الباحثان في كتابهما إلى أن المؤسسة الإسرائيلية مستعدة لتخصيص ميزانيات غير محدودة لمشاريع الاستيطان، ومستعدة لدفع ثمن سياسي مقابل استمرار الاستيطان والسيطرة على الأرض، ومستعدة لدفع ثمن أمني، ما يشي بأن مشروع الاستيطان أقيم ليُدوم ويتحوّل إلى وقائع على الأرض، لا لأن يكون أداة تكتيكية في عملية تفاوض أو تقاسم للأرض.

يلاحظ الكاتبان في الجانب المالي وتحديد الميزانيات، أن دولة إسرائيل تنتهج نوعين من

الكتاب، هي «قصة التورية»، لقضية أشد عمقاً في مواجهة إسرائيل «العلمانية» و«المتطور اقتصادياً»، مع هذا الجمهور المنغلق على نفسه، وهذه القضية لا يمكن حسمها برلمانياً وحكومياً، وإنما باتفاق تام مع الزعامات الروحية لجمهور الحريديم.

ويضيف الكتاب ان المتغير اللافت للنظر في مسألة الحريديم بعد انتخابات ٢٠١٣، ظهور كتلة برلمانية للمتدينين من «التيار الصهيوني» موقفها أشد حزمًا تجاه الحريديم، خلافاً لما كان قائماً في الماضي، إذ سعى هذا التيار إلى مسابرة الحريديم وحاول التوصل معهم إلى حلول وسط برضا الحريديم.



**الكتاب: دولة رفاه المستوطنين:**

**الاقتصاد السياسي للمستوطنات**

**الكاتب: إمتان شحادة وحسام جريس**

---

تتراجع دولة إسرائيل عن عدة وظائف اقتصادية اجتماعية كانت تقوم بها في السابق، وعن دور الحكومة الاقتصادي المركزي في حدود الـ ٤٨ ، لكنها مازالت تقوم بوظائف اقتصادية أساسية في «دولة المستوطنات» بل توسع وظائفها الاقتصادية.

السياسات الاقتصادية: واحدة لداخل إسرائيل في حدود ١٩٤٨ وأخرى لدولة الاستيطان في حدود ١٩٦٧ .  
السياسات الاقتصادية في دولة المستوطنات معدة لخدمة المشروع الصهيوني والاستيطاني دون اهتمام بالتكلفة المالية.